جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير السنوي

44
2022

التقرير السنوي 44

2022

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلس الإدارة

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة/ كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

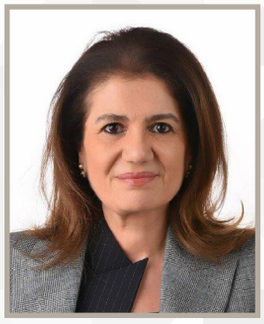

سعادة الفاضلة رندة الصادق

عضواً / البنك العربي

سعادة الدكتور حسين سعيد

عضواً / البنك الإسلامي الأردني

معالي السيدة ناديا السعيد

عضواً / بنك الاتحاد

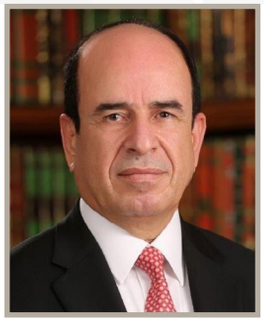

سعادة السيد صالح رجب

عضواً / بنك الأردن

سعادة السيد هيثم البطيخي

عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد سيزر قولاجين

عضواً / البنك التجاري الأردني

سعادة السيد أحمد العسكري

عضواً / البنك العقاري المصري العربي

عطوفة السيد زياد غنما

عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق

المدير العام

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2022 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	https://www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	كابيتال بنك	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.sc.com/jo
5	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
6	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
7	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

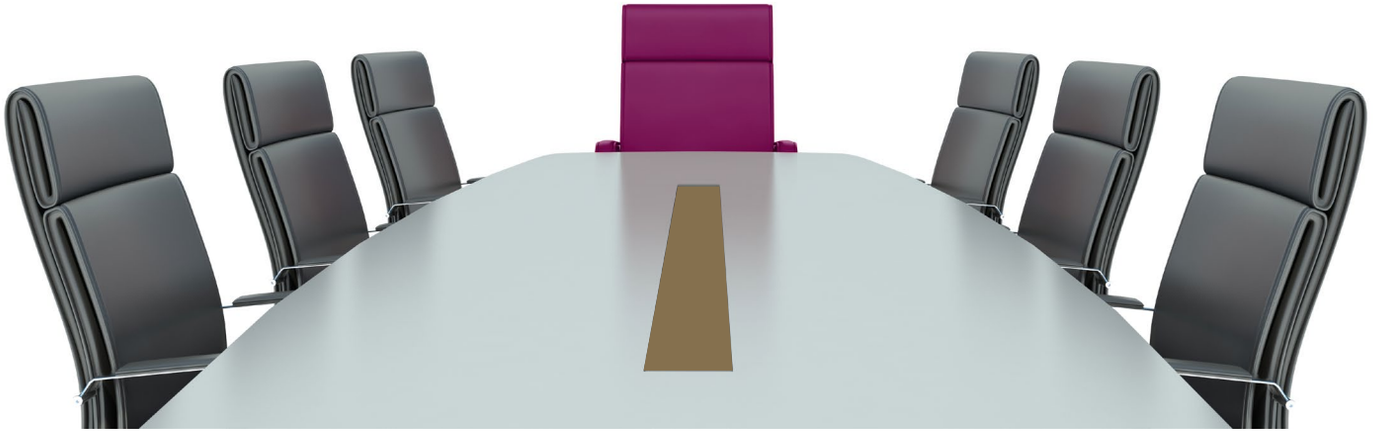

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	**12**
كلمة المدير العام	**14**
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2022	**17**
أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي	**18**
ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2022	**20**
أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية	**21**
ثانياً: أداء المالية العامة	**23**
ثالثاً: أداء القطاع الخارجي	**25**
رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية	**25**
ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2022	**27**
الفصل الثاني : التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2022	**29**
أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2022	**30**
ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2022	**30**
أ. تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن	**31**
ب. موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية	**33**

الموضوع	الصفحة
ج. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	34
د. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	34
هـ. الودائع لدى البنوك المرخصة	38
و. مؤشرات المتانة المالية للبنوك	40
ز. هيكل أسعار الفائدة	41
ح. تقاص الشيكات	44
الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2022	47
أ. قضايا مصرفية	49
ب. اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك	50
ج. مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2022	50
د.نشاطات وأخبار متنوعة	54
هـ. الفعاليات والأنشطة التدريبية	70
و.إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2022	89
الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2022	93

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الرابع والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2022، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من عام 2021، كما تشير التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 2.7% خلال العام 2022 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية. أما معدل التضخم فقد بلغ 4.23% في عام 2022، في حين بلغ معدل البطالة 22.9% في عام 2022. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 إلى حوالي 629 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 93.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.5% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 لتبلغ ما يقارب 2.45 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة انخفاض عجز الموازنة العامة بعد المنح بنسبة 10.7% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من العام السابق ليشكل ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إجمالي الدين العام شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بنسبة 6.9% في نهاية تشرين الثاني 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 ليشكل 110.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 32.3%، وارتفعت المستوردات بنسبة 26.7%، وتبعاً لذلك فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.4% مقارنةً بنهاية عام 2021.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً في مختلف الأصعدة، بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 5.1%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5%، ونمو إجمالي الودائع بنسبة 6.5% في عام 2022.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

كلمة
المدير العام

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

حرصت الجمعية خلال عام 2022 على متابعة وتنفيذ توجيهات مجلس الإدارة ورؤيته فيما يتعلق بمختلف مجالات عمل الجمعية، حيث قامت الجمعية بإعداد الخطة التنفيذية للجمعية للعام 2022 والتي جاءت استكمالاً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للجمعية للسنوات 2021 - 2024، وبما يعكس توجيهات وتطلعات المجلس.

وقد استمرت الجمعية خلال عام 2022 بمناقشة وبحث ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة من قبل البنوك الأعضاء، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والتي أبدت استجابةً عالية تجاه الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك. كما تابعت الجمعية مختلف التطورات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، والقطاع المالي والاقتصاد الكلي، وأصدرت دراسات وتوضيحات وبيانات صحفية تجاه العديد منها.

ووقعت الجمعية في عام 2022 مجموعة من مذكرات التفاهم والتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة وبما يصب في تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها الجمعية.

وفي مجال التدريب عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2022 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بالتطورات والمستجدات في مختلف مجالات العمل المصرفي. وقد بلغ عدد البرامج التدريبية المنفذة في عام 2022 حوالي 19 برنامج تدريبي، وعقدت الجمعية 8 ورش عمل، إضافة لمجموعة من الندوات والجلسات النقاشية

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2022 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. بما في ذلك التقرير السنوي الثالث والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الاردن خلال عام 2021، وأصدرت 10 أعداد من مجلة البنوك، إضافة لمجموعة من الكراسات الدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يدخروا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

2022
225.03
1,441.73
367.36
3,109.81
2,341.06
2,235.05
1,037.14

الفصل

الأول

1

التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2022

أ خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

تشير التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سيسجل تباطؤاً ليصل النمو إلى 2.9% في عام 2023 مقارنة مع نمو مقداره 3.4% في عام 2022. كذلك من المتوقع أيضاً أن ينمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% في عام 2024. ويعود التباطؤ المتوقع في العام 2023 الى إجراءات مكافحة التضخم من قبل البنوك المركزية وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك الى اثار الحرب في أوكرانيا، إضافة الى تأثر الاقتصاد العالمي بتوقع تراجع النمو في نحو 90% من الاقتصادات المتقدمة في عام 2023. اما التحسن الطفيف في عام 2024 فيعود الى توقع التعافي التدريجي من اثار الحرب في أوكرانيا وبدء انحسار التضخم. هذا وتشير توقعات التضخم العالمي الى تراجعه في 84% من البلدان في عام 2023 ليصل الى 6.6% مقارنة مع 8.8% في عام 2022 ثم الانخفاض الى 4.3% في عام 2024. ويعزى انخفاض التضخم الى توقع تراجع الأسعار الدولية للوقود والسلع الأولية نتيجة لضعف الطلب العالمي، كذلك كنتيجة لآثار تشدد السياسة النقدية التي تعمل على خفض التضخم الأساسي الجوهري. رغم ذلك يبقى التضخم في عامي 2023 و2024 اعلى من مستويات ما قبل الجائحة (2017 - 2019) بنحو 3.5%. وعلى الصعيد المالي، لا تزال المخاطر المهددة للاستقرار المالي مرتفعة بوجه عام، فقد كان لتغير التوقعات السوقية بشأن دورة أسعار الفائدة دور كبير في تيسير الأوضاع المالية العالمية في عام 2022، فيما يتوقع المستثمرون تراجعا في وتيرة رفع أسعار الفائدة الأساسية مستقبلا. ويبقى الاقتصاد العالمي بين حالة الشد والجذب بين مخاطر الركود المتنامية وحالة عدم اليقين بشأن السياسات النقدية، ومحاولة استعادة القدرة على تحمل أعباء الديون، والعمل على دعم الفئات الضعيفة والتحكم بسياسات الامدادات لتخفيف الضغوط السعرية.

الاقتصاديات المتقدمة

بعد تحسن النمو الاقتصادي في عام 2021 الذي بلغ 5.4%، شهدت الاقتصاديات المتقدمة تباطؤاً واضحاً في عام 2022 ليصل معدل النمو إلى 2.7%. حيث شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بحوالي 2%، ونمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 3.5%، ونمو الاقتصاد الياباني بنحو 1.4%. والمملكة المتحدة بنسبة 4.1%، وفي كندا بحوالي 3.5%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة إلى 2.8%. أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2023 يتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً واضحاً ليبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها 1.2% في عام 2023. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 1.4% في عام 2023، وفي منطقة اليورو 0.7%، وفي اليابان 1.8%، وفي المملكة المتحدة 0.6-%، وفي كندا 1.5%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة 2%. كما أن التنبؤات الأولية تشير الى تحسن طفيف في مستويات النمو للاقتصاديات المتقدمة في عام 2024 ليبلغ النمو 1.4%.

الاقتصاديات الصاعدة والنامية

تشير آخر التقديرات بأن النمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية يبلغ حوالي 3.9% في عام 2022 مقارنة مع 6.7% في عام 2021. اي ان معظم هذه الاقتصادات شهدت في عام 2022 تباطؤاً واضحا في النمو، حيث شهدت اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية نمواً بنسبة 4.3% في عام 2022 مقارنة مع 7.4% في عام 2021، وبلغ النمو في أوروبا الصاعدة والنامية 0.7% مقارنة مع 6.9%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 3.9% مقارنة مع 7%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 3.8% مقارنة مع 4.7%، فيما حافظ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على تحسن مستوى نمو في عام 2022 بنسبة 5.3% مقارنة مع 4.5% في عام 2021. أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2023 فتشير الى ارتفاع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة إلى 4%، حيث يتوقع أن تنمو آسيا الصاعدة والنامية بنحو 5.3%، فيما يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في أوروبا الصاعدة والنامية 1.5%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 1.8%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 3.8%، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بحوالي 3.2%. كما سيشهد عام 2024 تحسناً اضافياً في نمو الاقتصاديات الصاعدة والنامية ليبلغ معدل النمو 4.2%.

المخاطر المحيطة بآفاق النمو

ستشكل ثلاثة عوامل العبء الاكبر في عام 2023، تتمثل في الكفاح العالمي ضد التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا وتفشي فيروس كورونا مجددا في الصين؛ ففي الصين تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام 2022 وسط موجات متعددة من تفشي المرض وما صاحبها من اغلاقات عامة مجدداً ، كما انكمش الاستثمار في القطاع العقاري مع ازمة إعادة هيكلة المطورين العقاريين، اما في جانب الحرب الاكرانية؛ فقدوم الشتاء على أوروبا قد ظهرت معالمه في بيانات الاستثمار والاستهلاك والدعم الحكومي الذي بلغ 1.2% من الناتج المحلي الأوروبي. وعلى المستوى العالمي لمكافحة التضخم فهنالك بوادر واضحة ان تشديد السياسة النقدية قد بدأ في خفض الطلب والتضخم، لكن التأثير الكامل لا يرجح ان يتحقق قبل عام 2024، فيما تشير البيانات الى بلوغ التضخم الكلي العالمي ذروته في الربع الثالث من عام 2022، لكن التضخم الأساسي الجوهري لم يبلغ ذروته بعد في معظم الاقتصادات ولا يزال اعلى بكثير من مستوياته قبل الجائحة.

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	فعلي	تقديري	متوقع	
	2021	2022	2023	2024
الناتج العالمي	**6.2**	**3.4**	**2.9**	**3.1**
الاقتصادات المتقدمة	**5.4**	**2.7**	**1.2**	**1.4**
الولايات المتحدة	5.9	2.0	1.4	1.0
منطقة اليورو	5.3	3.5	0.7	1.6
اليابان	2.1	1.4	1.8	0.9
المملكة المتحدة	7.6	4.1	-0.6	0.9
كندا	5.0	3.5	1.5	1.5
اقتصادات متقدمة أخرى	5.3	2.8	2.0	2.4
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**6.7**	**3.9**	**4.0**	**4.2**
آسيا الصاعدة والنامية	7.4	4.3	5.3	5.2
الصين	8.4	3.0	5.2	4.5
أوروبا الصاعدة والنامية	6.9	0.7	1.5	2.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.0	3.9	1.8	2.1
إفريقيا جنوب الصحراء	4.7	3.8	3.8	4.1
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	4.5	5.3	3.2	3.7

* المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023.

ب التطورات الاقتصادية في الأردن خـــلال عـــــام 2022

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من عام 2021، كما تشير التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 2.7% خلال العام 2022 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية. أما معدل التضخم فقد بلغ 4.23% في عام 2022، في حين بلغ معدل البطالة 22.9% في عام 2022. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 إلى حوالي 629 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 93.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.5% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 لتبلغ ما يقارب 2.45 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة انخفاض عجز الموازنة العامة بعد المنح بنسبة 10.7% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من العام السابق ليشكل ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إجمالي الدين العام شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بنسبة 6.9% في نهاية تشرين الثاني 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 ليشكل 110.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 32.3%، وارتفعت المستوردات بنسبة 26.7%، وتبعاً لذلك فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.4% مقارنةً بنهاية عام 2021.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، انخفضت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2022 بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2021. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 5.1%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5%، ونمو إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 6.5% في عام 2022. وفي السياق التالي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2022:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من الاضطرابات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها الأزمة الروسية-الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم العالمية لمستويات غير مسبوقة، فقد تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق نمو ايجابي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مدفوعاً بتقدم قوي في الإصلاحات الهيكلية المدعومة من صندوق النقد الدولي والتي خففت التداعيات على الاقتصاد المحلي وعززت استقرار الاقتصاد الكلي. كما أن حصافة السياسة المالية والنقدية في الأردن ساهمت في استمرار التعافي من أثر جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات للحيلولة دون انتشار الوباء. وساهمت عوامل مرتبطة بقوة التدفقات المرتبطة بانتعاش القطاع السياحي والنمو الاستثنائي للصادرات الوطنية وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات القادمة من الدول الخليجية التي استفادت من ارتفاع حاد في أسعار النفط في تحقيق النمو في الاقتصاد المحلي. وشهدت معدلات البطالة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 انخفاضاً بنسبة 1.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2021 إلا أنها لا تزال ضمن مستويات مرتفعة، وبالرغم من بقاء معدلات البطالة ضمن مستويات مرتفعة فقد تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق نمو إيجابي، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من عام 2021، فيما تشير توقعات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي معاً بأن يشهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال العام 2022.

2017	2018	2019	2020	2021	الثلاثة أرباع الأولى 2022	تقديري* 2022
%2.1	%1.9	%2.0	%-1.55	%2.2	%2.7	%2.7

● **معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)**

* مقدر استناداً لتوقعات وزارة المالية كما وردت في مشروع الموازنة العامة 2023.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2022 ليصل إلى 106.79 نقطة بالمقارنة مع 102.46 نقطة في العام 2021. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم في عام 2022 حوالي 4.23%، مقارنةً مع معدل تضخم بلغ حوالي 1.35% في العام 2021.

2018	2019	2020	2021	2022
%4.5	%0.8	%0.3	%1.35	%4.23

● **معدل التضخم (%)**

الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2022 بحوالي 383 نقطة أو ما نسبته 18.1% ليصل إلى 2501.6 نقطة، مقارنةً مع 2118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة في عام 2022 ما نسبته 22.9%، والذي يعتبر أقل بحوالي 1.2% عن مستواه في عام 2021 والبالغ 24.1%.

2018	2019	2020	2021	2022	التغير
%18.6	%19.0	%22.7	%24.1	%22.9	%-1.2

● معدل البطالة (%)

حوالات العاملين

سجلت حوالات العاملين ارتفاعاً خلال عام 2022 بنسبة 1.5% لتصل إلى 2.448 مليار دينار مقارنةً مع 2.412 مليار دينار في عام 2021.

2018	2019	2020	2021	2022	التغير النسبي %
2,606.3	2,629.7	2,389.3	2,412.1	2,447.8	%1.5

● حوالات العاملين (مليون دينار)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الاجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 629.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقارنة مع 325.1 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2021. ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة 93.6%.

2018	2019	2020	2021	الثلاثة أرباع الأولى 2021	الثلاثة أرباع الأولى 2022	التغير
678.0	518.1	509.8	441.5	325.1	629.3	%93.6

● الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

■ إجمالي الإيرادات العامة

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بحوالي 757 مليون دينار أو ما نسبته 10.4% لتبلغ 8060.0 مليون دينار مقابل 7303.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ إجمالي النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 6.8% لتبلغ 9388.5 مليون دينار مقابل 8790.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ عجز الموازنة

بلغ عجز الموازنة بعد المنح 1328.5 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022، مقابل عجز بلغ حوالي 1487.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 وبنسبة انخفاض بلغت 10.7%. هذا وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 حوالي 4.2% مقارنةً مع عجز بلغت نسبته 5.1% خلال نفس الفترة من عام 2021.

مليون دينار	2018	2019	2020	2021	الأحد عشر شهراً الأولى 2021	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	نسبة التغير (%)
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,839.6	7,754.3	7,028.9	8,128.2	7,303.1	8,060.0	%10.4
اجمالي الانفاق	8,567.3	8,812.7	9,211.3	9858.8	8,790.5	9,388.5	%6.8
العجز قبل المساعدات	1,622.3	1,846.8	2,973.3	2533.9	2,071.3	2,067.7	%-0.2
العجز بعد المساعدات	727.6	1,058.4	2,182.4	1730.6	1,487.3	1,328.5	%-10.7
العجز بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	**%2.4**	**%3.4**	**%7.0**	**%5.4**	**%5.1**	**%4.2**	**%-0.9**

أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 6.9% ليصل إلى 21.655 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2022 (ليشكل ما نسبته 62.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 20.259 مليار دينار في نهاية عام 2021 (63.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

الدين العام الخارجي

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت 7.0% ليصل إلى حوالي 16.585 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2022 (48.1% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 15.507 مليار دينار في نهاية عام 2021 (48.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

إجمالي الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 6.9% في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2022 مقارنةً مع نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 38.240 مليار دينار أو ما نسبته 110.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 35.766 مليار دينار أو ما نسبته 111.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

البند	2018	2019	2020	2021	تشرين الثاني 2022	التغير النسبي (%)
الدين الداخلي للحكومة المركزية	**16,220.7**	**17,738.0**	**18,933.7**	**20,259.5**	**21,655.0**	**%6.9**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%54.1	%56.1	%61.0	%63.1	%62.8	%-0.3
رصيد الدين العام الخارجي	**12,087.5**	**12,338.2**	**14,098.3**	**15,507.2**	**16,584.9**	**%7.0**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%40.3	%39.0	%45.4	%48.3	%48.1	%-0.2
إجمالي الدين العام	**28,308.2**	**30,076.2**	**33,032.0**	**35,766.7**	**38,239.9**	**%6.9**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%94.4	%95.2	%106.5	%111.3	%110.9	%-0.4

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

■ الصادرات

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2022 بنسبة 32.3% لتصل إلى حوالي 8790 مليون دينار مقارنةً مع حوالي 6644 مليون دينار خلال عام 2021. وقد جاء الارتفاع في الصادرات الكلية نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 33.8%، وارتفاع المعاد تصديره بنسبة 17.0% خلال عام 2022 مقارنةً بالعام 2021.

■ المستوردات

ارتفعت قيمة المستوردات خلال عام 2022 بنسبة 26.7% لتصل إلى 19375.7 مليون دينار، مقارنةً مع 15295.1 مليون دينار خلال عام 2021.

■ العجز التجاري

نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات بوتيرة أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات الكلية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2022 بنسبة 22.4% ليصل إلى 10585.8 مليون دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 8651.3 مليون دينار خلال عام 2021.

مليون دينار	2018	2019	2020	2021	2022	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	4674.7	4992.1	5044.4	6038.8	8081.8	%33.8
المعاد تصديره	828.0	910.1	595.7	605.0	708.1	%17.0
الصادرات الكلية	5502.7	5902.2	5639.8	6643.8	8789.9	%32.3
المستوردات	14420.0	13729.1	12235.4	15295.1	19375.7	%26.7
الميزان التجاري	-8917.3	-7826.9	-6595.6	-8651.3	-10585.8	%22.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

■ السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2022 بمقدار 2265.9 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% لتصل إلى 41.78 مليار دينار تقريباً، مقارنةً مع ما يقارب 39.51 مليار دينار في نهاية عام 2021.

الاحتياطيات الأجنبية

انخفضت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2022 بما مقداره 776 مليون دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام 2021. حيث بلغت في نهاية العام 2022 ما قيمته 17.266 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 18.043 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2021 وبنسبة انخفاض بلغت 4.3%.

2018	2019	2020	2021	2022	التغير (%)
13392.2	14329.3	15919.7	18043.2	17266.9	%-4.3

● إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) مليون دولار أمريكي

موجودات البنوك المرخصة

سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 5.1% ليصل إلى 64.14 مليار دينار، مقارنةً مع 61.05 مليار دينار في نهاية عام 2021.

رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة بنسبة 3.7% في نهاية عام 2022 ليصل إلى 9378 مليون دينار، مقارنةً مع 9044 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمقدار 2563 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% لتصل إلى 32.591 مليار دينار، مقارنةً مع 30.028 مليار دينار في نهاية عام 2021.

الودائع

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بنسبة 6.5% ليصل إلى 42.106 مليار دينار، مقارنةً مع 39.522 مليار دينار في نهاية عام 2021.

مليون دينار	2018	2019	2020	2021	2022	التغير (%)
إجمالي الموجودات	50,917.8	53,642.0	57,038.0	61,057.7	64,142.1	%5.1
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	7,865.8	8,152.6	8,715.2	9,044.3	9,378.8	%3.7
اجمالي التسهيلات الائتمانية	26,111.8	27,082.2	28,639.1	30,028.5	32,591.5	%8.5
اجمالي الودائع	33,848.1	35,305.3	36,789.1	39,522.3	42,106.7	%6.5

المصدر: البنك المركزي الأردني.

ج آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2023

وفقاً لتوقعات الحكومة في مشروع الموازنة العامة لسنة 2023 والبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023 - 2025) يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي والتي تشمل ما يلي:

- توقع أن تشهد **معدلات النمو الاقتصادي** في الأردن حفاظاً على مستوياتها عند نسبة (2.7%) اذ تشير توقعات الحكومة ان تصل معدلات النمو الى 2.7% في العامين 2023 و2024.
- يتوقع أن يبلغ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** حوالي 6.6% في عام 2023 و5.7% في عام 2024.
- من المتوقع أن يبلغ **معدل التضخم** 3.8% في عام 2023 مقارنةً مع 4.2% في عام 2022.
- يتوقع أن يبلغ **عجز الموازنة** 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وأن يرتفع إلى 5.2% في عام 2023.
- من المتوقع أن يرتفع **إجمالي الدين العام** بحوالي (2.324) مليار دينار في عام 2023 ليصل إلى (39.425) مليار دينار، فيما تصل نسبة اجمالي الدين العام المتوقع شاملا ديون صندوق استثمار أموال الضمان (SSIF) الى قرابة (106.8%). بينما يتوقع ان يصل رصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي باستثناء ديون (SSIF) إلى 86.6% في عام 2023.
- من المتوقع أن يبلغ **عجز الحساب الجاري** باستثناء المساعدات حوالي 10.8% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022، لينخفض إلى 8.8% في عام 2023، ثم إلى 7.3% في عام 2024.
- من المتوقع أن يصل **عجز الموازنة العامة** إلى (1.862) مليار دينار في عام 2023. وبنسبة زيادة مقادرها (2%) عن إعادة تقدير عام 2022.

جدول رقم (2): مستهدفات الحكومة للأعوام (2023 - 2025)

المؤشر	مقدر	مستهدف		
	2022	2023	2024	2025
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.7	2.7	2.7	3
معدل التضخم (%) CPI	4.2	3.8	2.9	2.5
عجز الموازنة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-5.1	-5.2	-4.7	-4.4
رصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء SSIF) (%)	87.9	86.6	84.8	82.8
تغطية احتياطيات العملات الاجنبية للمستوردات/شهر	7	7.3	7.1	7
الحساب الجاري باستثناء المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-10.8	-8.8	-7.3	-5.6
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	601	783	900	1092

%
%
2022
%

الفصل
الثاني

2

التطورات النقدية والمصرفية خلال عام **2022**

أولاً قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2022

في ضوء متابعة البنك المركزي المستمرة للتطورات الاقتصادية الرئيسة، المحلية والإقليمية والدولية وخاصة ما تشهده الأسواق المالية العالمية من تطورات في أسعار الفائدة على بعض العملات العالمية والإقليمية، قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع (7) مرات خلال العام 2022، وتأتي هذه القرارات بعد ان سبق وأن قام البنك المركزي في عام 2020 بخفض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس، ليصل "سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي" آنذاك الى 2.5% وهو الحد الأدنى منذ عشر سنوات، بالإضافة الى ان البنك المركزي الأردني لم يقم بأي اجراء على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2021. وقد جاءت القرارات لعام 2022 على النحو التالي:

1. بتاريخ 17 آذار قرر البنك الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بواقع (25) نقطة أساس.
2. بتاريخ 8 أيار قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بواقع (50) نقطة أساس.
3. بتاريخ 16 حزيران قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع (50) نقطة أساس، باستثناء سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الذي قرر رفعه بمقدار 75 نقطة أساس.
4. بتاريخ 28 تموز قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع (75) نقطة أساس.
5. بتاريخ 22 أيلول قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بواقع (75) نقطة أساس.
6. بتاريخ 3 تشرين الثاني قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بواقع (75) نقطة أساس.
7. بتاريخ 18 كانون الأول قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بواقع (50) نقطة أساس.

ثانياً التطورات المصرفية خلال عام 2022

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2022، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 5.1%، 6.5%، و8.5% على التوالي في نهاية عام 2022. كما حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 3.7%. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. وشهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ارتفاعاً خلال عام 2022، كما سجل الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل ارتفاعاً، بالإضافة الى ارتفاع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاعاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2022 مقارنةً مع عام 2021، في المقابل انخفضت الشيكات المعادة من حيث العدد وارتفعت من حيث القيمة. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2022.

أ. تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 5.1% ليصل إلى 64.14 مليار دينار، مقارنةً مع 61.06 مليار دينار في نهاية عام 2021.

1. الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمقدار 3544.2 مليون دينار (6.5%) عن مستواها في نهاية عام 2021، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 58.26 مليار دينار مقارنةً مع 54.72 مليار دينار في نهاية عام 2021.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي 1304.4 مليون دينار أو ما نسبته 9.1%، لتصل إلى 15.6 مليار دينار في نهاية عام 2022، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي 2197.2 مليون دينار وبنسبة 8% لتصل الى 29.7 مليار دينار في نهاية 2022. كما ارتفع بند الموجودات الأخرى بمقدار 290.3 مليون دينار او ما نسبته 6.8%، بالمقابل انخفضت الديون على المؤسسات المالية بمقدار 47.5 مليون دينار أو ما نسبته 8.4%، كما انخفض بند الاحتياطيات بحوالي 144.9 مليون دينار أو ما نسبته 2%، ليصل إلى 7.2 مليار دينار تقريباً، بالإضافة الى انخفاض بند أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية) بمقدار 55.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.9%.

2. الموجودات الأجنبية

انخفضت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 459.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.2% في نهاية عام 2022 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2021، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 5.88 مليار دينار مقارنةً مع 6.34 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد جاء الانخفاض في الموجودات الأجنبية نتيجة انخفاض الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 524.6 مليون دينار (11.8%)، كما انخفضت التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 23 مليون دينار أو ما نسبته 3.3%، بالإضافة الى انخفاض بند الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 32.7 مليون دينار أو ما نسبته 34.9%. بالمقابل ارتفع بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بمقدار 12.3 مليون دينار (4.7%)، كما ارتفعت محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 108.2 مليون دينار او ما نسبته 12.7%.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2021	2022	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**6342.5**	**5882.7**	**-459.8**	**%-7.2**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	260.1	272.4	12.3	%4.7
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4447.5	3922.9	-524.6	%-11.8
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	853.4	961.6	108.2	%12.7
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	687.8	664.8	-23.0	%-3.3
موجودات أجنبية أخرى	93.7	61.0	-32.7	%-34.9
الموجودات المحلية	**54715.2**	**58259.4**	**3544.2**	**%6.5**
الديون على القطاع العام	14302.5	15606.9	1304.4	%9.1
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	27536.5	29733.7	2197.2	%8.0
الديون على المؤسسات المالية	568.8	521.3	-47.5	%-8.4
الاحتياطيات	7312.9	7168.0	-144.9	%-2.0
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	704.3	649.0	-55.3	%-7.9
موجودات أخرى	4290.2	4580.5	290.3	%6.8
إجمالي الموجودات	**61057.7**	**64142.1**	**3084.4**	**%5.1**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**9817.2**	**9875.9**	**58.7**	**%0.6**
مؤسسات عامة غير مالية	61.3	31.5	-29.8	%-48.6
البلديات والمجالس القروية	5.3	8.2	2.9	%54.7
المؤسسات المالية	57.1	69.1	12.0	%21.0
مؤسسة الضمان الاجتماعي	117.5	64.4	-53.1	%-45.2
القطاع الخاص (مقيم)	9576.0	9702.7	126.7	%1.3
ودائع التوفير ولأجل	**23452.9**	**25758.2**	**2305.3**	**%9.8**
مؤسسات عامة غير مالية	217.9	259.3	41.4	%19.0
البلديات والمجالس القروية	19.6	15.6	-4.0	%-20.4
المؤسسات المالية	405.3	408.7	3.4	%0.8
مؤسسة الضمان الاجتماعي	1398.0	1571.1	173.1	%12.4
القطاع الخاص (مقيم)	21412.1	23503.5	2091.4	%9.8
المطلوبات الأجنبية	**10611.7**	**10406.1**	**-205.6**	**%-1.9**
ودائع الحكومة المركزية	**985.9**	**1174.6**	**188.7**	**%19.1**
الاقتراض من البنك المركزي	**1737.2**	**1689.6**	**-47.6**	**%-2.7**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**9044.3**	**9378.8**	**334.5**	**%3.7**
المطلوبات الأخرى	**5408.5**	**5858.9**	**450.4**	**%8.3**
إجمالي المطلوبات	**61057.7**	**64142.1**	**3084.4**	**%5.1**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ب. موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من 12.82 مليار دينار عام 2021 إلى 13.25 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2022، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 3.4%. وقد نجم هذا الارتفاع عن ارتفاع بند النقد في الصندوق بقيمة 47.3 مليون دينار (18.2%)، وارتفاع محفظة الأوراق المالية بقيمة 509.7 مليون دينار (15.4%)، بالإضافة الى ارتفاع بند التسهيلات الائتمانية بقيمة 496.2 مليون دينار (13.8%)، وارتفاع بند أخرى بقيمة 40.1 مليون دينار (13%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2021	تشرين الثاني 2022	التغير	نسبة التغير (%)
النقد في الصندوق	260.1	307.4	47.3	%18.2
أرصدة لدى البنك المركزي	704.3	634.6	-69.7	%-9.9
أرصدة لدى البنوك	4650.2	4056.7	-593.5	%-12.8
محفظة الأوراق المالية	3308.3	3818.0	509.7	%15.4
التسهيلات الائتمانية	3589.9	4086.1	496.2	%13.8
أخرى	307.5	347.6	40.1	%13.0
الموجودات من العملات الأجنبية	**12820.3**	**13250.4**	**430.1**	**%3.4**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 442.6 مليون دينار لتصل إلى 13.61 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2022، والتي تشكل نسبة ارتفاع تبلغ 3.4% عن العام 2021.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2021	تشرين الثاني 2022	التغير	نسبة التغير (%)
ودائع العملاء	8837.7	9382.0	544.3	%6.2
الحكومة المركزية	60.6	191.0	130.4	%215.2
المؤسسات العامة	43.2	45.4	2.2	%5.1
مؤسسات مالية غير مصرفية	19.1	26.8	7.7	%40.3
قطاع خاص	8714.8	9118.8	404.0	%4.6
التأمينات النقدية	535.1	608.9	73.8	%13.8
ودائع البنوك	2927.0	2420.6	-506.4	%-17.3
أخرى	863.2	1194.1	330.9	%38.3
المطلوبات من العملات الأجنبية	**13163.0**	**13605.6**	**442.6**	**%3.4**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 3.7% في نهاية عام 2022 ليصل إلى 9378.8 مليون دينار، مقارنةً مع 9044.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.

د. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من 30.03 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى 32.59 مليار دينار في نهاية عام 2022، وبارتفاع مقداره 2.56 مليار دينار أو ما نسبته 8.5%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 62.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حتى نهاية عام 2022، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 27.2% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ما نسبته 9.1%، فيما لم تتجاوز حصة كلٍ من البطاقات الائتمان والكمبيالات والإسناد المخصومة ما نسبته 1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة. لتبلغ ما نسبته 0.9% و0.6% على التوالي.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	2021		2022		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
جاري مدين	2695.0	%8.97	2954.4	%9.06	%9.63
قروض وسلف	18855.4	%62.79	20296.2	%62.27	%7.64
كمبيالات وإسناد مخصومة	212.4	%0.71	179.5	%0.55	%-15.49
ذمم بنوك إسلامية	8045.0	%26.79	8867.0	%27.21	%10.22
بطاقات الائتمان	220.7	%0.73	294.4	%0.90	%33.39
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**30028.5**	**%100.00**	**32591.5**	**%100.00**	**%8.54**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام 2022

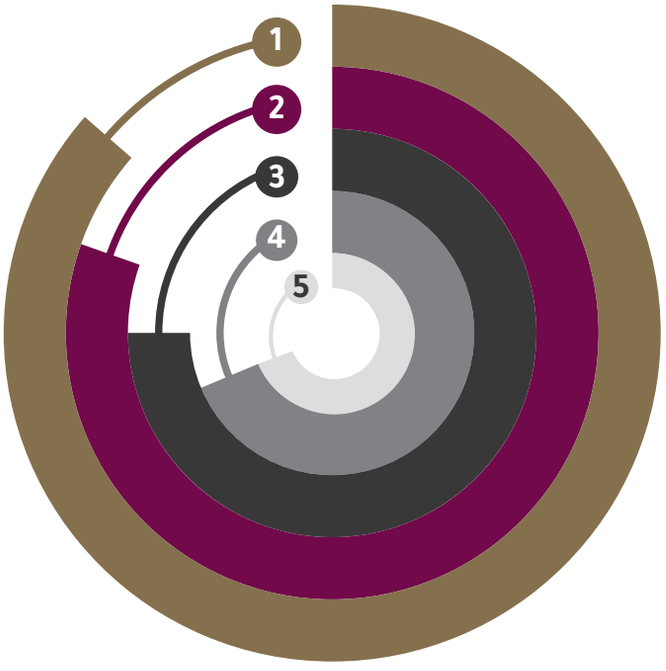

1 قروض وسلف %62.27

2 ذمم بنوك إسلامية %27.21

3 جاري مدين %9.06

4 بطاقات الائتمان %0.90

5 كمبيالات وإسناد مخصومة %0.55

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 87.4% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2022 بالمقارنة مع نسبة 87.7% في عام 2021. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 12.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2022.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2021		2022		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
بالدينار الأردني	26331.2	%87.7	28473.6	%87.4	%8.14
بالعملات الأجنبية	3697.3	%12.3	4117.9	%12.6	%11.38
المجموع	**30028.5**	**%100.0**	**32591.5**	**%100.0**	**%8.54**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2022

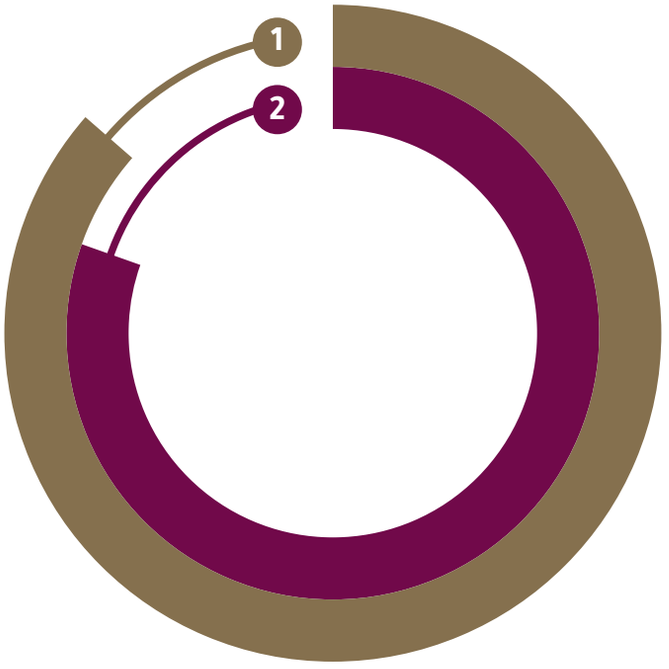

1 بالدينار الأردني %87.4

2 بالعملات الأجنبية %12.6

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2022، فقد استحوذت أربع قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع التجارة العامة وقطاع الصناعة، على 67.5% من التسهيلات الائتمانية. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 518.5 مليون دينار (6.7%) عن الرصيد في نهاية عام 2021، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 659.6 مليون دينار (14.3%). بالإضافة الى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 302.4 مليون دينار (8.7%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 244.9 مليون دينار (5.5%).

كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 820 مليون دينار (11.3%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2021		2022		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الزراعة	453.3	%1.51	534.6	%1.64	%17.94
التعدين	168.2	%0.56	130.7	%0.40	%-22.29
الصناعة	3484.5	%11.60	3786.9	%11.62	%8.68
التجارة العامة	4453.1	%14.83	4698.0	%14.41	%5.50
الإنشاءات	7718.5	%25.70	8237.0	%25.27	%6.72
خدمات النقل	394.7	%1.31	368.5	%1.13	%-6.64
السياحة والفنادق والمطاعم	713.5	%2.38	685.1	%2.10	%-3.98
خدمات ومرافق عامة	4608.8	%15.35	5268.4	%16.16	%14.31
الخدمات المالية	763.5	%2.54	791.9	%2.43	%3.72
أخرى	7270.4	%24.21	8090.4	%24.82	%11.28
المجموع	**30028.5**	**%100.00**	**32591.5**	**%100.00**	**%8.54**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2022

الزراعة	التعدين	الصناعة	التجارة العامة	الإنشاءات
%1.64	%0.40	%11.62	%14.41	%25.27

خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات ومرافق عامة	الخدمات المالية	أخرى
%1.13	%2.10	%16.16	%2.43	%24.82

هـ. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2022 بمقدار 2.58 مليار دينار أي ما نسبته 6.5% ليصل إلى 42.11 مليار دينار تقريباً مقارنةً مع 39.52 مليار دينار في نهاية عام 2021.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2022 نتيجة ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص بمقدار 2265 مليون دينار (6.2%) لتصل إلى 38.98 مليار دينار مقارنة مع 36.72 مليار دينار بنهاية العام 2021، وارتفاع ودائع القطاع العام بمقدار 319.4 مليون دينار (11.4%) لتصل إلى 3.12 مليار دينار مقارنة مع 2.81 مليار دينار بنهاية العام 2021.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها 56.8% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2022 بالمقارنة مع نسبة 53.8% في نهاية عام 2021. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 27.6%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 15.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2022.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2021		2022		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
ودائع تحت الطلب	11527.0	%29.17	11604.6	%27.56	%0.67
ودائع التوفير	6720.7	%17.00	6600.2	%15.67	%-1.79
الودائع لأجل	21274.6	%53.83	23901.9	%56.77	%12.35
إجمالي الودائع	**39522.3**	**%100**	**42106.7**	**%100**	**%6.54**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام 2022

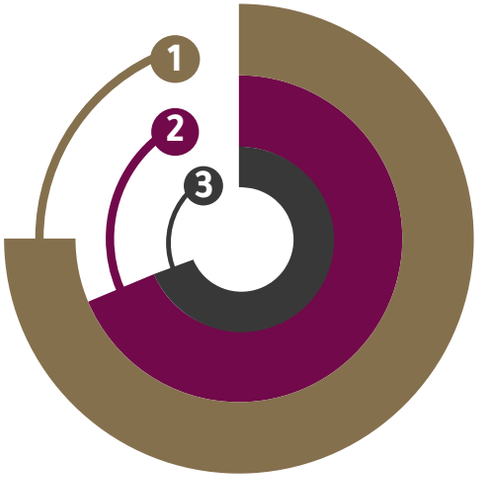

1 الودائع لأجل %56.77

2 ودائع تحت الطلب %27.56

3 ودائع التوفير %15.67

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار الأردني بحوالي 2.16 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 7% عن قيمتها في نهاية عام 2021، بالإضافة الى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بما نسبته 4.8% عن مستواها في نهاية عام 2021.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2021		2022		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الودائع بالدينار الأردني	30684.6	%77.64	32841.5	%78.00	%7.03
الودائع بالعملات الأجنبية	8837.7	%22.36	9265.2	%22.00	%4.84
إجمالي الودائع	**39522.3**	**%100**	**42106.7**	**%100**	**%6.54**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2022

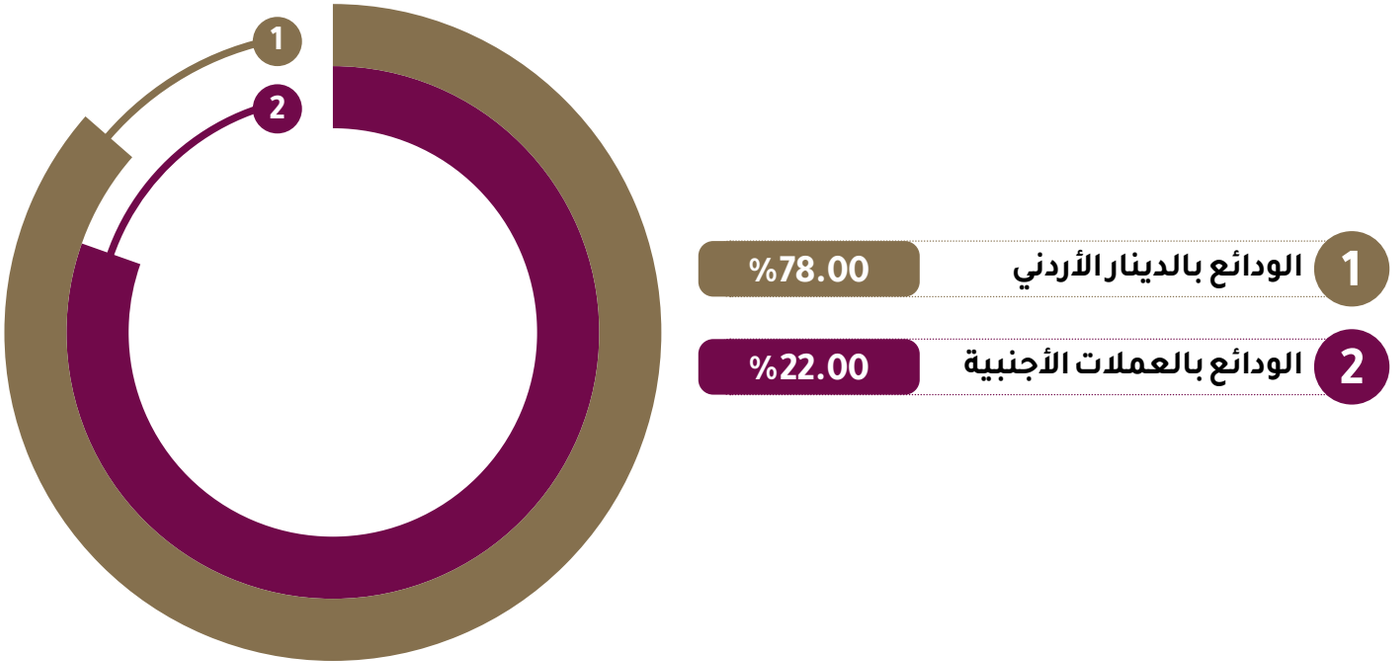

و. مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى 4.6% في النصف الأول للعام 2022، مقارنةً مع نسبة 5.0% في نهاية عام 2021.
- ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة الى 83.4% في النصف الأول للعام 2022، مقارنةً مع 79.9% في نهاية عام 2021. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 3.4% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2022، مقارنة مع 4.2% في نهاية عام 2021.
- سجلت نسبة كفاية رأس المال 17.1% في النصف الأول للعام 2022، مقارنةً مع نسبة 18.0% في نهاية عام 2021. لتبقى هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.0% في النصف الأول للعام 2022، وهي نفس النسبة المسجلة في نهاية عام 2021.
- سجلت نسبة العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 8.2% في النصف الأول للعام 2022، مقارنة مع 8.3% في نهاية عام 2021.
- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 136.7% في النصف الأول للعام 2022، مقارنةً مع 141.5% في نهاية عام 2021. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر(%)	2017	2018	2019	2020	2021	النصف الأول 2022
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.20	%4.90	%5.00	%5.50	%5.00	%4.60
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%75.40	%79.30	%69.50	%71.50	%79.90	%83.40
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%4.10	%4.20	%6.30	%6.40	%4.20	%3.40
نسبه كفاية راس المال	%17.80	%16.90	%18.30	%18.30	%18.00	%17.10
نسبه السيولة القانونية	%130.10	%131.90	%133.80	%136.50	%141.50	%136.70
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%9.10	%9.60	%9.40	%5.10	%8.30	%8.20
العائد على الموجودات (ROA)	%1.20	%1.20	%1.20	%0.60	%1.00	%1.00

ز. هيكل أسعار الفائدة

1. أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قرر البنك المركزي الأردني خلال عام 2022 رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية بواقع 7 مرات لتصبح كما يلي:

- ارتفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (2.50%) في نهاية عام 2021 إلى (6.50%) في نهاية عام 2022.
- ارتفع سعر فائدة نافذة الايداع للدينار من (2.00%) سنوياً في نهاية عام 2021 إلى (6.25%) سنوياً في نهاية عام 2022.
- ارتفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (3.25%) سنوياً في نهاية عام 2021 إلى (7.25%) سنوياً في نهاية عام 2022.
- ارتفع سعر فائدة إعادة الخصم من (3.50%) إلى (7.50%) سنوياً.

2. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- **الودائع تحت الطلب:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2022 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 0.37%.
- **ودائع التوفير:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2022 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 0.41%.
- **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2022 بمقدار 116 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 4.61%.

3. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2022 بمقدار 111 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 8.30%.
- **القروض والسلف:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2022 بمقدار 151 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 8.34%.
- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2022 بمقدار 35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 8.36%.
- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة لأفضل العملاء في نهاية عام 2022 بمقدار 243 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 10.8%.

هيكل أسعار الفوائد						
(%)	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
تحت الطلب	0.26	0.38	0.33	0.27	0.26	0.37
توفير	0.56	0.71	0.63	0.34	0.27	0.41
لأجل	3.04	4.73	4.92	3.65	3.45	4.61
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
جاري مدين	8.77	8.41	8.47	7.30	7.19	8.30
قروض وسلف	8.64	8.69	8.46	7.17	6.83	8.34
كمبيالات واسناد مخصومة	10.23	9.64	9.55	8.51	8.01	8.36
سعر الإقراض لأفضل العملاء	8.83	9.57	9.33	8.33	8.37	10.80

4. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام 2022 إلى ما يلي:

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة لعام 2022 مقارنةً مع عام 2021 بمقدار 154 نقطة ليبلغ (3.687%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع لعام 2022 مقارنةً مع عام 2021 بمقدار 144 نقطة ليبلغ (4.071%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد لعام 2022 مقارنةً مع عام 2021 بمقدار 127 نقطة ليبلغ (4.744%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر لعام 2022 مقارنةً بمعدله لسنة 2021 بمقدار 125 نقطة ليصل إلى (5.894%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر لعام 2022 مقارنة بمعدله لسنة 2021 بمقدار 115 نقطة ليصل إلى (6.713%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة لعام 2022 مقارنةً بمعدله لسنة 2021 بمقدار 124 نقطة ليصل إلى (6.982%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودیبر- الأسعار المعلنة) للفترة من 2012 إلى 2022 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103
2021	2.151	2.635	3.478	4.641	5.568	5.745
2022	3.687	4.071	4.744	5.894	6.713	6.982

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودیبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

ح. تقاص الشيكات

1. لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (37). وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام 1997 لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز 2007 ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من 2007/11/4. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها. أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 12:00 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 12:00ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

2. تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاعاً من حيث العدد والقيمة في عام 2022 مقارنةً مع عام 2021، حيث ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6885.1 ألف شيك عام 2021 إلى 6903 ألف شيك عام 2022، كما ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترة من 37660.8 مليون دينار إلى 40829 مليون دينار.

كما يلاحظ انخفاض الشيكات المعادة في نهاية عام 2022 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2021 من حيث العدد بما نسبته 11% بينما ارتفعت من حيث القيمة بما نسبته 1.8%. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 3.1% في نهاية عام 2022 حيث اشتملت على ما نسبته 63.8% شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و36.2% شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 3.1% في نهاية عام 2022، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 64.9% والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 35.1%.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2021 و2022

البيان	2021	2022	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	6885.1	6903.0	%0.26
القيمة (مليون دينار)	37660.8	40829.0	%8.41
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	237.6	211.4	%-11.03
القيمة (مليون دينار)	1241.5	1264.3	%1.84
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.5	%3.1	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.3	%3.1	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	151.2	134.8	%-10.85
القيمة (مليون دينار)	829.9	820.3	%-1.16
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%63.6	%63.8	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%66.8	%64.9	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	86.4	76.5	%-11.46
القيمة (مليون دينار)	411.6	444.0	%7.87
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%36.4	%36.2	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%33.2	%35.1	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الفصل
الثالث

3

أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2022**

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

قامت الجمعية خلال عام 2022 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل الجمعية واللجان الفنية المختصة فيها وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية التي بلغت بمجموعها 260 ساعة تدريبية، والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2022 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2022.

أ قضايا مصرفية

قامت الجمعية خلال عام 2022 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع وتنظيم لقاءات واجتماعات لمناقشتها ومخاطبة الجهات المعنية بخصوصها. وفيما يلي نبين أبرز تلك المواضيع:

متابعة المواضيع المشتركة بين البنوك والبنك المركزي

قامت الجمعية بمخاطبة البنك المركزي بخصوص جميع الملاحظات والمطالبات الواردة من البنوك الأعضاء والمتعلقة بالتعليمات والتعاميم الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. ومن أهم المواضيع التي تم مخاطبة البنك المركزي بشأنها

- تعديل العمولات الواردة في تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية
- تمديد الفترة الممنوحة للبنوك لتقديم نتائج تحليل اختبارات الضغط
- تمديد الفترة الزمنية المتاحة للبنوك لإطفاء الخسائر التي قد تنتج عن نقل العقارات للشركة العقارية
- استثناء عملية السحب النقدي الأولى من كل شهر من الصرافات التابعة للبنوك للأخرى من العمولة
- معالجة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ضمن معيار كفاية رأس المال.
- تعديل وإضافة العمولات الواردة في تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية
- ملاحظات البنوك على موضوع سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء.
- ملاحظات البنوك بخصوص مؤشرات الاحتيال الداخلي (Red Flags)
- ملاحظات البنوك على مسودة الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية للأعوام (2023 - 2025)
- إجابات البنوك على استبانة تحديد مؤشر النزاهة في البنك المركزي الأردني
- الدليل الارشادي لمكافحة الاحتيال المالي في نظام المدفوعات الوطني.
- مشروع تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك العاملة في الأردن

الاجتماعات التي عقدتها الجمعية

عقدت الجمعية خلال عام 2022 مجموعة من الاجتماعات والتي استهدفت مناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبنوك، ومن هذه الاجتماعات ما يلي:

- عقد اجتماع لممثلين دوائر الخدمات المصرفية للأفراد لمناقشة قرار البنك المركزي بتثبيت أقساط قروض الأفراد
- عقد عدة اجتماعات لمناقشة نظام الحجز الالكتروني على الودائع وعكس ملاحظات البنوك على هذا النظام وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي ووزارة العدل.
- عقد جلسة حواريه للبنوك حول الأحكام المستجدة في قانون التنفيذ تم استعراض أبرز التعديلات الواردة على قانون التنفيذ والتي تهم القطاع المصرفي ومخاطبة البنوك بمضمونها.
- عقد جلسة حوارية للبنوك بحضور ممثلين عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومناقشة أبرز الأحكام المستجدة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعاقد مع مدقق خارجي لغايات التدقيق على شركات إدارة النقد
- متابعة المشاكل والتحديات والمواضيع ذات الأولوية التي تواجه البنوك مع الجهات الحكومية
- عقد لقاء حواري مع الفريق الاقتصادي في الحكومة لمناقشة مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية
- عقد ورشة بالتعاون مع مدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول معيار الإبلاغ المشترك (CRS)

ب اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

تم خلال عام 2022 إعداد تعليمات خاصة بتشكيل اللجان في جمعية البنوك وبالشكل الذي يضمن رفع دور اللجان ومستوى مشاركتهم وفعاليتهم في التوصل لحلول للمشاكل والتحديات التي تواجه البنوك. وقد تم خلال عام 2022 إعادة تشكيل لجان الجمعية بحيث أصبح عددها 9 لجان.

وقامت الجمعية في عام 2022 بتنظيم وعقد العديد من الاجتماعات للجان الاستشارية ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات، حيث عقدت الجمعية 17 اجتماع للجان الجمعية المختلفة.

كما تم إعداد مقترح لتشكيل لجنة للتمويل الأخضر في جمعية البنوك يبين هيكل ووظائف وأهداف ودورية اجتماعات وكافة التفاصيل الأخرى المتعلقة باللجنة، وتم تشكيل اللجنة وتوفير التدريب اللازم والمتخصص لأعضاء اللجنة من خلال تدريب المدربين (TOT) وبشكلٍ مجاني، مقابل أن يقوم أعضاء اللجنة بعد ذلك بتقديم ورش عمل وتدريب لباقي موظفي القطاع المصرفي من خلال برامج تدريبية أو ورش ستنفذها الجمعية في هذا المجال.

ج مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2021

اتفاقية تعاون مع مشروع GAIN لتعزيز مفهوم التمويل الأخضر

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الأحد الموافق 15 أيار 2022 اتفاقية تعاون مع مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الأردن الذي ينفذ بدعم من الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي في ألمانيا، ومن خلال وكالة التعاون الألماني GIZ

ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار حرص الجمعية على تعزيز وترويج مفهوم التمويل الأخضر وزيادة الوعي والمعرفة به لدى البنوك العاملة في المملكة، وفي إطار سياسة البنك المركزي الأردني في هذا السياق خصوصاً وأن البنك المركزي يتجه لإصدار استراتيجية للتمويل الأخضر وإدارة المخاطر البيئية في الأردن. حيث تستهدف الاتفاقية بناء القدرات لموظفي البنوك من خلال ورش عمل متخصصة وندوات وبرامج تدريبية وتوفير معايير مرجعية وأدلة متخصصة حول مفاهيم التمويل الأخضر، وكيفية بناء سياسات ائتمانية مناسبة لهذا النوع من التمويل وعمليات تقييم الائتمان، إضافة لتمكين البنوك من التعامل مع مخاطر التمويل الأخضر.

وقد تضمنت مجالات التعاون بين الطرفين على تسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر من خلال إجراء تحليل عملي لسياسات وممارسات التمويل الأخضر في القطاع الصناعي الأردني، وتقييم دور جمعية البنوك في تعزيز التمويل الأخضر ودعم وتنمية قدراتها لزيادة الوعي نحو أهمية التمويل الأخضر في دعم القطاع الصناعي وتطوير وتصميم المحتوى التدريبي بم، ودعم البنوك في تنمية سياسات التمويل الأخضر لديها.

ووقع الاتفاقية عن الجانب الأول المدير العام للجمعية الدكتور ماهر المحروق، فيما وقعها عن الجانب الثاني مدير مشروع GAIN السيدة إليسافيتا كوستوفا (Elisaveta Kostova).

يذكر أنه تم البدء بمشروع تعزيز الانشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الاردن في شهر تموز 2020 ويستمر حتى حزيران من عام 2023، ويتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة البيئة وشركاء آخرين من القطاعين العام والخاص بهدف توفير شروط وإطار عمل متطور للقطاع الخاص من أجل الحفاظ على البيئة والإنتاج الموفر للموارد". ويهدف المشروع بالشراكة مع الجهات المعنية وصناع القرار ذوي الصلة بمثل هذه الأنشطة الى "تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية" نحو اقتصاد أخضر في قطاعات صناعية محددة تعد من بين أكثر الفئات عرضة للمشاكل البيئية. حيث يساهم ذلك في الحفاظ على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى استغلال فرص النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات الرفيقة بالبيئة وخلق فرص العمل.

مذكرة تفاهم مع دائرة الإحصاءات العامة لتطوير الحسابات القومية في الأردن

في إطار دعم الجهود الحكومية في تطوير قدرات دائرة الاحصاءات العامة في مجال الحسابات القومية، وقع وزير التخطيط والتعاون الدولي السيد ناصر الشريدة ورئيس جمعية البنوك في الاردن السيد باسم خليل السالم مذكرة تفاهم ستقوم الدائرة بموجب هذه المذكرة بتنفيذ مشروع بالتعاون مع الجمعية بهدف تحسين جودة وشمولية المخرجات الاحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي ضمن إطار نظام تجميع الحسابات القومية.

وبموجب المذكرة ستقوم الدائرة بتنفيذ مسوح متخصصة لتحسين جودة البيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي وفق أفضل المعايير الدولية.

واكد وزير التخطيط والتعاون الدولي ان الدائرة ستقوم بتزويد جمعية البنوك بالمعلومات والبيانات اللازمة والتعاون معها في تحسين جودة وشمولية ومساهمة القطاع المصرفي في الحسابات القومية بما ينسجم مع التشريعات المعمول بها وبهدف مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية. وقال الوزير الشريدة ان مشروع دعم نظام تجميع احصاءات الحسابات القومية في الاردن الذي تبنته وزارة التخطيط والتعاون الدولي سيعمل على توفير احتياجاته من البيانات الاحصائية لمستخدمي هذه البيانات والتي من ضمنها القطاع الخاص، ووفقا لأحدث المنهجيات والتوصيات الدولية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى.

من جانبه، أكد السالم اهمية التعاون ما بين جمعية البنوك في الاردن ودائرة الاحصاءات العامة لتوفير قاعدة بيانات احصائية شاملة ومتسقة تلبي احتياجات القطاع المصرفي وتعطي صورة واضحة وشاملة عن مساهمة القطاع المصرفي في جميع الجوانب الاقتصادية.

مذكّرة تفاهم مع إنجاز بهدف تطوير محتوى مالي توعويّ وتثقيفيّ

وقعت جمعيّة البنوك في الأردنّ مذكّرة تفاهم مع مؤسسة إنجاز، وذلك ضمن الجهود المشتركة بين الطرفين لتعزيز الشمول الماليّ وتعزيز مهارات الثقافة الماليّة وريادة الأعمال، وتوسيع نطاق أثر الثقافة الماليّة على أفراد المجتمع.

ويسعى الطرفان من خلال المذكّرة لتطوير محتوى توعويّ تثقيفيّ في المجالات الماليّة من خلال موقع إلكترونيّ خاصّ بجمعيّة البنوك، بهدف زيادة وعي أفراد المجتمع وعملاء البنوك وشركات التمويل الأصغر والرياديّين والرياديّات مؤسّسي الشركات الناشئة بمفاهيم الثقافة الماليّة، وتعريفهم بأنواع البنوك ومؤسّسات التمويل الأصغر والخدمات والمنتجات الماليّة الّتي يتمّ تقديمها، وذلك للإسهام في تحقيق أهداف الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ. ووقع الاتفاقية كل من مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، والرئيس التنفيذي لمؤسّسة إنجاز ديمة بيبي.

وأكّد مدير عامّ جمعيّة البنوك الدكتور ماهر المحروق على أهمّيّة هذه المذكّرة مع مؤسسة إنجاز، والّتي لها دور في دعم الشباب الأردنيّ ليصبحوا فاعلين في المجتمع. ولفت الدكتور المحروق إلى أنّ الخطة الاستراتيجية لجمعيّة البنوك تستهدف في أحد محاورها تعزيز وزيادة الثقافة والوعي المالي والمصرفي وبما يساعد في تحقيق أهداف استراتيجيّة الشمول الماليّ. مضيفاً أنّ تثقيف النساء والشباب والشركات والرياديّين بالمفاهيم الماليّة يساهم في رفع نسبة الشمول الماليّ في المملكة. وأشار الدكتور المحروق إلى أن اختيار إنجاز لتنفيذ المشروع جاء بناءً على دراسة معمقة، وفي ضوء الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها إنجاز وخصوصاً في مجال الثقافة المالية. وقال "نأمل أن يساعد هذا المشروع في توفير المعلومات المالية الدقيقة والصحيحة وفي نشر الوعي المالي وزيادة الثقافة المالية، وبما يدعم من قدرات الأشخاص على إدارة شؤونهم المالية واختيار المنتجات المالية الأكثر ملاءمة لهم، فضلاً عن الدور المأمول في تعزيز قدرات الأفراد والشركات على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة".

من جهتها، أكّدت الرئيس التنفيذي لمؤسّسة إنجاز ديمة بيبي أنّ الشراكة ستساهم في نشر الوعي والتثقيف الماليّ للأفراد والمجتمعات بمختلف الفئات العمريّة، مبيّنة بأنّ "إنجاز" ومن خلال برامجها وشراكاتها المتعدّدة، كانت قد عملت على تصميم وتطوير مجموعة من البرامج والمناهج المتعلّقة بالتعليم الماليّ والثقافة الماليّة، وأنّ هذه الاتّفاقيّة تسهم في تعميق أثر برامج التوعية الماليّة في المدارس والجامعات وتوسيعها للوصول إلى فئات مستهدفة جديدة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة الوطنيّة للشمول الماليّ. وأضافت بيبي بأنّ التعاون يهدف أيضاً إلى دعم برامج حاضنة أعمال إنجاز mySTARTUP من خلال تعريف الرياديّين ومؤسّسي الشركات الناشئة بأهمّ الخدمات والمنتجات الماليّة الّتي يوفّرها القطاع الماليّ في الأردنّ، وكيفيّة الاستفادة من تلك الخدمات والمنتجات لتطوير ودعم أعمال شركاتهم الناشئة.

يشار ان توقيع هذه المذكرة يأتي كجزء من الاتفاقية المبرمة بين جمعية البنوك مع منظمة العمل الدولية والتي تستهدف دعم المرونة المالية للنساء وتمكين المرأة من خلال القيادة والتعليم والشمول المالي.

اتفاقية شراكة بين "جمعية البنوك" و" مركز الدستور للدراسات الاقتصادية "

وقعت جمعية البنوك في الاردن ومركز الدستور للدراسات الاقتصادية في مقر جمعية البنوك "اتفاقية شراكة" بهدف التعاون في مجال الدراسات الاقتصادية وتسليط الضوء على منجزات قطاع البنوك في الاردن ودعمه بالمعلومات البحثية الدقيقة.

وتأتي اتفاقية الشراكة انطلاقا من الدور الكبير الذي يضطلع به قطاع البنوك في الاردن ومساهمته الرئيسة في نمو الاقتصاد الوطني، وما يمثله مركز الدستور للدراسات الاقتصادية المنبثق عن جريدة الدستور من مصدر للدراسات والابحاث التي يمكن من خلالها توفير المعلومة وتبادلها مع الجمعية خدمة لقطاع البنوك في الاردن. ونصّت الاتفاقية على تعاون الطرفين بتبادل المعلومات والارقام وتوظيفها بما يخدم قطاع البنوك ويسلط الضوء على دوره في الاقتصاد الوطني، كما تهدف الاتفاقية لتكثيف التعاون الاعلامي بين الفريقين.

وقّع الاتفاقية عن جمعية البنوك في الاردن الدكتور ماهر المحروق المدير العام للجمعية، وعن مركز الدستور للدراسات الاقتصادية مدير عام جريدة الدستور أيمن العدينات .

وأشاد الدكتور المحروق بالجهد الذي يبذله مركز الدستور للدراسات الاقتصادية، وما يقوم به من دراسات تسلط الضوء على كثير من المؤشرات الاقتصادية التي تخدم القطاعات الاقتصادية كافة، معربا عن يقينه بأن تساهم اتفاقية الشراكة بين الجمعية والمركز بفتح مزيد من آفاق التعاون في مجال الدراسات بين الطرفين، مشيرا الى أهمية توفر المعلومة القائمة على البحث والدراسة لصانع القرار، متطلعا لتعاون مشترك من خلال برنامج وخطة عمل بين الفريقين.

بدوره ثمّن مدير عام جريدة الدستور أيمن العدينات الدور الكبير الذي تقوم به جمعية البنوك في الاردن خدمة لهذا القطاع الكبير والهام في الاقتصاد الوطني، مشيرا الى أن مركز الدستور للدراسات الاقتصادية وبما يملكه من طاقات بشرية مهنية وكفؤة وبالتشارك مع باحثين أكاديميين أيضا، وبما يتطلع اليه من خطط تطوير في مجال الدراسات الاقتصادية حاليا والدراسات الاجتماعية قريبا، قادر- وبالتعاون المشترك - مع جمعية البنوك في الاردن على تقديم دراسات وأبحاث تخدم الطرفين والاقتصاد الوطني عموما.

حضر توقيع الاتفاقية مدير دائرة الدراسات والسياسات والتخطيط في جمعية البنوك في الأردن السيد فادي مشهراوي، والسيد عوني الداوود رئيس مركز الدستور للدراسات الاقتصادية.

د نشاطات وأخبار متنوعة

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2021

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM) برئاسة رئيس جمعية البنوك في الأردن معالي المهندس باسم خليل السالم وبحضور كافة البنوك العاملة في المملكة.

وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2021، وأقرت الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، فيما اقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2022.

وأعرب رئيس مجلس إدارة الجمعية، باسم خليل السالم، عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارات البنوك لتمكين الجمعية من تحقيق اهدافها في خدمة البنوك وتلبية أهدفها. وقال السالم أن الجمعية استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات في عام 2021 بما يعكس رؤية وتطلعات مجلس الإدارة، بما فيها وضع خطة استراتيجية للسنوات 2021 - 2024. وأضاف السالم أن الخطة تضمنت خمسة محاور استراتيجية وهي رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتطوير الدراسات والأبحاث والمنشورات، وتحسين نواحي التدريب والتعليم، وتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاعين العام والخاص، وتطوير وتحسين دور الجمعية في مجال الاعلام والعلاقات العامة. وينبثق عن هذه المحاور الاستراتيجية 17 هدفاً استراتيجياً تصب جميعها في تحقيق المحاور الاستراتيجية. ويشار في هذا الصدد أن الخطة تضمنت مجموعة من الأهداف الطموحة والتي تنفذ لأول مرة ولها أبعاد إيجابية على مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ومنها على سبيل التركيز على موضوع الشمول المالي وزيادة الثقافة والتعليم المالي، وتعزيز وصول المرأة للمناصب القيادية، وتعزيز العلاقة مع ممثلي القطاع الخاص في المملكة وبما يحقق المصالح الوطنية العليا، فضلاً عن الاستمرار في إبراز دور ومساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني. كما تعتبر الخطة أحد مرتكزات التعاون المستقبلي مع البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية الرديفة التي تعمل تحت مظلة البنك المركزي، وتشكل إطاراً لتوحيد جهود القطاع في مختلف القضايا الاقتصادية المحلية وخصوصاً الاستراتيجيات والخطط الحكومية المستقبلية.

وأضاف أنه ووفقاً للخطة، فقد تم إعادة تشكيل اللجان الاستشارية في الجمعية، وقامت الجمعية بتوقيع عدد كبير من مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الأردني والتي تصب في خدمة أهداف الجمعية.

كما تم خلال اجتماع الهيئة العامة عرض التقرير السنوي الثالث والأربعون للجمعية، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2021، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2021. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2021، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2021.

إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة لجمعية البنوك

أعلنت جمعية البنوك عن هويتها المؤسسية الجديدة 'شعارها الجديد'، والتي ترمز الى النهج الذي ستقوم عليه الجمعية خلال الفترة المقبلة. وجاء تصميم الشعار الجديد من خلال مسابقة أجرتها الجمعية بين البنوك العاملة في المملكة، حيث كرمت الجمعية مطوري الشعار الجديد.

جمعية البنوك تقيم حفل تكريم لمحافظ البنك المركزي السابق

أقامت جمعية البنوك في الأردن، حفل تكريم لمحافظ البنك المركزي السابق الدكتور زياد فريز، عبر تقنية الاتصال عن بعد. وحضر الحفل، رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة، ومحافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك معالي باسم السالم، بالإضافة لأكثر من 59 مشاركا من رؤساء المجالس والمدراء التنفيذين للبنوك.

وقال الدكتور الخصاونة، ان المحافظ السابق الدكتور فريز بذل جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية حقق فيها مكتسبات أساسية لدعم الاستقرار النقدي، مشيرا أن البنك المركزي حقق إنجازا تاريخيا في مستوى الاحتياطات والمحافظة على استقرار السياسة النقدية. وأعرب عن الشّكر والامتنان للدكتور فريز على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال خدمته، ومساهمته الفاعلة في ترسيخ مبدأ الاستقرار النَّقدي، وإدارته الكفؤة للبنك المركزي في ظلّ ظروف اقتصاديَّة دقيقة وإصلاحات ماليَّة واقتصاديَّة تتطلَّب أعلى درجات المسؤوليَّة. وأكَّد الخصاونة أنَّ الجهود التي بذلها فريز تكاملت مع الإصلاحات الماليَّة والاقتصاديَّة الأردنيَّة، وساهمت في تحقيق الاستقرار النَّقدي الذي هو متطلَّب رئيس لنجاح هذه الإصلاحات. واعتبر الخصاونة ان المحافظ السابق الدكتور فريز كان جريئا وصلبا في اتخاذ القرار الذي يصب في المصلحة الوطنية. ولفت الى أهمية الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في المملكة، مؤكدا على ان الحكومة داعم رئيسي للقطاع المصرفي.

بدوره، سجل المحافظ السابق الدكتور فريز امتنانه وشكره، معبرا عن مدى سعادته لمشاركة رئيس الوزراء في هذا الحفل. وأشار الدكتور فريز الى ان وجود رئيس الوزراء مع الجمعية اليوم هو تقديرا لدور هذا القطاع، مؤكدا ان القطاع المصرفي لعب دورا كبيرا كجزء من المنظومة الوطنية في حماية المملكة من التحديات المالية التي واجهها على مدار السنين. واكد فريز على ان الجهاز المصرفي سليم وقادر على دعم جهود التنمية. وأكد على ان مؤسسة البنك المركزي تأسست بقواعد راسخة ومتينة منذ سنوات طويلة. ولفت الى ان الإنجازات التي تحققت على مدى السنين الماضية تحققت بفضل وجود تشاركية وتعاون البنوك مع البنك المركزي، اذ ان هذه التشاركية لم تكن إدارية فقط ولكن ماليّة أيضا.

وحول الاستقرار النقدي، أكد ان هذا الاستقرار كان أساسه من البنك المركزي ولكن القطاع المصرفي هو من حمى ودعم هذا الاستقرار النقدي. ولفت الى ان النوافذ التمويلية لعبت دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني، خاصة وان تنفيذ تلك النوافذ كان سليما بشكل كبير. وأشار الدكتور فريز الى أهمية تنفيذ عملية الحاكمية بشكلٍ سليم من قبل القطاع المصرفي. واكد على الدور الاساسي للقطاع المصرفي المحلي في دعم التصدي ومواجهة جائحة كورونا، مشددا على ان 'البنوك' تسجل دائما دورا مميزا في المسؤولية المجتمعية. وأشاد بالإنجازات التي يحققها القطاع المصرفي، خصوصا في مجال الصناديق التمويلية والشركة الاستثمارية والعديد من الجوانب الأخرى. ودعا الى أهمية تكثيف الجهود في التحول والتطور التكنولوجي وخاصة في مجال الامن السيبراني. ووصف عمل الفريق في البنك المركزي ب 'السيمفونية' المميزة لتحقيق أفضل انجاز، مشيدا بنائب المحافظ السابق الدكتور ماهر الشيخ، مؤكدا على قدرة المحافظ الجديد في الاستمرار بقيادة المسيرة والمحافظة على الإنجاز المتحقق. وأشاد بجهود الشركة الأردنية لضمان القروض وجهود الشركة الأردنية لأنظمة الدفع. وقدم شكره لجميع المشاركين في هذا الحفل، معبرا عن مدى سعادته في حفل التكريم.

ومن جهته، قال الدكتور شركس" نودع اليوم رمزا من رموز البنك المركزي وقامة من قامات القطاع المصرفي المحلي والعربي، الرجل "الحكيم بعلمه وخبرته، والمعطاء في عمله". واكد الدكتور شركس، على ان المحافظ السابق من خامة الاقتصاديين الذين اتكأت عليهم المملكة في قيادة الاقتصاد الوطني والقطاع المالي والمصرفي عبر مسيرة حافلة، امتدت لأكثر من خمسة عقود. ولفت ان المحافظ السابق كان يقرأ الأمور بعمق ويقود السياسة النقدية والمصرفية بحنكة واقتدار ومهنية عالية، واستطاع قولا وفعلا أن يرسخ استقلالية البنك ومصداقيته وأن يقود الجهاز المصرفي بتشاركية قل نظيرها مع البنوك وإداراتها الحصيفة وعمل

كل ما من شأنه أن يعزز من متانة الجهاز المصرفي وسلامة اوضاعه المالية وتمكينه من توفير التمويل للقطاع الخاص بشروط مناسبة.

وشدد الدكتور شركس على ان البنك المركزي سيبقى البنك المركزي، كما عهدتموه، المؤسسة العريقة ذات التقاليد المؤسسية الراسخة، ركناً أساسياً في الاقتصاد الوطني، ورائداً في مواصلة التطوير والتحديث على أسس علمية مدروسة انسجاماً مع رؤيته وأهدافه الاستراتيجية طويلة المدى العابرة لأي إدارة.

ووجه كلمة شكر للدكتور الشيخ، قال فيها: "لقد كنتم على مدار العشر سنوات الماضية نعم الأخ والزميل والعون، قدمتم خلالها مثالاً في الإنجاز والتميز وصنع القرار وكنتم نعم القائد المخلص الذي يحمل أمانة العمل والإخلاص على كاهله، وكانت لكم إنجازات هائلة يشيد بها القاصي والداني".

وبدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الدكتور بسام السالم، ان الدكتور فريز يودع البنك المركزي تاركاً خلفه إرثاً كبيراً، قطاعاً مالياً سليماً بمؤشراتٍ إيجابية، وفريق عملٍ مؤهلٍ، ومؤسسة مميزة تعتبر من ثوابت الاقتصاد الأردني. واكد الدكتور السالم على ان "المركزي" كان ينظر إلى الأمور بشمولية، وكانت المساحة بين المصالح الذاتية والمصلحة العامة هي المساحة التي نتحرك فيها، وهي التي كان يجب أن تدار بحكمةٍ بما يخلق حالة من التوافق بين المصلحتين.

ولفت الى انه لا يمكن انكار الأدوات التي تم توظيفها خلال السنوات الأخيرة للتعامل مع جائحة كورونا، اذ تصدرت جهود المركزي ما بذل على الصعيد الوطني، مشيرا الى ان ذلك سبقه الكثير من الأدوات التي تم توظيفها لتوفير سيولة بأسعار فائدة منخفضة تساهم بدعم قطاعات إنتاجية، توظف ايدي عاملة، وتقوم على توزيع المخاطر وتقاسمها من خلال أيضاً بعض المؤسسات التابعة للبنك المركزي. واكد على ان جمعية بنوك ترى ضرورة الاستمرار والتوسع في برامج دعم الصناعات والخدمات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك برامج دعم الصادرات وغيرها. وأشار الى مؤشرات سلامة الجهاز المصرفي، والمتانة العالمية، وكافة المؤشرات الإيجابية حول الأداء المالي، حيث سنجد أن خلاصة عمل المركزي عززت الثقة بالجهاز المصرفي وبالدينار الأردني، وحافظت المؤسسة على علاقاتها الداخلية والخارجية بشكل مميز. واكد على الثقة بالإدارة الجديدة للبنك بقيادة الدكتور عادل شركس وفريقه ستواصل العمل على ذات النهج أيضاً.

الى ذلك، قدم نائب المحافظ السابق الدكتور ماهر الشيخ شكره على هذا التكريم، مؤكدا ان الإنجاز الذي تحقق نتيجة حصافة البنوك التي تتبعها بالشراكة مع البنك المركزي. وشدد على ان السنوات العشرة الأخيرة كانت مضنية ولكنها مليئة بالإنجاز والمواقف الصعبة وتحتاج الى التفكير بالمصلحة بعيدة المدى ضمن قرارات جريئة وحكيمة.

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة بنك الاسكان، عبد الإله الخطيب على جهود المركزي خلال السنوات الماضية. ودعا الخطيب الى البناء على الإنجاز المتحقق والمحافظة على متانة السياسة النقدية، متمنيا النجاح للمحافظ الجديد في مسؤوليته الكبيرة.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق، ان هذا اللقاء يأتي لوداع شخصية مصرفية كبيرة، مشيرا الى ان اللقاء بصورته عبر تقنية الاتصال عن بعد جاء بطلب من الدكتور فريز التزاما بإجراءات الصحة والسلامة. وبارك للدكتور شركس على مسؤوليته في إدارة البنك المركزي.

مجلة البنوك تعقد أول حوار صحفي مع محافظ البنك المركزي الجديد

أكد محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، ان البنوك العاملة في المملكة لها دور هام ومحوري في التعامل مع آثار الجائحة باعتبارها ركيزة أساسية وشريك رئيسي في الاقتصاد الوطني.

وقال الدكتور شركس، في اول حوار صحفي منذ تسلمه مهامه كمحافظ للبنك المركزي وخص به مجلة جمعية البنوك، ان البنوك تعاملت بأقصى درجات المرونة والمسؤولية مع حاجات عملائها من الأفراد ومؤسسات الأعمال وخاصة ممن تأثرت تدفقاتهم النقدية من نشاطاتهم أو دخولهم جراء الجائحة، وبما يتوافق مع متطلبات الرقابة المصرفية الحصيفة.

وحول توجهات السياسة النقدية خلال العام 2022، شدد على ان هدف البنك المركزي الرئيسي وألويته الأولى هي الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، مؤكدا على ان سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي هو الركيزة الإسمية للسياسة النقدية، وهو دعامة أساسية للاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي الكلي. وشدد على ان المركزي سيواصل تطبيق سياسات رقابية واحترازية كلية وجزئية مواكبة لأفضل التطبيقات الدولية كفيلة بترسيخ الاستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل الصدمات والإدارة الكفؤة للمخاطر، وضمان سلامة مراكزها المالية نظراً لدورها الرئيس في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولفت الى ان البنك المركزي سيبقي على نوافذه التمويلية إلى حين تأمين التعافي الاقتصادي، وسيتخذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة أي تطورات غير متوقعة للجائحة.

وحول الوضع الاقتصادي للمملكة، قال الدكتور شركس ان هنالك مؤشرات إيجابية مُبشرة على تراجع حدة تأثير تداعيات جائحة كورونا على مجمل القطاعات الاقتصادية.

وأوضح ان المؤشرات الاقتصادية المتاحة تشير إلى استئناف النمو الإيجابي في عام 2021 والذي يُتوقع أن يبلغ 2.1%، وحقق الدخل السياحي نمواً نسبته 89.9%، وانتعشت الصادرات الوطنية لتنمو بنسبة 18.1% خلال الشهور العشرة الأولى من عام2021، وسجل الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 14.6% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، وارتفع حجم المساحات المرخصة للبناء بنسبة تقارب 57% خلال الشهور العشرة الأولى من نفس العام.

وعلى ذات الصعيد، أعلن الدكتور شركس ان البنك المركزي سيواصل العمل على توجهاته المعلنة بتنظيم البنوك الرقمية المتكاملة في المملكة، ووضع الإطار التنظيمي اللازم للسماح بترخيصها، للمساهمة في دعم وتيرة وتطور القطاع المصرفي الأردني، ومواكبته للتطورات الحاصلة على نحو مستدام بالتوازي مع تلبية احتياجات ورغبات الجمهور بمختلف فئاته بعدالة وكفاءة، تعزيزاً للشمول المالي في المملكة.

وشدد على ان تعزيز المدفوعات الرقمية في المملكة ضمن أولويات البنك المركزي المستمرة، مع قيامه بدراسة وضع إطار تنظيمي لترخيص البنوك الرقمية المتكاملة.

وأعاد التأكيد على أن هدف البنك الرئيسي وأولويته الأولى تتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة في المملكة.

ولفت الى تبني البنك المركزي سياسة نقدية مرتكزها الرئيسي الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، والمحافظة على استقرار معدلات التضخم عند مستويات مستقرة ومتدنية للمحافظة على القوة الشرائية للدينار.

أما على الصعيد الرقابي، شدد الدكتور شركس على ان البنك المركزي سيواصل تطبيق سياسات رقابية واحترازية كلية وجزئية مواكبة لأفضل التطبيقات الدولية كفيلة بترسيخ الاستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل الصدمات والإدارة الكفؤة للمخاطر، وضمان سلامة مراكزها المالية نظراً لدورها الرئيس في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

واكد على انه خلال الفترة القادمة لاتزال مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والتي دخلت عامها الثالث، من الأولويات الهامة للبنك، لاسيما وان العالم اليوم ما يزال يترقب التطورات المتتالية للجائحة.

وقال ان البنك المركزي بدوره يتابع بحرص شديد تداعيات تلك التطورات، محلياً وإقليميا وعالمياً، وقنوات تأثيرها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني.

واكد على ان إجراءات البنك المركزي وتدخلاته ونوافذه التمويلية التي ساهمت في تجنب الأسوأ من تداعيات هذه الأزمة ستستمر إلى حين تأمين التعافي لكافة القطاعات الاقتصادية.

وشدد على ان البنك المركزي سيتخذ كل ما يلزم من إجراءات نقدية أو مصرفية أينما وجد ذلك ضرورياً لتعزيز ذلك التعافي.

وعلى ذات الصعيد، لفت الى ان سياسة سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي المرتكز الاسمي للسياسة النقدية، وأحد أبرز دعائم الثقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي وبالعملة المحلية كوعاء جاذب ومفضل للادخار وتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية، والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأشار الى نتائج الدراسات المستمرة في البنك المركزي والتقييمات المتتابعة للمؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، على ملاءمة نظام سعر الصرف الثابت الحالي للاقتصاد الأردني، للأساسيات الاقتصادية الكلية ومستواه التوازني طويل الأجل وذلك بشكل واضح وصريح في كافة التقارير الصادرة عنها. واكد على قوة الدينار الأردني ومتانته التي تخدم الاقتصاد الأردني واستقراره وتحافظ على تنافسيته مُنذ تطبيقها في عام 1995.

ولفت الى ان البنك المركزي يتمتع باستقلالية تامة في ممارسته لمهامه وسياساته النقدية والمصرفية ومصداقية ومؤسسية راسخه تراكمت عبر مسيرته الطويلة ومنظومة متنوعة ومتطورة من أدوات السياسة النقدية الكفيلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وجاذبية الدينار الأردني وترسيخها. وشدد على دور البنك المركزي في المحافظة على مستويات مريحة ومرتفعة من الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت حالياً 18 مليار دولار وبنسبة تغطية بلغت 9.5 شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف المعيار الدولي المتعارف عليه والبالغ ثلاثة أشهر.

ولفت الى ان معدل الدولرة حافظ على انخفاضه واستقراره حول مستويات هي الأدنى منذ عام 2017 بفضل الثقة بصلابة الجهاز المصرفي والمالي ومتانته ومصداقية السياسة النقدية وكفاءتها والثقة بالاقتصاد الوطني واستقراره.

جمعية البنوك تُقيم حفل تكريم محافظ البنك المركزي السَّابق الدكتور زياد فريز

أقامت جمعية البنوك تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة، حفل التكريم لمحافظ البنك المركزي السَّابق الدكتور زياد فريز الذي كان له بصمات واضحة في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة خلال فترة تسلمه منصبه محافظا للبنك المركزي على مدى السنوات العشر الماضية. واستهل رئيس الوزراء حديثه خلال الحفل التكريمي بالشكر لله عزّ وجل أن منَّ على جلالة الملك عبدالله الثاني بنجاح العمليَّة الجراحيَّة التي أجراها جلالته، مضيفاً "لقد تشرفت بالتواصل مع جلالة الملك وهو بخير وسيكون بيننا ومعنا خلال أيام بإذن الله لمواصلة خدمة بلدنا وشعبنا الاصيل".

وشدد رئيس الوزراء على أن الحكومة تلتزم وتعمل على تكريس استقلاليَّة البنك المركزي الاردني، ليس فقط بالقول، وإنَّما بالفعل والعمل والإجراء التَّشريعي والقانوني الذي يكفل تعزيز هذه الاستقلاليَّة التي هي مطلب وطني ضروري بعيدا عن أي تجاذبات واولويات حكومية قد تؤثر على الاستقلالية المطلوبة في المؤسسة التي تنظم الشأن المالي المرتبط بمصلحة البلد والأمة. وأشاد رئيس الوزراء بالدور الذي قام به البنك المركزي والقطاع المصرفي في تقديم التسهيلات للأفراد والمؤسسات خلال جائحة كورونا.

وقال الخصاونة "لدي بعض التمنيات للقطاع المصرفي بمناسبة شهر رمضان الفضيل ومن قبيل "نظرة إلى ميسرة" أن يُيسِّر على بعض المتعاملين مع البنوك آخذاً بعين الاعتبار بعض الظُّروف المعيشيَّة الصَّعبة التي يعانون منها في إطار ذاتي حيثما أمكن ذلك.

وأكد رئيس الوزراء أهمية أن يصار إلى مراجعة هيكلية إلى كيفية توفير البنوك وسائل تمويلية للمنشآت الصَّغيرة ومتوسِّطة الحجم، باعتبارها محرِّكات حقيقيَّة للاقتصاد. ودعا الخصاونة البنوك في الاردن الى المبادرة في الاستثمار بالمشاريع الكبرى عبر بوَّابة الصُّندوق الاستثماري الذي أسَّسته جمعيَّة البنوك في الأردن. وأثنى رئيس الوزراء على الجهود الكبيرة التي بذلها الدكتور زياد فريز، مؤكدا انه قامة اقتصادية وطنية نعتز بها وهو بيت خبرة ومنارة تستلهم منها الأجيال القيم الحميدة والكفاءة في الإدارة الماليَّة والسياسة النقدية. واكد الخصاونة ان القطاع الخاص شريك أساسي في التَّنمية والاقتصاد، وقد وقف بمسؤوليَّة وطنيَّة في الأزمات ومواجهة التحدِّيات وآخرها جائحة كورونا.

واضاف "طوينا صفحة جائحة كورونا وانتقلنا إلى مرحلة تحديث شامل مع بدء المئويَّة الثانيَّة للدَّولة الأردنيَّة سياسيَّاً وإداريَّاً واقتصاديَّاً". ولفت الى التدخلات الحكومية التي قامت بها الحكومة مراعاة للظروف المعيشية التي مر بها الناس خلال جائحة كورونا، مشيرا الى انه ومنذ نحو 5 أشهر قامت الحكومة بتثبيت اسعار المشتقات النفطية عند نحو 66 دولاراً للبرميل رغم الارتفاع المضطرد في اسعار البترول ما حرم الخزينة من نحو 162 مليون دينار، ومؤكدا انه سيتم اعتبارا من نهاية نيسان الحالي البدء بعكس اسعار البترول عالميا على اسعار المشتقات النفطية تدريجيا.

من جهته، أعرب الدكتور فريز عن شكره لرئيس الوزراء على رعايته لهذا الحفل التكريمي ولجمعية البنوك في الاردن على اقامة هذا الحفل لافتا الى دعم الحكومة للقطاع المصرفي بكل ابعاده.

واشار الى العلاقة المتميزة بين البنك المركزي والبنوك في الاردن والتنسيق والتشاور ضمن حدود القانون والسياسة النقدية. واكد الدكتور فريز ان البنك المركزي إحدى الركائز الاساسية في الاردن والذي يحظى بدعم مباشر من جلالة الملك لتعزيز استقلاليته الامر الذي مكنه من اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة في اوقات صعبة. ولفت الى ان البنك المركزي فريق عمل متكامل وهناك دائرة ابحاث ودراسات تقدم المعلومة والمشورة الصحيحة.

بدوره، قال محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، ان الدكتور فريز من رجالات الوطن الذين ضربوا المثل الاروع في صدقهم وانتمائهم وتفانيهم في مسيرة مهنية حافلة بالإنجازات امتدت لأكثر من خمسة عقود. ولفت الى ان الدكتور فريز تولى في عام 2012 قيادة البنك المركزي للمرة الثانية في مرحلة بالغة التعقيد لتزامنها مع تداعيات الازمة المالية الاقتصادية العالمية في عام 2008 مع تداعيات الربيع العربي، حيث أدار هذه المرحلة بحنكة واقتدار، اذ قام البنك المركزي خلالها بتبني قرارات متوازنة ومدروسة ومنسجمة مع ما تمليه التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية وبما يصب دوما في مصلحة الاقتصاد الوطني واستقرار الجهاز المصرفي. وأضاف الدكتور شركس الى انه خلال تلك المرحلة، تم ابتكار أدوات سياسة نقدية جديدة لم تكن معهودة من قبل، حيث عززت من الاستقرار النقدي والمالي، واستطاع ان يقود الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة ليبقى سليما ومتينا وقادرا على تحمل الصدمات والمخاطر ومتمتعا بالقدرة والجاهزية العالية لتوفير التمويل لنشاطات القطاعين العام والخاص.

ولفت الى دور الدكتور فريز بتعديل قانون البنك المركزي استجابة لتداعيات الازمة المالية، فضلا عن التطور الملحوظ الذي شهده عمل الجهاز المصرفي والمالي في العديد من المجالات، منها تعديل قانون البنوك بهدف مواكبة أفضل الممارسات الدولية، وانشاء شركة المعلومات الائتمانية والتي تعد الأولى من نوعها في الأردن.

وأضاف ان البنك المركزي تبنى أيضا استراتيجية وطنية للشمول المالي، كانت الأولى من نوعها في المنطقة، لتوسيع الشمول المالي، وتعزيز الثقافة المالية في المملكة من خلال إطلاق البرنامج الوطني للثقافة المالية في المدارس مع الحرص بشكل كبير على حماية المستهلك المالي وتمكنيه من الحصول على خدمات مصرفية آمنة وسليمة وعادلة، جنبا الى جنب مع تطوير أنظمة الدفع الالكتروني والرقمي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

وأشار الى دور الدكتور فريز الرئيسي في برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والتي اعيد العمل بها في عام 2012، منوها الى دور الدكتور فريز خلال جائحة كورونا، حيث تمكن البنك المركزي من خلال الإجراءات النوعية غير المسبوقة والسريعة التي تم اتخاذها من المساهمة بشكل كبير في تجنيب الاقتصاد الوطني الأصعب من تداعيات هذه الازمة.

ومن جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، ان الدكتور فريز شخصية اقتصادية ووطنية كبيرة كان لها بصماتٍ واضحة في إرساء عناصر الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة، وكانت على الدوام محط اعجابٍ وتقدير من الجميع في مختلف المناصب التي تقلدها طوال فترة عمله، وآخرها منصب محافظ البنك المركزي الأردني والتي شهد خلالها الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي مستجداتٍ غير مسبوقة وظروفٍ دقيقة، لكن الدكتور زياد فريز استطاع بحكمته وبراعته أن يقود دفة السياسة النقدية بكل اقتدار، وأن يوجه أدوات البنك المركزي التقليدية وغير التقليدية لمساعدة اقتصادنا الوطني على تجاوز مختلف تلك التحديات. واكد السالم، ان رعاية رئيس الوزراء لحفل التكريم هو نابع من حرص حكومته الدائم على دعم الشخصيات الاقتصادية التي خدمت الاقتصاد الوطني، وهو مؤشر هام على مدى اهتمام حكومته بالجهاز المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز أركان الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة. وعلى ذات الصعيد، قال السالم ان القطاع المصرفي حقق خلال العشر سنوات الأخيرة إنجازات هامة وكبيرة على مختلف السبل، حيث نما إجمالي موجودات البنوك بحوالي 55% خلال الفترة (2012 - 2021) ليرتفع من 39.3 مليار دينار عام 2012 إلى 61.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 4.4%.، في حين ان الودائع لدى البنوك المرخصة نمت بحوالي 58% خلال العشر سنوات الأخيرة لترتفع من 25 مليار دينار عام 2012 إلى 39.5 مليار دينار في عام 2021 وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5 %. وأضاف ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ارتفعت من 17.8 مليار دينار عام 2012 إلى حوالي 30 مليار في نهاية عام 2021، وهو ما يشكل نمو بنسبة 68% وبمتوسط معدل نمو سنوي في التسهيلات بلغ 7%، علماً بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تشكل أكثر من 91% من مجموع التسهيلات. وتشكل موجودات البنوك حوالي 190% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تشكل الودائع 123%، وتشكل التسهيلات الائتمانية 95%، مما يدل على عمق القطاع المصرفي الأردني وأهميته المطلقة في الاقتصاد الوطني. وبالنسبة لمؤشرات المتانة المالية للبنوك، أشار السالم الى ان البنوك حافظت على مستويات كفاية رأس مال مرتفعة تراوحت من 16.9% إلى 19.1% خلال الفترة 2012 - 2021. وشهدت نسبة الديون غير العاملة انخفاضاً ملموساً ومستمراً من حوالي 7.7% عام 2012 إلى 5.3% في نهاية النصف الأول 2021، مع ملاحظة وجود استقرار في هذه النسب وعدم تغيرها بشكلٍ غير اعتيادي، في حين حافظت البنوك على نسبة تغطية مرتفعة للديون غير العاملة، والتي تحسنت من 69.4% عام 2012 إلى 75.2% في نهاية النصف الأول 2021.

وبالنسبة للإدارة الجديدة للبنك المركزي بقيادة الدكتور عادل شركس وفريقه، أكد السالم ان القطاع المصرفي لمس من الدكتور شركس التفاني الكبير في عمله وحسن تقديره وإدارته الكفؤة للسياسة النقدية، وتمتعه بالاستجابة العالية لمختلف المستجدات والتطورات التي حدثت خلال هذه الفترة القصيرة، وهو ما يجعلنا على ثقةٍ كبيرة بالدور الذي سيقوم به الدكتور عادل شركس في قيادة دفة البنك المركزيّ، وهو صاحب الخبرة الكبيرة وقد نهل من خبرة الدكتور فريز الشيء الكثير. وأكد دعم القطاع المصرفي دوماً للبنك المركزي باقين خلف رؤية هذه المؤسسة الوطنية التي نفخر بها، ليبقى القطاع المصرفي في طليعة القطاعات الاقتصاديّة الأردنية والقطاعات المصرفية في المنطقة.

إطلاق الشركة الاحترافية للتطوير العقاري برأسمال يبلغ 106 مليون دينار

أعلنت سبعة بنوك أردنية عن إطلاق الشركة الاحترافية للتطوير العقاري المساهمة الخاصة المحدودة، برأس مال يبلغ 106 مليون دينار أردني وبحيث تُعنى بمختلف أشكال تطوير وإدارة العقارات في المملكة. وتتضمن غايات الشركة بيع وشراء العقارات وتطوير الأراضي وإدارة العقارات وتأجير الشقق والأراضي والمحلات والمجمعات، إضافة لتملك وإقامة المشاريع التجارية والسكنية ودراسات وأبحاث السوق.

وجاء الإعلان عن إطلاق الشركة خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة للشركة الاحترافية للتطوير العقاري المساهمة الخاصة المحدودة والذي عقد في مقر جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 31 تشرين الأول 2022. وتضم الهيئة العامة للشركة في عضويتها البنوك الأردنية السبعة المساهمة في الشركة وهم البنك الأردني الكويتي، بنك المال الأردني، البنك الاستثماري، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك التجاري الأردني، البنك الأهلي الأردني، وبنك الاستثمار العربي الأردني.

وناقشت الهيئة العامة في اجتماعها المصاريف التأسيسية للشركة وأقرتها، وأقرت تعيين مدقق حسابات خارجي، كما انتخبت الهيئة العامة مجلس إدارة للشركة الاحترافية للتطوير العقاري والذي يتكون من سبعة ممثلين عن البنوك المساهمة في الشركة بالإضافة لعضوين مستقلين. وتوافقت الهيئة على تسمية السيد هيثم البطيخي ممثلاً عن البنك الأردني الكويتي ورئيساً للمجلس، وتسمية السيد سيزار قولاجين ممثلاً عن البنك التجاري الأردني ونائباً للرئيس، إضافة لعضوية معالي السيد باسم خليل السالم ممثلاً عن بنك المال الأردني، والسيد منتصر دواس عن البنك الاستثماري، والسيد عمار الصفدي عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل، والسيد محمد موسى عن البنك الأهلي الأردني، والسيد رائد مصيص ممثلاً عن بنك الاستثمار العربي الأردني.

وعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعه الأول عقب اجتماع الهيئة العامة، والذي تم خلاله مناقشة التفاصيل الخاصة بشركة الإدارة والاتفاقية النهائية لإدارة أعمال الشركة، إضافة لمناقشة حيثيات نقل العقارات من البنوك إلى الشركة.

من جانبه قال هيثم البطيخي رئيس مجلس إدارة للشركة الاحترافية للتطوير العقاري أن تأسيس هذه الشركة جاء كمبادرة وطنية من البنوك المساهمة بهدف الاستثمار بالعقارات وتطويرها بشكل فعال بالحد الذي يسهم بإنعاش سوق العقارات بالمملكة. كما بين البطيخي ان تأسيس هذه الشركة ينطوي على العديد من المزايا المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الكلي في المملكة، وذلك بسبب دور الشركة في عمليات التطوير وإعادة التطوير العقاري وتوفير منتجات عقارية ذات تنافسية مرتفعة من حيث الجودة والسعر، مما سيساعد على استهداف شريحة واسعة من المجمع بما في ذلك ذوي الدخل المحدود. كما تطرق البطيخي لدور الشركة المتوقع في خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، وتحفيز القطاع العقاري ومختلف الجهات العاملة في القطاع ورفع الكفاءة والفعالية والتنافسية للقطاع العقاري، إضافة للأثر الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية في ضوء التشابكات الكبيرة بين القطاع العقاري والقطاعات الأخرى. وأشار البطيخي الى أن الهيئة العامة للشركة اتفقت على تعيين شركة متخصصة في هذا المجال لإدارة أعمال الشركة، حيث تم اختيار الشركة بعد دراسات معمقة وشاملة تم من خلالها تقييم كافة التفاصيل ذات العلاقة بعمل شركة الإدارة ودراسات الجدوى والنتائج والأهداف المتوقعة، وبعد مقارنة جميع البدائل المتوفرة والمفاضلة فيما بينها وخصوصاً في جانب خبراتها في المجال العقاري.

وشكر البطيخي جميع ممثلي البنوك المساهمة في الشركة على جهودهم الكبيرة المبذولة منذ بداية الفكرة ودراسة مختلف التفاصيل ذات العلاقة وصولاً لتنفيذ الفكرة على أرض الواقع والانتهاء من كافة الإجراءات لتسجيل الشركة. وشكر البطيخي أيضاً محافظ البنك المركزي الأردني على دعمه الكبير لإنشاء الشركة وعلى استجابته لتوفير كل الدعم الممكن لإنجاح تأسيسها. وعبر البطيخي عن خالص تقديره للحكومة الأردنية ممثلةً بدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية على ما بذلوه من استجابة كبيرة لتشجيع ودعم هذه المبادرة وتذليل جميع العقبات التي قد تواجه تأسيس الشركة. كما شكر البطيخي جمعية البنوك في الأردن ممثلةً برئيس المجلس والمدير العام وطاقم الموظفين على ما بذلوه من جهودٍ كبيرة في احتضان الفكرة منذ بدايتها وتأييدها وتوفير كل سبل الدعم الفني والاستشاري وهو ما ساعد في تسريع وتيرة تأسيس الشركة.

بدوره قال باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن أن الجمعية وحرصاً منها على دعم جميع المبادرات الوطنية التي تعود بكل الخير على اقتصادنا الأردني قامت ومنذ البداية بدعم توجهات وجهود البنوك لتأسيس الشركة، كما قامت الجمعية بتوفير كل الدعم الممكن لإنجاح تأسيس الشركة والسير قدماً. كما شكر جميع الجهات ذات العلاقة والتي كان لها دور كبير وفعال في إنجاح تأسيس الشركة بما في ذلك البنك المركزي الأردني ورئاسة الوزراء ووزارة المالية. كما عبر السالم عن أمله في أن يكون لهذه الشركة مساهمة فعالة في تطوير سوق العقار الأردني وزيادة تنافسيته وقوته وبما ينعكس إيجاباً على المواطنين والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع العقاري، ويساهم في تحسين آفاق التنمية الشاملة في المملكة.

اللقاء الحواري مع محافظ البنك المركزي الاردني عطوفة د.عادل شركس

التقى محافظ البنك المركزي الدكتور عادل الشركس يوم الثلاثاء الموافق 2022/5/10 في جمعية البنوك في الاردن رؤساء واعضاء مجالس إدارات البنوك. وثمن الشركس الجهود الكبيرة التي تبذلها البنوك في دعم الاقتصاد الوطني، لا سيما في التخفيف من تداعيات جائحة كورونا على الشركات والافراد، وثمن كذلك تنفيذها المسؤول والفعّال لمبادرات البنك المركزي. وخلال اللقاء، استعرض الشركس أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وتطورات الأوضاع النقدية

والمصرفية، وأولويات البنك المركزي في المرحلة القادمة. وأشار محافظ البنك المركزي إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد صدمات متلاحقة بسبب تداعيات جائحة كورونا، وما تلاها من تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، والإغلاقات في الصين، التي أسهمت في تخفيض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للمرة الثانية في العام الحالي بحوالي 0.8 نقطة مئوية ليبلغ 3.6% في عام 2022. وأشار إلى أن العديد من دول العالم اليوم تُسجل معدلات تضخم غير مسبوقة منذ ثمانينات القرن الماضي بفعل هذه الصدمات.

وأكد الشركس على أن الاقتصاد الوطني يسير بخطى ثابتة نحو التعافي من تداعيات جائحة كورونا، مستشهداً بالأداء الإيجابي للعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، لا سيما مؤشرات القطاع النقدي والخارجي، وهو ما مكن الاقتصاد الوطني من تسجيل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021 متجاوزاً التوقعات السابقة بهذا الخصوص. وتوقع الشركس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.4% في عام 2022، مدفوعاً باستمرار تحسن أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث نمت مقبوضات المملكة من الدخل السياحي بنسبة 251.4% خلال الربع الأول من عام 2022، وسجلت حوالات العاملين نمواً بنسبة 1% خلال الشهرين الأولين من العام، إلى جانب نمو الصادرات الوطنية بنسبة 37.2% خلال الشهرين الأولين من عام 2022. كما أشار إلى أن أثر الموجة التضخمية العالمية لا يزال محدوداً على الاقتصاد الوطني، متوقعاً أن يسجل معدل التضخم مستوى يتراوح حول 3.0% في نهاية العام الحالي.

وأكد الشركس أن الأردن تمكن من تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية خلال عقد من الزمان، استطاع من خلالها ترسيخ ثقة المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة عند "نظرة مستقبلية مستقرة" بمثابة شهادة على متانة الاقتصاد الوطني. وأضاف الشركس بأن المرحلة الحالية تشهد حراكاً وطنياً مكثفاً لإعداد رؤية اقتصادية للأردن للعشر سنوات القادمة بهدف تحفيز النمو وخلق فرص العمل في المملكة، من خلال عقد ورش العمل الاقتصادية تحت الرعاية الملكية السامية.

وتطرق الشركس إلى إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية وحرصه على التوازن بين متطلبات تحقيق الاستقرار النقدي، كهدف رئيس، وبين توفير قنوات تمويل بشروط ميسرة لدعم النمو الاقتصادي، وهو ما كان الهدف وراء إطلاق برنامجي البنك المركزي للتمويل بشروط ميسرة بقيمة 2.0 مليار دينار، مشيراً إلى حرص البنك المركزي على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الوصول إلى خطوط تمويل متنوعة بكلف ملائمة، وخصوصاً الشركات التي لديها قدرة على استمرارية أنشطتها واستعادة أرباحها. وأكد المحافظ على التزام البنك بنظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي عند مستواه الحالي، ويدعم ذلك وجود رصيد مرتفع من الاحتياطيات الأجنبية يبلغ حالياً 18.0 مليار دولار، ووجود جهاز مصرفي منيع يتمتع بمؤشرات متانة مالية مرتفعة لم تتأثر بتداعيات الجائحة.

واستعرض الشركس أجندة البنك المركزي خلال المرحلة القادمة، التي ستركز على العديد من الأولويات، منها الإبقاء على نوافذه التمويلية إلى حين تأمين التعافي للقطاعات الاقتصادية، داعياً البنوك إلى الاستمرار في دعم الشركات التي لا يزال لديها فرصة لاستمراريتها واستعادة أرباحها، كما تتضمن هذه الأولويات إخضاع كافة الشركات التي تُمارس نشاط التمويل للترخيص من قبل البنك المركزي وذلك بموجب نظام شركات التمويل الأصغر والذي سيدخل حيز التنفيذ نهاية الشهر الحالي، هذا بالإضافة إلى الرقابة والإشراف عليها لضمان قيامها بعملها بكفاءة. وتتضمن هذه الأولويات أيضاً التوجه نحو التمويل الأخضر، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع عملية الرقمنة، فضلاً عن تطوير الإطار التشريعي لتنظيم قطاع الصيرفة.

جمعية البنوك تناقش الآليات المقترحة لمشاركة القطاع المصرفي في مشروع الناقل الوطني

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبحضور ممثلي وزارة المياه والري والجهات الشريكة لها، لقاءً لممثلي القطاع المصرفي هدف الى تقديم موجز عن مشروع الناقل الوطني، والتباحث حول الآليات المقترحة لمشاركة القطاع المصرفي في تمويل المشروع.

ويعتبر مشروع الناقل الوطني أحد اهم المشاريع الوطنية التي ستساهم في تغطية الاحتياجات المائية للمملكة حتى عام 2040 من خلال القيام بضخ وتحلية المياه من العقبة، حيث سيعمل المشروع على ضخ ما يقارب من 300 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة الى العاصمة عمان ثم الى باقي محافظات المملكة، ويعتبر المشروع من أكبر المشاريع على المستوى المحلي، وأكبر مشروع ستقوم به وزارة المياه والري خلال الفترة الحالية.

وبين الدكتور ماهر المحروق مدير عام الجمعية، من خلال كلمة ترحيبية القاها اهمية المشروع على المستوى الاستراتيجي، إضافة الى أهمية اطلاع البنوك على كافة تفاصيل المشروع لتحقيق الشراكة معها في تطوير أدوات التمويل للمشروع بأجزائه المختلفة، سواءً بشكل مباشر او من خلال تمويل الشركات المنفذة له من خلال العطاءات المختلفة.

كما قدم مدير عام وحدة مشروع الناقل الوطني ومستشار وزير المياه والري المهندس جريس دبابنة ملخصاً عاماً عن المشروع تضمن الجوانب الفنية والتمويلية للمشروع، كما تقدم المهندس دبابنة بالشكر من الوكالة الامريكية للتعاون الدولي (USAID) على تعاونها الدائم مع الوزارة في جانب تمويل الدراسات الخاصة بالمشروع والمساهمة في اعداد الوثائق الرئيسية له، كما نوه دبابنة الى دور بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل ورعاية الدراسة البيئية للمشروع.

وناقش الحضور خلال الجلسة الجوانب الفنية والمالية للمشروع، حيث استمع الحضور الى عرض فني متخصص من خبير الشركة الاستشارية للمشروع، بين فيه عناصر ومراحل وعمر المشروع، إضافة الى الخارطة المالية للمشروع. كما تم الإجابة على كافة أسئلة الحضور الفنية والمالية من قبل الفريق المختص من الوزارة والشركة الاستشارية.

يذكر ان جمعية البنوك قد عقدت لقاءاً سابقا حول مشروع الناقل الوطني وبحضور معالي وزير المياه، هدف لتعريف القطاع المصرفي بالمشاريع المائية التي تقوم بها الوزارة، ومناقشة الحلول التمويلية التي قد تساهم بها البنوك، خصوصا في ظل مؤشرات المتانة وقدرة البنوك المحلية على تقديم التمويل للمشاريع الرأسمالية الكبرى، ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وزير الطاقة يبحث مع القطاع المصرفي الفرص المتاحة في قطاع الطاقة

استعرض وزير الطاقة الدكتور صالح الخرابشة الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الطاقة خلال اللقاء الذي نظمته جمعية البنوك بمشاركة عدد من رؤساء والمدراء التنفيذيين لبنوك عاملة في المملكة.

وبحث الوزير مع القطاع المصرفي المواضيع ذات الاهتمام المشترك ومناقشة التوقعات والآفاق المستقبليّة لقطاع الطاقة، وبحث الفرص التمويلية المتاحة في القطاع وبما يساعد البنوك على فهم احتياجات قطاع ووضع خارطة طريق واستراتيجيات فعالة لتوفير حلول ومنتجات تمويلية أكثر ملائمة لهذا القطاع.

واكد أهمية التعاون مع قطاع البنوك كشريك محلي يعزز فرص الاستثمار بما يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويخدم مصالح جميع الأطراف. واكد على ان قطاع الطاقة في الاردن ينفذ مشاريع بحجم يتجاوز مليارات الدولارات، مؤكدا ان القطاع يملك العديد من المميزات الاستثمارية والفرص في مجال الاستثمار في قطاع المشتقات النفطية، وإدخال شركات جديدة او تعزيز البنية التحتية في قطاع المشتقات النفطية.

ونوه الى الفرص الاستثمارية المتاحة حاليا في قطاع الطاقة، مؤكدا أهمية التعاون مع القطاع المصرفي في العديد من المجالات، أهمها: دراسات الجدوى او الفرص غير المستكشفة، مشدداً على أهمية ايجاد مراكز أبحاث متخصصة في قطاع الطاقة لإعداد الدراسات الخاصة في القطاع. وأشار الى ان الأردن لديه كميات كبيرة من النحاس والفوسفات والليثيوم والعديد من المعادن الأخرى، مؤكدا على أهمية إيجاد اليات مناسبة لتعزيز فرص الاستثمار في هذه المعادن.

وفيما يتعلق بالكهرباء، أعلن عن عزم الوزارة تنفيذ مشروع بكلفة تصل الى 600 مليون دينار لتوليد طاقة الكهرومائية من خلال السدود في المملكة، بالإضافة للفرص في الطاقة المتجددة. وشدد على ان الأردن من أفضل الدول في العالم لاستغلال الطاقة الشمسية نظرا لعدد أيام السطوع الشمسي، لافتا الى مساعٍ لأن يكون الأردن مركزا إقليميا لتصدير الطاقة الخضراء في المنطقة. ولفت الى الفرص المتاحة لتعزيز النمو في الاقتصاد الوطني من خلال الربط مع سوريا ولبنان بالإضافة لفلسطين والعراق، بالإضافة لمضاعفة الربط الكهربائي مع مصر. وكشف ان الوزارة تبحث الشراكة مع البنك الأوروبي للتنمية لدعم بعض مشاريع الربط الكهربائي. وفضلا عن ذلك، قال ان كثافة استهلاك الكهرباء في الأردن اعلى من المتوسط العالمي بنسبة 30 بالمئة. وكشف ان الوزارة بصدد ترخيص شركات خدمات الطاقة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، معلنا عن تحضير نموذج بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد الأولويات في مجالات تحسين الكفاءة. وكشف ان قطاع الطاقة لديه فرصة مهمة في مجال تصدير الطاقة المولدة عبر الطاقة المتجددة الى مصر والسعودية. وحول خسارة شركة الكهرباء الوطنية، أكد ان الوزارة تتخذ العديد من الإجراءات لمحاولة إعادة الوضع الماليّ للشركة الى حالة التوازن.

ومن جهة أخرى، أعلن الوزير ان هنالك دراسة لتحويل الشبكة الكهربائية الى شبكة ذكية، وإتاحة إمكانية التخزين لدى شركات توزيع الكهرباء. وفي رده على استفسار حول وجود أي خريطة استثمارية واضحة في قطاع الطاقة، أعلن الوزير عن عزم الوزارة إطلاق خريطة استثمارية للتعدين في الأردن.

وبدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، ان القطاع المصرفي في الأردن يلعب دوراً أساسياً ومهماً في تمويل الاقتصاد الأردني ومختلف القطاعات الاقتصادية. وأشار السالم الى ان القطاع المصرفي يساهم بشكلٍ واضح في تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة؛ وذلك إما من خلال الإقراض المباشر من البنوك أو القروض المجمعة للمشاريع الكبيرة. وأضاف ان القطاع المصرفي يستطيع المساهمة في ملكية مشاريع البنية التحتية من خلال الصناديق التي تساهم بها البنوك وتستثمر في تلك المشاريع وفقاً لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك، قال انه إلى جانب الدور التمويلي، تمتلك البنوك العاملة في الأردن خبرات مصرفية كبيرة وهو ما يؤهلها لتقديم المشورة وإعداد الدراسات التمويلية ودراسات الجدوى المالية والاقتصادية لمشاريع الشراكة والفرص الاستثمارية، ضمن رؤية ومنهجية علمية راسخة وهو ما يساعد في إنجاح تلك المشاريع وتحقيق الأهداف المتوخاة منها. وشدد على ان قطاع الطاقة يعتبر من القطاعات الهامة، ويصنف من ضمن المواضيع الاستراتيجية الملحة وذات الأولوية الوطنية، كون الطاقة بمختلف اشكالها تعتبر احدى اهم عناصر الإنتاج للعديد من القطاعات وتؤثر مباشرةً على تنافسيتها وقدراتها التصديرية.

ونوه الى انه يتواجد العديد من الفرص الاستثمارية في مشاريع الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة البديلة التي تساهم في خفض التكاليف على الاقتصاد وتفتح الآفاق للتحول الى الاقتصاد الأخضر مستقبلاً. ودعا الى التشاركية لتحسين استغلال مصادر الطاقة المتاحة، وتطوير البنى التحتية وإطلاق مبادرات ومشاريع تغطي الطلب المتزايد على الطاقة وتحقق للأردن الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة في المستقبل.

ونوه الى ان القطاع المصرفي يعمل على إعداد سياسات واستراتيجيات التمويل الأخضر التي ستكون مختلفة عن التمويل الاعتيادي، وتستهدف كافة الفئات وتغطي المشاريع الجديدة في هذا القطاع الحيوي، كما يسعى القطاع المصرفي الى تطوير الكفاءات المختصة في برامج التمويل الأخضر وسياسات المنح لهذا النوع من التمويلات وبما يدعم نمو القطاعات الاقتصادية.

جمعيّة البنوك تعقد لقاء حواريّاً مع أمين عمّان

عقدت جمعيّة البنوك لقاء حواريّاً مع أمين أمانة عمان الكبرى الدكتور يوسف الشوارية، بحضور نائب أمين عمّان محمّد رسمي القيسي ومدير المدينة المهندس أحمد الملكاوي ونوّابه والمدراء المعنيّين وعدد من رؤساء مجالس إدارات البنوك ومدرّائها التنفيذيّين، بهدف اطّلاع القطاع المصرفيّ على الخطّة الاستراتيجيّة لأمانة عمّان 2022-2026.

وأكّد أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربة أهمّيّة بناء علاقات تشاركيّة ما بين القطاعين العامّ والخاصّ وبما يخدم الصالح العامّ لمدينة عمّان، وأنّ هناك أوجه ومجالات تعاون كبيرة بين الأمانة والقطاع المصرفيّ.

وعرض أمين عمّان الخطّة الاستراتيجيّة للأمانة 2022 - 2026 الّتي أعلنت عنها مؤخّراً وتضمّ 212 مشروعاً ومبادرة ، و30 هدفاً مؤسّسيّاً و15 غاية ، وبكلفة تقدّر ب918 مليون دينار، وهي لمدّة خمس سنوات ، فيما تصل بما يتعلّق بالنقل العامّ لعشر سنوات. وبين أنّ الأرقام الّتي وردت في الاستراتيجيّة (918 مليوناً) منفصلة تماماً عن موازنة الأمانة فيما يتعلّق بالخدمات الّتي تقدّمها للمواطنين. ولفت أنّ أعداد الاستراتيجيّة ارتبط بمدخلات واضحة لتحديد الأهداف وأبرزها التوجيهات الملكيّة برفع كفاءة الخدمات للمواطنين وإيجاد الحلول للتحدّيات في المدينة ، كما ارتبطت بالأهداف الوطنيّة الّتي أقرّتها الحكومة ، وأهداف التنمية المستدامة العالميّة ، واحتياجات المواطنين من الخدمات. وأشار إلى التحدّيات الّتي تواجه مدينة عمّان ومنها ظاهرة التغيّر المناخيّ الّتي تحظى بتوافق دوليّ بأنّها تشكّل تحدّياً وتلقى اهتماماً حكوميّاً من خلال المشاركة بالمشاريع المرتبطة بالتغيّر المناخيّ .

وأضاف الشواربة ضمن محور جودة الحياة والبيئة أنّ الاستراتيجيّة تضمّنت زيادة الرقعة الخضراء مع إنشاء حدائق أحياء جديدة عدد 13 وإعادة تأهيل وتطوير حدائق أحياء قائمة ومتنزّهات عدد 26 ، واستكمال مشروع إنشاء حدائق الملك عبداللّه الثاني/ المرحلة الرابعة والخامسة، وإعادة تأهيل حدائق الملك عبداللّه الأوّل/وادي صقرة. ولفت أنّ الأمانة أسّست شركة رؤية عمّان للمعالجة وإعادة التدوير بهدف تحقيق الإدارة الشاملة لمنظومة إدارة النفايات الصلبة بمراحلها المختلفة (الجمع، النقل، الفرز، التدوير، المعالجة وإنتاج الطاقة النظيفة) من خلال الشراكة مع القطاع الخاصّ. وتحدّث الشواربة عن مشروع عمّان مدينة ذكيّة الّذي يتضمّن 10 مشاريع من شأنها تعزيز كفاءة المدينة بالاعتماد على البيانات الحضريّة باستخدام الإنترنت الرقميّ، لربط مختلف مكوّنات البنية التحتيّة والخدمات المقدّمة.

وعن أبرز مشاريع محور النقل والحلول المروريّة والبنية التحتيّة قال أمين عمّان أنّ استراتيجيّة النقل العامّ للعشر سنوات القادمة 2022 - 2032 تشمل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الباص سريع التردّد ، والتوسّع في خدمات النقل العامّ (الباصات المغذّية) ، وتحديث المخطّط الشموليّ للنقل والمرور لمدينة عمّان للأعوام العشر القادمة.

وقال الشواربة " إنّ تشغيل المسار الأوّل والثاني من المرحلة الأولى للباص سريع التردّد هو تجريبيّ وليس دائماً، وأنّ منظومة التشغيل ستكتمل حال اكتمال الخطوط المغذّية من الأحياء السكنيّة إلى المحطّات الرئيسيّة ومحطّات المواقف". وأشار، أنّ مشروع باص عمّان يتضمّن شراء وتشغيل 136 حافلة و15 حافلة كهربائيّة ليصبح عدد الحافلات العاملة 286 حافلة.

وأكّد أنّ تطوير منظومة إدارة المرور في المدينة يتطلّب تطوير التشريعات والأنظمة لتتوافق والتطوّرات الفنّيّة والتقنيّة للتحكّم والسيطرة على العمليّة المروريّة، والشراكة مع القطاع الخاصّ والجهات المختصّة ذات الخبرة بالحلول والبرمجيّات الرقميّة الذكيّة للتخفيف من الاختناقات المروريّة ضمن اتّفاقيّات وعقود تشغيل وإدارة التحكّم بالإشارات الضوئيّة وبالأخصّ للتقاطعات الرئيسة، وتغيير اتّجاهات الحركة في المسارب، وإدارة الأرصفة الذكيّة والاصطفاف. وفي محور التشريعات أشار أمين عمّان أنّ الاستراتيجيّة تتضمّن تعديل وإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة لمواكبة التطوّرات التقنيّة وتحقيق الأهداف الاستراتيجيّة ومنها قانون السير، قانون تنظيم المدن والقرى، قانون ضريبة الأبنية والأراضي، نظام التخطيط والتنظيم لمدينة عمّان.

وعرض الشواربة أبرز المشاريع ضمن محور الاستثمار ومنها مشروع مدينة السيّارات الّذي يجمع وكالات السيّارات الجديدة والمستعملة بهدف إيجاد محطّة واحدة مركزيّة ومتخصّصة لتقديم جميع الخدمات المتعلّقة ببيع وشراء السيّارات في منطقة الماضونة ، ومشروع المسلخ الجديد الّذي يضمّ مسلّخاً وفقاً لأعلى المواصفات والمتطلّبات والشروط البيئيّة والصحّيّة العالميّة في منطقة

الماضونة ، بالإضافة إلى توقيع 11 عقداً لمشاريع صغيرة ومتوسّطة. ولفت أنّ شركة رؤية عمّان للاستثمار والتطوير انطلقت عام 2020 لتوفير فرص نوعيّة للمستثمرين تساهم في تنويع أصولهم واستثماراتهم لتحقيق عوائد مجدية وتعدّ الشركة ذراع الاستثمار والتطوير لأمانة عمّان والمطوّر الرئيسيّ للأراضي والرخص الاستثماريّة المملوكة للأمانة.

وتشمل أشكال الاستثمار الّتي تقدّمها الشركة على الفرص الاستثماريّة الّتي يتمّ طرحها عن طريق إعلانات العطاءات والمشاريع الخاصّة والتفاوض المباشر بتقديم طلب اهتمام رسميّ بفرصة استثماريّة محدّدة الفكرة والأرض. وجدّد الشواربة التأكيد أنّ الأمانة توفّر اليوم ما بين 40 - 45 بالمئة من فاتورة الكهرباء من مشروع تحويل النفايات إلى طاقة كهربائيّة الّذي بوشر به عام 2019.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعيّة البنوك الدكتور باسم السالم، أنّ القطاع المصرفيّ هو العمود الفقريّ للاقتصاد الوطنيّ، وذلك

لدوره في تمويل المشاريع الحكوميّة والخاصّة ومنح التسهيلات المصرفيّة لدعم معظم القطاعات. وقال السالم، أنّ الاستثمار في محافظة عمّان لا يلبّي الطموح، لا سيّما وأنّ المشاريع المتوقّعة ضمن الخطّة الاستراتيجيّة قيمتها 918 مليون دينار على مدى أربع سنوات.

وأبدى استعداد القطاع المصرفيّ لتمويل المشاريع التنمويّة في مدينة عمّان. وفي نهاية اللقاء دار نقاش مع موسّع مع الحضور ومناقشة أبرز المشاريع الّتي تحتاجها مدينة عمّان.

جمعية البنوك تعلن عن تأجيل أقساط قروض الأفراد ثلاث مرات في عام 2022

اعلنت جمعية البنوك في الاردن عن تأجيل اقساط قروض الافراد ثلاث مرات خلال عام 2022، وذلك بمناسبة شهر رمضان المبارك، وعيد الأضحى المبارك، وفي نهاية عام 2022. وبينت الجمعية في بياناتها الصادرة بخصوص تأجيل الأقساط أن البنوك في الأردن توافقت وبالتنسيق مع البنك المركزي الأردني على تأجيل أقساط قروض الأفراد دون فوائد تأخير أو عمولات.

وقالت الجمعية أن مبادرات تأجيل الأقساط من البنوك العاملة في الأردن في إطار مسؤوليتها المجتمعية وحرصها الدائم على إطلاق مبادرات تخفيفية تسهل على المواطنين وتذلل التحديات المالية التي قد يواجهونها، وفي إطار دور البنوك التنموي والتحفيزي للاقتصاد الأردني من خلال توفير السيولة الكافية للمواطنين وهو ما يشجع في زيادة الطلب الكلي وتنشيط حركة الأسواق وتحسين الأداء الاقتصاد بشكلٍ عام.

محافظ البنك المركزي يتوّج فريق البنك العربي ببطولة البنوك الكروية الأولى

توّج محافظ البنك المركزي الدكتور عادل الشركس، فريق البنك العربي لفوزه على فريق بنك الاسكان بفارق ركلات الجزاء بعد تعادلهما بهدفين لكل منهما بالوقت الاصلي للمباراة. وجاء ذلك في اختتام بطولة البنوك الكروية الأولى، والتي تم تنظيمها برعاية البنك المركزي الأردني وبالشراكة مع جمعية البنوك في الاردن وبإشراف لجنة النشاط الاجتماعي للبنك المركزي.

وحضر المباراة النهائية، نائب المحافظ الدكتور خلدون الوشاح ومدير عام بنك الاسكان عمار الصفدي، والمدير العام التنفيذي لمجموعة البنك العربي رندة الصادق، ورئيس مجلس إدارة البنك الاسلامي الأردني والدكتور حسين سعيد، بالإضافة لعدد كبير من قطاع البنوك. وتقدم رئيس لجنة النشاط الاجتماعي في البنك المركزي غسان ابوشهاب وكافة أعضاء اللجنة بالشكر الجزيل للدكتور الشركس لرعايته البطولة.

مدير عام جمعية البنوك في الأردن يفتتح اللقاء الحواري الأول لتمكين المرأة في صنع القرار الاقتصادي والمصرفي

افتتح مدير عام جمعية البنوك الدكتور اللقاء الحواري الأول لتمكين المرأة في صنع القرار الاقتصادي والمصرفي والذي جاء تحت عنوان "تمكين المرأة في تعلم أساسيات المهارات المصرفية - الفوائد العامة والعملية"، والذي نظمه اتحاد المصارف العربية بتاريخ 2022/2/22، وتم خلاله إطلاق "هيئة تمكين المرأة العربية".

وأشار المحروق أن هذا اللقاء الحواري يشكل فرصة استثنائية للحديث عن تمكين المرأة العربية من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات المصرفية الأساسية، وبما يصب في زيادة وصول المرأة للخدمات المالية. وتطرق إلى موضوع الفجوة الجندرية وإلى فرص مشاركة المرأة في الاقتصاد، مبيناً أن الدمج الكامل للمرأة في الاقتصاد سيضيف 12 تريليون دولار إلى الناتج المحلي العالمي، وأن سد الفجوة بين الجنسين يمكن أن يزيد الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 47%.

وعلى الصعيد الأردني، أشار المحروق إلى انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة، وانخفاض نسبة النساء المشتغلات في الأردن، وارتفاع معدل البطالة بين النساء فضلاً عن المعدل الضئيل للنساء في ريادة الأعمال. مبيناً أن القطاع المصرفي الأردني يلعب دوراً هاماً في التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، إذ تشكل نسبة النساء العاملات في البنوك حوالي 35% من إجمالي عدد العاملين، وهي نسبة مرتفعة نسبياً عند مقارنتها مع معدل المشاركة الاقتصادية في الأردن والتي لا تتجاوز 15%، مضيفاً بأن النساء يعتبرن من شرائح العملاء الرئيسية في البنوك، وأن البنوك في الأردن توفر خدمات ومنتجات وبرامج مخصصة للمرأة، والتي تتضمن برامج تمويل وقروض وبطاقات ائتمانية ومنتجات ادخارية معدة خصيصاً للنساء. كما أن القطاع المصرفي يساهم في دعم الاستراتيجيات والقرارات الحكومية المتعلقة بعمل المرأة وإيجاد بيئة عمل محفزة ومشجعة. وبين المحروق أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن إطاراً مهماً وفعالاً لزيادة الشمول المالي للمرأة، حيث تركز على زيادة وصول النساء للتمويل من خلال زيادة الوعي والثقافة المالية لهن، وزيادة عدد النساء اللواتي يمتلكن حسابات بنكية، وزيادة وصولهن للخدمات المالية الرقمية، ورفع القدرات المالية والإدارية للنساء، وبناء شراكات مع منظمات تمكين المرأة، مضيفاً أن الاستراتيجية تمكنت من تخفيض الفجوة الجندرية من 53% الى 29%، كما زادت نسبة الوصول للخدمات المالية من 33.1% الى 55%

وفيما يتعلق بدور جمعية البنوك في الأردن في التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة وصولها للخدمات المالية ولمواقع صنع القرار، بين المحروق أن الجمعية شاركت في مختلف الفعاليات المحلية والدولية التي تهدف لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وبأن الجمعية تنشر بيانات ومؤشرات جندرية تتعلق بالقطاع المصرفي. مضيفاً أن الجمعية وقعت العديد من اتفاقيات التعاون الهادفة لتسهيل مشاركة المرأة في مجالس الإدارة والإدارة العليا، وإعداد دراسات مشتركة حول سيدات الأعمال وممارسات إقراض المرأة، إضافة لتوقيع الجمعية لاتفاقية مع منظمة العمل الدولية تهدف لتمكين المرأة من خلال الشمول المالي والقيادة والتعليم.

هـ الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2022 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الفعاليات والأنشطة التدريبية:

1. الدورات التدريبية

البرنامج التدريبي	تاريخ الانعقاد	عدد الساعات التدريبية
1. تحليل مخاطر الاحتيال في المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات الرقمية	12 -2022/1/16	12 ساعة
2. تأهيل الكادر في مجال الأمن السيبراني-شهادة محترف أمن أنظمة المعلومات CISSP	23 - 2022/1/31	20 ساعة
3. COBIT 2019	21 - 2002/2/23	12 ساعة
4. التحقيقات الالكترونية والاستجابة للحوادث/ الأدلة الجنائية والتحقيقات الرقمية	13 - 2022/3/19	48 ساعة
5. Mobile Vs. Card Payments	20 - 2022/3/21	8 ساعات
6. Data Privacy in Financial Sector	16 - 2022/5/18	12 ساعة
7. حماية المستهلك المالي وآلية التعامل مع شكاوى العملاء	22 - 2022/5/24	9 ساعات
8. المعيار الدولي الموحد للإبلاغ الضريبي	2022/5/31	4 ساعات
9. ادارة وتحصيل القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	12 - 2022/6/16	20 ساعة
10. ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني	20 - 2022/6/22	12 ساعة
11. تحليل التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وأثرها على البنوك وعملائهم	18 - 2022/7/20	12 ساعة
12. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الادوات المالية IFRS 9	24 - 2022/7/27	15 ساعة
13. ادارة الائتمان في ضوء تعديلات قانون التنفيذ ودراسة تحليلية التعديلات القانونية على قانون التنفيذ وتداعياتها	15 - 2022/8/17	12 ساعة
14. إجراءات اعرف عميلك والتعامل معه الكترونياً	22 - 2022/8/24	15 ساعة
15. ادارة الائتمان في ضوء تعديلات قانون التنفيذ ودراسة تحليلية التعديلات القانونية على قانون التنفيذ وتداعياتها	22 - 2022/8/24	6 ساعات
16. متطلبات الالتزام بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاخطار عن العمليات المشبوهة وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي والتعرف على المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية	27 - 2022/9/29	12 ساعة
17. التقييم الداخلي لراس المال وبناء إطار شمولي لإدارة المخاطر ICAAP	17 - 2022/10/18	8 ساعات
18. العقوبات المالية المستهدفة و مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالعملات الافتراضية	10/30 - 2022/11/1	12 ساعة
19. إدارة مخاطر التعرضات الكبيرة	20 - 2022/11/21	8 ساعات

2. ورش العمل

■ ورشة عمل بعنوان "متطلبات الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك"

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 2022/1/18 في مقرها ورشة الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standard CRS) بالشراكة مع شركة إرنست ويونغ الأردن (EY)، وبحضور عدد من ممثلي البنوك الأعضاء في الجمعية من الدوائر والاقسام المعينة بالامتثال والرقابة.

وافتتح الدكتور ماهر المحروق المدير العام للجمعية اعمال الجلسة، معرباً عن عميق شكره للسادة ممثلي شركة إرنست ويونغ الأردن، على تعاونهم مع الجمعية في تنظيم فعاليات الورشة وتقديمهم الخبرات والمعلومات للبنوك الأعضاء. كما أشار مدير عام الجمعية لأهمية تعامل البنوك مع متطلبات الامتثال والإبلاغ، وذلك بعد توقيع الأردن الاتفاقية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمشاركة المعلومات والإفصاحات المالية للحسابات الخارجية، حيث ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2023. وبين المحروق ان البنوك في مختلف انحاء العالم تلعب دوراً جوهريا في تطبيق المعيار، من خلال تقديم البلاغات والإفصاحات عن الحسابات والمعلومات المتعلقة بمالكيها، ومن هنا تأتي اهمية هذه الورشة في تقديم المعلومات الاساسية ومتطلبات التطبيق لهذه القوانين وتحديد نقاط الاختلاف والتشابه فيما بينها للقطاع المصرفي، لتجنب أي التزامات قد تواجهها البنوك في حال عدم الابلاغ او الافصاح وفق المتطلبات القانونية.

كما أعرب المحروق عن شكره للحضور المميز من البنوك الأعضاء، والذي يمثل مختلف الخبرات في مجال الضريبة والمحاسبة والامتثال، مشيراً إلى دور الجمعية في تعزيز عمل البنوك وتقديمها للمساندة الفنية لهم من خلال الدورات والندوات في هذا السياق.

من جانبه أعرب السيد علي سمارة ممثل شركة إرنست ويونغ عن شكره لجمعية البنوك على تعاونهم واستجابتهم في تنظيم الورشة، ومؤكداً على أهمية معيار الإبلاغ المشترك والذي يعمل على زيادة الشفافية المالية على مستوى العالم، اذ تعمل أكثر من 122 دولة على تطبيقه، ويساهم في تحقيق العوائد الضريبية لها.

من جهة أخرى، شارك خبراء شركة إرنست ويونغ وهم السادة وديع أبو نصر، والسيد محمد عراجي، والسيدة تارا كرول، والسيد علي سمارة، والسيد يعقوب ربيع، خبراتهم والمعلومات المتعلقة بالمعيار مع السادة الحضور، اضافة الى اجابتهم عن كافة أسئلة الحضور، وطرحهم للأمثلة الواقعية عن آلية استجابة البنوك للمعيار. كما قدم الخبراء شرحاً وافياً عن الفروقات بين معيار الامتثال المشترك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكي (FATCA)، إضافة الى حديثهم عن بعض التحديات الرئيسية والدروس المستفادة من تطبيق الدول الأخرى للمعيار.

بدورهم أعرب المشاركون من البنوك الأعضاء عن أهمية هذه الورشة ومساهمتها في تحضير البنوك للالتزام بالمعيار، مثمنين جهود القائمين على الورشة من جمعية البنوك الأردنية والسادة الخبراء والمحاضرين من شركة إرنست ويونغ.

ورشة عمل بعنوان إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة في الأعمال المصرفية وكيفية استعداد البنوك لتقييم المخاطر البيئية

نظمت جمعية البنوك في الأردن وشركة (CRIF Information Technology Solutions) ورشة عمل حول إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة في الأعمال المصرفية وكيفية استعداد البنوك لتقييم المخاطر البيئية. والتأمت الورشة في مقر جمعية البنوك يوم الخميس الموافق 24 آذار 2022 بمشاركة عدد من ممثلي دوائر المخاطر والامتثال والائتمان في البنوك.

وافتتح مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق الورشة بالترحيب بالحضور، مشيراً إلى أن جائحة كوفيد-19 أبرزت أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG، وأنها زادت من توقعات توجيه الاستثمارات لهذه المجالات حول العالم، مما دفع لدمج تحليل الحوكمة ESG بشكل أكبر في أعمال الشركات وفي بناء المحافظ الاستثمارية. وبين المحروق أن الشركات ذات معايير ESG عالية الجودة تتفوق على المدى الطويل، لأن ذلك يؤدي لتقوية علاقتها مع المستثمرين، وينعكس إيجاباً على استدامة المحافظ الاستثمارية واستدامة كوكب الأرض ككل. كما أشار المحروق أن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ستغير قواعد لعبة الاستثمار كوسيلة لإدارة المخاطر وزيادة العوائد، حيث يتعين على الشركات عرض كيفية حماية بيانات العملاء، وإعطاء الأولوية للاستدامة البيئية، وتعزيز ثقافة الموظفين الجيدة والحفاظ على المعايير بين سلاسل التوريد الخاصة بهم. وقال المحروق أنه من المتوقع أن تبدأ مؤسسات التمويل بتحديد قواعد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG التي يجب الالتزام بها في إدارة المحافظ الاستثمارية خلال السنوات القادمة، إلى جانب الاهتمام بمتطلبات الأداء التقليدية. وفيما يتعلق بالبنوك، قال المحروق أن مخاطر القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، اصبحت أكثر أهمية للجدارة الائتمانية للبنوك وذلك بالتزامن مع تغير السياسات التنظيمية وتطورات السوق والمواقف الاجتماعية بشكل سريع، علماً بأن مخاطر تلك القضايا تؤثر على تقييمات السيولة والتمويل وجودة الأصول وكفاية رؤوس أموال البنوك.

من جانبها قالت المهندسة أريج عبيدات، مديرة تطوير الأعمال للحلول الرقمية في شركة (CRIF ITS)، والتي تقود أنشطة تطوير الأعمال في مجال الحلول الرقمية لدى كريف وتتمتع بخبرة لمدة 16 عام في التكنولوجيا المصرفية في الأردن، أن على البنوك الأردنية الاستعداد لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية واعتبارها جزءا لا يتجزأ من تكامل العملية الائتمانية، وذلك من خلال الحلول التقنية والشراكات مع الجهات المختصة المعنية بالاستدامة وقياس المخاطر البيئية والمجتمعية (ESG).

وكان لبنك الاتحاد مشاركة فعالة حيث أضاءت السيدة دلال دبور (مديرة قطاع الشركات) على أحدث الاجراءات المتخذة في بنك الاتحاد بما يتلاءم مع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، كما وأعلنت عن التعاون المرتقب بين بنك الاتحاد وشركة CRIF ITS والخاص بأتمتة قياس المخاطر البيئية والاجتماعية (ESG) لقطاع الشركات.

كما وقام السيد فابيو لازاريني مدير أول لتطوير الاعمال الدولية في شركة كريف العالمية (CRIF Spa)، وهو خبير تسويق ومدير تطوير الأعمال وذو خبرة في مجال ذكاء الأعمال وصناعة المعلومات مع التركيز على حلول الأعمال المتبادلة بين الشركات ويتمتع بخبرة لمدة 20 عام في مجال المعلومات والذكاء التجاري، بتقديم شرحاً تفصيلياً عن الخدمات المقدمة من شركة (CRTF ITS) في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وقدم الاستشاريين كلاوديو درونزو وماركو ماكيلاري من شركة كريف العالمية، شرحا تفصيلياً وعلمياً تناول تأثير التغير المناخي على البنوك، وأفضل الممارسات الحالية في التطور التنظيمي والالتزامات التنظيمية الجديدة، وأهمية عوامل البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة في عمليات إدارة المخاطر، والتأثير المناخي كعنصر فعال في تقييم مخاطر الأعمال، وأهمية المعلومات النوعية في تقييم الالتزام بالمبادئ البيئة والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة المتّبعة لدى الشركات.

ورشة عمل بعنوان Cyber Insurance بالتعاون مع APEX

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 26 تموز ورشة عمل بعنوان "Cyber Insurance" بالتعاون مع APEX إحدى الشركات الرائدة في تقديم خدمات ذكية وشاملة لإعادة التأمين وإدارة المخاطر والخدمات الاستشارية في جميع أنحاء العالم.

وهدفت الورشة، والتي التأمت على مدار ساعتين في مقر الجمعية، إلى التعريف بأهمية تأمين الأخطار السيبرانية للمؤسسات المالية، بالإضافة الى توضيح الجوانب العامة للتغطية التأمينية الذي يقدمه هذا التأمين مع ذكر أهم الاستثناءات والشروط المعيارية. وتضمنت الورشة خلفية عامة عن موضوع التأمين السيبراني، واستعرضت بعض المفاهيم الخاطئة حول أهمية هذا النوع من التأمين بما في ذلك الاعتقاد بأن الشبكة ليست معرضة للهجمات الإلكترونية، أو أن المخاطر الإلكترونية تحت السيطرة، أو أنه يمكن الاستعانة بمصادر خارجية. كما تطرقت الورشة لمفهوم الجريمة التقليدية مقابل الجريمة السيبرانية وذلك من حيث القياس والوصول والسرعة والتقنيات والإدراك. كم بينت الورشة مجالات التغطية الرئيسية للتأمين السيبراني، والشروط والاستثناءات الشائعة، وقدمت نظرة عامة عالمية حول واقع واتجاهات المخاطر السيبرانية في العالم.

وافتتح الورشة السيد فادي مشهراوي مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في الجمعية مندوباً عن مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق، مشيراً أن هذه الورشة تأتي في ظل العلاقة الكبيرة التي تجمع بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين، ومبيناً أن أهمية الورشة تنبع من النمو المتسارع في أهمية الأمن السيبراني ومن ضرورة التعرف على الأساليب العملية والفعالة والحديثة في التعامل مع المخاطر السيبرانية.

وحاضر في الورشة أمجد الجيت، مدير التخطيط والاستشارات في APEX، وباسم حدادين المستشار والخبير التأميني في الشركة. كما شارك في أعمال هذه الورشة عدد كبير من ممثلي ومندوبي البنوك الأعضاء.

ورشة عمل حول موضوع "معيار الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standard CRS)

عقدت جمعيّة البنوك ورشة عمل حول موضوع "معيار الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standard CRS)"، بحضور مدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي، ومدير عامّ جمعيّة البنوك الدكتور ماهر المحروق.

ويأتي تنظيم الورشة، بهدف إلقاء المزيد من الضوء على معيار الإبلاغ المشترك، والتعرّف على الإجراءات المتّخذة من قبل الأردنّ في هذا المجال، ومعرفة أيّ تدابير أو إجراءات استباقيّة يجب على البنوك معرفتها في طور استعدادها لتنفيذ المعيار.

وقال الدكتور حسام أبو علي أنّ مشروع قانون تبادل المعلومات والإفصاح في التقارير المتبادلة يحافظ على السرّيّة المصرفيّة لحسابات الأردنيّين ويجيز للأردنّ التعاون تقنيّاً مع دول أخرى لتبادل المعلومات والاتّفاقيّات الثنائيّة المتعلّقة بتجنّب الازدواج الضريبيّ ومنع التهرّب الضريبيّ والّذي يأتي تنفيذاً للاتّفاقيّات الدوليّة الّتي صادقت عليها المملكة.

وأوضح أبو علي خلال اللقاء الّذي عقد في جمعيّة البنوك لممثّلي البنوك الأردنيّة حول معيار الإبلاغ المشترك بين السلطات الضريبيّة الّتي تهدف إلى التعاون الدوليّ لمكافحة التهرّب الضريبيّ والممارسات السلبيّة على النظم الضريبيّة ومعالجة التجنّب الضريبيّ من خلال تبادل المعلومات اللازمة الّتي تمكّن من ذلك.

وقال إنّ الأردنّ يعمل على تحقيق العديد من الإصلاحات الضريبيّة والتوافق مع متطلّبات المؤسّسات الدوليّة بهدف مكافحة التهرّب الضريبيّ وذلك بتنفيذ أحكام الاتّفاقيّات الدوليّة الّتي تتطلّع للحصول على المعلومات الماليّة من مصادرها وتبادل هذه المعلومات وفقاً للاتّفاقيّات الدوليّة بشكل دوريّ.

بدوره، قال الدكتور المحروق أنّ معيار الإبلاغ المشترك (CRS) هو معيار للتبادل التلقائيّ للمعلومات (AEI) بين السلطات الضريبيّة فيما يتعلّق بالحسابات المصرفيّة دوليّاً. ولفت إلى أنّه تمّ تطوير هذا المعيار من قبل منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD) في عام 2014، بهدف مكافحة التهرّب الضريبيّ، حيث يدعو هذا المعيار للحصول على معلومات من مؤسّساتها الماليّة وتبادل تلك المعلومات تلقائيّاً مع الدول الأخرى وبشكل سنويّ. وأشار إلى أنّ عدد الدول الداخلة في الاتّفاقيّة والملتزمة بتطبيق CRS بلغ 110 دول، علماً بأنّ فكرة المعيار تشابه إلى حدّ كبير قانون الامتثال الضريبيّ للحسابات الخارجيّة الأمريكيّة FATCA.

ونوّه إلى أنّ الأردنّ انضمّ للمنتدى العالميّ للشفّافيّة وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة (Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes) في عام 2019، والّذي يهدف إلى محاربة التهرّب الضريبيّ من خلال تطبيق معايير دوليّة متّفق عليها للشفافيّة والتعاون وتبادل المعلومات التلقائيّ بين الدول الأعضاء، وبذلك أصبح الأردنّ الدولة رقم 158 الّتي تنضمّ لهذا المنتدى.

وخلال اللقاء، استعرض أبو علي الأسباب الموجبة لمشروع القانون وموادّ مشروع قانون تبادل المعلومات والإفصاح في التقارير المتبادلة وأجاب في نهاية اللقاء على أسئلة واستفسارات الحضور.

ورشة عمل تعريفيّة حول الهويّة الرقميّة والتوقيع الإلكترونيّ

ناقشت جمعيّة البنوك في الأردنّ وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقميّ والريادة موضوع الهويّة الرقميّة والتوقيع الإلكترونيّ، وذلك خلال ورشة العمل التعريفيّة الّتي عقدتها في مقرّ الجمعيّة بحضور عدد من ممثّلي البنوك من الخبراء القانونيّين والفنّيّين والتقنيّين.

واستعرض المشاركون الخدمات الرقميّة الّتي تقدّمها الوزارة والمتعلّقة بالهويّة الرقميّة والتوقيع الإلكترونيّ في ضوء أهمّيّة اطّلاع القطاع المصرفيّ عليها. وناقش المشاركون أهمّيّة استكمال العمل على الخدمات الحكوميّة الرقميّة وتسريع التحوّل نحوها خصوصا المراجعة الحثيثة لمنظومة التشريعات ومنها قانون المعاملات الإلكترونيّة لمواكبة التطوّرات في هذا المجال. كما ثمن المشاركون دور جمعيّة البنوك في عقد مثل هذه الورش لما لها من أهمّيّة لاطّلاع البنوك على التطوّرات الحاصلة في مجال الخدمات الرقميّة الحكوميّة، وسبل الاستفادة منها.

وخلال الورشة، تبادل المشاركون الأفكار والآراء حول هذه الخدمات وسبل تعزيز التعاون بين البنوك كجهة منفّذة ومستفيدة من بعض هذه الخدمات ودور الوزارة في تطوير الخدمات الإلكترونيّة المقدّمة.

وأكّد مدير عامّ جمعيّة البنوك الدكتور ماهر الحروق على أهمّيّة التعاون بين البنوك والوزارة في المجال الرقميّ، موجّهاً شكره للوزارة

على مبادرتها بطلب عقد هذه الورشة. ولفت إلى أهمّيّة التوجّه نحو الاقتصاد الرقميّ، وخصوصاً دور البنوك في تطوير وتهيئة البنية التحتيّة اللازمة للانتقال إلى الخدمات الرقميّة الماليّة، مثمّناً استجابة البنوك فيما يتعلّق بتوفير محطّات سند بالتعاون مع الوزارة لغايات تفعيل الهويّة الرقميّة.

واستعرض ممثّلو الوزارة السادة أحمد عليان وعبد الله الفرّاية مزايا الهويّة الرقميّة والتوقيع الإلكترونيّ من الناحية التقنيّة والفنّيّة، وفوائدها للقطاع المصرفيّ في تسهيل وإصدار أدوات التوثيق الرقميّ والشهادات الرقميّة.

وفي الجانب الفنّيّ استعرض المتحدّثون جهوزيّة البيّنة التحتيّة اللازمة لتقديم الخدمات الرقميّة واستحداث الوزارة لنظام PKI الّذي يقوم بإدارة الشهادات الرقميّة للأفراد في مختلف المجالات من خلال التحقّق الإلكترونيّ والتشفير والتوقيع الالكترونيّ والتحقّق من الهويّة وغيرها من الخدمات. كما أشار المتحدّثون إلى آليّة عمل منظومة إدارة الهويّة المرتبطة مع الأحوال المدنيّة لغايات إنشاء وتفعيل الهويّة الرقميّة للأفراد. مؤكّدين على أنّ استفادة المواطنين من الخدمات عبر تطبيق سند يحتاج إلى تفعيل الهويّة الرقميّة من خلال زيارة محطّات سند المنتشرة في جميع أنحاء المملكة.

وعلى صعيد متّصل استعرض ممثّلو الوزارة مجموعة الخدمات الّتي أنهت الوزارة تجهيز البنية التحتيّة المطلوبة لها ومنها: التعرّف والتحقّق الرقميّ من الهويّة للأفراد، وخدمات الختم الزمنيّ وإنشاء التواقيع الإلكترونيّة الموثّقة حسب الأحكام والتشريعات النافذة في المملكة، كما ثمن ممثّلو الوزارة الشراكة مع القطاع المصرفيّ في تقديم أماكن لإنشاء محطّات سند، مبيّناً أنّ حوالي 300 ألف شخص قاموا بتفعيل الهويّة الرقميّة خلال الفترة الماضية.

ورشة تدريبية متخصصة لتدريب المدربين في مجال التمويل الأخضر

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع مشروع الأنشطة الخضراء في الشركات (GAIN) والممول من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وكلية فرانكفورت للتمويل والإدارة ورشة تدريبية متخصصة لتدريب المدربين في مجال التمويل الأخضر في القطاع المصرفي، وذلك خلال الفترة من 28 - 30 تشرين الثاني 2022.

ويهدف هذا البرنامج لتوفير التدريب اللازم في مجال التمويل الأخضر لأعضاء لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك والتي تضم مجموعة من الخبراء المصرفيين في البنوك الأعضاء في هذا المجال، وذلك بهدف صقل خبرات المشاركين في مجال التدريب، وتطوير قدراتهم ليصبحوا مدربين في مجال التمويل الأخضر.

وافتتح الدكتور ماهر المحروق، المدير العام للجمعية البرنامج التدريبي، بإعرابه عن شكره للجهات الشريكة على تعاونها في عقد البرنامج لما له من أهمية في رفع الوعي حول مفهوم التمويل الأخضر وتعزيز قدرات القطاع المصرفي في سد الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب في مجال التمويل الأخضر. كما أوضح الدكتور المحروق ان أدوات التمويل الأخضر ستساهم في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية كأهداف التنمية المستدامة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية البيئة، إضافة الى مساعدة الشركات والمشاريع في القطاعات الاقتصادية الى التحول الى قطاعات خضراء تساهم في الحفاظ على البيئة. وتحدث الدكتور المحروق عن أبرز التطورات في مجال التمويل الأخضر، ودور القطاع المصرفي في تقديم التمويل المستدام، إضافة الى دور البنك المركزي الذي يعمل حالياً على إطلاق استراتيجية متخصصة التمويل الأخضر، والتي ستكون احدى الأدوات لتنظيم التمويل الأخضر في السوق الاردني، ومن جهة أخرى تحدث المحروق عن أهمية ادراج العنصر البيئي ومخاطر التغير المناخي الى اليات احتساب المخاطر للقطاع المصرفي، نظراً لاعتبار التغير المناخي احدى العوامل المسببة للمخاطر للشركات والأنشطة الاقتصادية.

وناقش البرنامج على مدار ثلاثة أيام مجموعة من المحاور المتعلقة بالتمويل الأخضر، كالمفاهيم البيئية وتصنيفها، وسبل تحديد فرص التمويل الأخضر والمستدام ضمن القطاعات الاقتصادية، إضافة الى تقديم شرح للمشاركين عن التكنولوجيات الخضراء واختلافها عن التكنولوجيات التقليدية، كأنظمة التبريد الصديقة للبيئة، والطاقة المتجددة، وأنظمة ضخ المياه الحديثة، وأنظمة الإضاءة، وغيرها من التكنولوجيات التي تحافظ على البيئة ولا تتسبب في انبعاث غازات دفيئة. كما تناول البرنامج سبل التدريب الملائمة لزيادة الوعي حول برامج التمويل الأخضر ضمن مختلف فئات العاملين في القطاع المصرفي وصولا الى مستوى القيادات المصرفية، وذلك من خلال تقديم البرنامج لمجموعة من النماذج التدريبية التي تستهدف كل فئة على حدي، اضافة الى وجود نموذج تدربي لأعداد خطط العمل واستراتيجيات التمويل الاخضر للقطاع المصرفي.

يذكر ان البرنامج التدريبي قد صُمم من قبل كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة المالية، والتي تعتبر من اهم المؤسسات الدولية ذات الخبرات والكفاءات في مجال التمويل الأخضر، حيث قدمت البرنامج الخبيرة الدولية في مجال التمويل الأخضر السيدة شاهين تجاني، والتي تمتلك خبرة طويلة في مجال التدريب المصرفي، خصوصاً في قيادة المنظمات للتغير والتحول الى التمويل الأخضر.

وفي ختام البرنامج، تحدثت السيدة Elisaveta Kostova وهي مديرة مشروع الأنشطة الخضراء في الشركات (GAIN) في الأردن، عن أهمية رفع الوعي للتحول الى البرامج الخضراء، واهمية التركيز على عقد أنشطة وبرامج مستدامة تساهم في تحول المملكة الى البرامج الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن أبرزها القطاع الصناعي. مشيرةً الى ان رفع الوعي للجميع هو الخطوة الأولى، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح في عملية التحول، كما اضافت السيدة Elisaveta الى أهمية مشاركة القطاع المصرفي في عملية التحول، معبرةً عن شكرها لجمعية البنوك والقطاع المصرفي على التعاون القائم، كما تحدثت السيدة Elisaveta عن عدد من المشاريع والأنشطة التي سيتم العمل عليها مع الجمعية خلال الفترة المقبلة.

كما بين المشاركون خلال الجلسة الختامية للبرنامج، انه قد ساهم في صقل مهاراتهم التدريبية، وقدم لهم مجموعة من الأدوات التدريبية المتخصصة التي تلائم احتياجات العاملين في البنوك، كما بين المشاركون ان البرنامج قد قدم إضافة نوعية ومميزة في مجال التمويل الأخضر مما سيساهم في تعزيز خبراتهم وكفاءتهم العملية في تناول التمويل الاخضر خلال عملهم اليومي في مواقعهم داخل البنوك.

كما أعرب الدكتور المحروق عن شكره الجزيل للمتدربين المشاركين في البرنامج على حضورهم ومشاركتهم خبراتهم ومعارفهم في مجال التمويل الأخضر، مكرراً شكره للجهات الشريكة في عقد البرنامج وهم، كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة على تصميم البرنامج وتنظيم الورشة، ومشروع (GAIN) ممثلا بمديرة المشروع Elisaveta Kostova وكافة العاملين والمنظمين للبرنامج على جهودهم التي بذلت لإنجاح البرنامج التدريبي وتحقيق أهدافه.

ورشة عمل حول تطوير المهارات الصحفية في قراءة المؤشرات المالية والنقدية

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ورشة عمل حول تطوير المهارات الصحفية في قراءة المؤشرات المالية والنقدية، بحضور ممثلين عن وسائل الاعلام المحلية.

واكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق ان هدف هذه الورشة يأتي للتوعية في الدلالة الفنية للأرقام المالية، ولتقوية الشراكة مع وسائل الاعلام. وشدد على ان القطاع المصرفي داعم رئيسي للنموّ الاقتصاديّ، وذلك من خلال تداخلاته المباشرة وغير المباشرة في القطاعات الأخرى. وبيّن ان حجم موجودات القطاع المصرفي تساوي 194 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لإجمالي الودائع لدى البنوك يبلغ 126 بالمئة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و97 بالمئة اجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك الى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لنمو في حجم التسهيلات المصرفية ودعم القطاعات الإنتاجية.

ولفت الى ان المؤشرات النقدية تؤكد على متانة واستقرار القطاع المصرفي، مضيفا ان القطاع المصرفي يشهد تطورا في التحوّل الرقميّ، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الشمول المالي، اذ ان القطاع المصرفي استطاع تنفيذ التحول المطلوب قبل المدة المحددة.

وحول دور الجمعية، أكد الدكتور المحروق، ان الجمعية أقرت استراتيجية جديدة تدعم وتعظم دورها، خاصة في مجالات التدريب ونشر البيانات وإعادة العرض بشكل واضح ومباشر، بالإضافة لتفعيل اللجان. وقال ان الجمعية تدير اللقاءات التي تخص الفرص الاستثمارية من خلال المشاريع الحكومية، كموضوع الناقل الوطني، منوها الى ان الجمعية بصدد تنظيم لقاءين خلال الفترة المقبلة مع وزير الطاقة وامين عمان الكبرى.

ودعا الى أهمية تقوية وتدعيم الشراكة بين الجمعية ووسائل الإعلام، مقدما شكره لوسائل الإعلام لحضورهم ورشة العمل، شاكرا أيضا البنك المركزي على دوره في تنظيم هذه الورشة.

وبدوره، استعرض مساعد مدير دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الدكتور محمد خريسات، الفرق بين السياستين النقدية والمالية، وان البنك المركزي ينحصر دوره في السياسة النقدية، بينما وزارة المالية من مسؤوليتها السياسة المالية. وأشار الدكتور خريسات الى دور البنك المركزي في ضخ السيولة المالية واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة التي تأتي بطلب البنوك، وأسعار الفائدة والاحتياطي الالزامي وحجم الاحتياطات في البنك المركزي وغيرها من الأدوات النقدية.

وقدم شرحا مستفيضا حول الإطار التشغيلي للسياسة النقدية الذي تبناه البنك المركزي منصف عام 2007 وفقا لنظام الكريدور لأسعار الفائدة، حيث يمثل معدل فائدة إعادة الشراء لليلة واحدة في الحد الأعلى، ويمثل معدل فائدة نافذة الإيداع في الحد الأدنى. ولفت الى ان سياسة سعر الصرف وربطها بالنسبة للدينار مع الدولار وبسعر وسطي 709 فلسا لكل دولار، مؤكدا ان سياسة سعر الصرف الحالية خدمت الاقتصاد الأردني. وشرح دور وزارة الماليّة والسياسة الماليّة وأدوات تلك السياسة، ورسم السياسة الماليّة للدولة. وفي نهاية ورشة العمل، وزع مدير عام الجمعية شهادات على المستفيدين.

جمعية البنوك بالتعاون مع جمعية "انتاج" يعقدان ورشة عمل بعنوان إدارة المخاطر والتطبيقات العملية في الامتثال للمعايير العالمية للتقارير المالية

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات انتاج ورشة عمل بعنوان "إدارة المخاطر والتطبيقات العملية في الامتثال للمعايير العالمية للتقارير المالية IFRS9 و IFRS16 و IFRS17" والتي تضمنت تقديم تطبيق عملي لأداة GRC (أداة الحوكمة والمخاطر والامتثال المؤسسي) من قبل احدى الشركات الناشئة " Risk Mission" التي تم احتضانها في الموسم الاول من حاضنة "حماية تيك" للأمن السيبراني.

والتأمت الورشة في جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 21 آذار بحضور المعنيين في جمعية انتاج وفي حاضنة حماية تك وشركة (Risk Mission)، إضافة لحضور عدد من ممثلي البنوك في الأردن.

وتناولت الورشة التحديات القائمة للامتثال للمتطلبات التنظيمية في القطاع المالي الأردني وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والتطبيقات العملية التي تم تطويرها من قبل شركة (Risk Mission) للتغلب على التحديات التشغيلية والتنظيمية وذلك من خلال تطبيق عملي لأداة GRC (أداة الحوكمة والمخاطر والامتثال المؤسسي) والمطور من قبل شركة (Risk Mission).

وافتتح مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق الورشة مشيراً إلى الانجازات المهمة التي تبذلها الشركات الأردنية الناشئة والريادية في مجال تقنية المعلومات، ومؤكداً بأن المخاطر التكنولوجية بما فيها مخاطر الامن السيبراني أصبحت من أهم عشر مخاطر تواجه الاقتصاد العالمي. وأضاف المحروق أن جمعية انتاج ومن خلال حاضنة حماية تك لعبت دوراً كبيراً في مساعدة الكثير من الرياديين والشركات الناشئة على تقديم منتجات وحلول رقمية وتكنولوجية مبتكرة ولها فرص مهمة في السوق المحلي والخارجي.

وبين المحروق أنه في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده الصناعة المصرفية، فإن البنوك بحاجة لحلول مبتكرة وفعالة تساعدها في مختلف عمليتها التشغيلية وتمكنها من الامتثال لمختلف المتطلبات وتساعدها في إدارة المخاطر. وفي هذا المجال، أشار المحروق إلى أن تطبيق GRC والذي يعتبر أداة للحوكمة والمخاطر والامتثال يتضمن حلول التكنولوجيا المالية في تطوير الأعمال ورفع كفاءة العمليات التشغيلية.

من جانبه قال المدير التنفيذي في جمعية انتاج المهندس نضال البيطار، ان جمعية انتاج وبالشراكة مع جمعية البنوك، مكّنت شركة " Risk Mission" من عرض هذه الأداة امام المتخصصين في القطاع المصرفي، حيث وجهت جمعية البنوك دعوة للبنوك العاملة في المملكة للمشاركة في الجلسة. وأشار الى ان شركة "Risk Mission" تأهلت في الموسم الأول، ووصلت الى المرحلة الأخيرة من الجاهزية للاستثمار ودخول الأسواق ضمن حاضنة "حماية تيك، لافتا الى ان حاضنة "حماية تيك" للأمن السيبراني ساعدت الشركة على تطوير الأداة بشكل فاعل، وذلك ليتم ترويجها بشكل أفضل وتمكينها من جذب عملاء ومستثمرين. وبيّن ان هذه الأداة هي برنامج للمساعدة في الحفاظ على الاستعداد المستمر من خلال الإدارة الفعالة للعمليات والوثائق المختلفة، حيث تمكن الشركات من أتمتة برامج الامتثال الخاصة بها من خلال استخدام برنامج GRC، مما يساعد بشكل فعال في القضاء على نقاط الضعف التي قد تعرض العمل للخطر، بالإضافة للمساعدة في تلبية احتياجات الامتثال الفورية. وقد ابرزت شركة Risk Mission اهم المنتجات التي تساعد قطاع البنوك في مواجهة تحديات حقيقية تواجهها المصارف الاردنية في مجال ادارة المخاطر والحوكمة والامتثال GRC والتدقيق المبني على المخاطر RBA.

وبدوره قال مؤسس شركة Risk Mission ، د عمران سالم "حيث ان سياسة شركة Risk Mission تقوم بالبحث و تحديد اهم التحديات الجديدة التي تستحدث في السوق وتقوم بتقييمها ووضع حلول رقمية مبتكرة تساعد في تجاوزها"".

"وحماية تيك" أول حاضنة أعمال متخصصة في الأمن السيبراني، حيث تدار من قبل جمعية الإنتاج ومجلس الشركات الناشئة، بالشراكة مع زين الأردن ومنصة زين للإبداع (ZINC)، وبدعم من صندوق ريادة الأعمال الأردني.

ويشار الى ان جمعية "انتاج" أعلنت مؤخرا عن إطلاق الموسم الثاني لحاضنة "حماية تيك"، حيث دعت الرياديين والشركات الناشئة العاملة في مجال الأمن السيبراني للانضمام الى الحاضنة في مدة أقصاها 26 اذار الحالي.

3. الندوات والجلسات النقاشية واللقاءات التعريفية

ندوة بعنوان فض المنازعات المالية والإسلامية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي

نظمت جمعية البنوك في الأردن والمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم يوم الخميس الموافق 27 تشرين الأول ندوة نقاشية عبر تقنية الاتصال المرئي بعنوان فض المنازعات المالية والإسلامية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي. وحضر الندوة عددٌ من القيادات المصرفية الإسلامية في الأردن والدول المجاورة إضافة لممثلين عن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وحاضر في الندوة إلى جانب الدكتور رامي سليمان الأمين العام للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم مجموعة من القانونيين والخبراء في مجال التحكيم وهم الدكتور عمر مشهور الجازي والأستاذ محمد جبر.

واستعرضت الندوة واقع وآفاق الصلح والتحكيم في الأردن، ومزايا التحكيم لفض المنازعات المالية الإسلامية. كما تم خلال الندوة الإعلان عن توقيع اتفاقية التعاون المبرمة بين جمعية البنوك والمركز الإسلامي للصلح والتحكيم وبيان طبيعة الخدمات التي تتيحها الاتفاقية لدعم قطاع الأعمال والاستثمار في الأردن ودول الجوار الإسلامية.

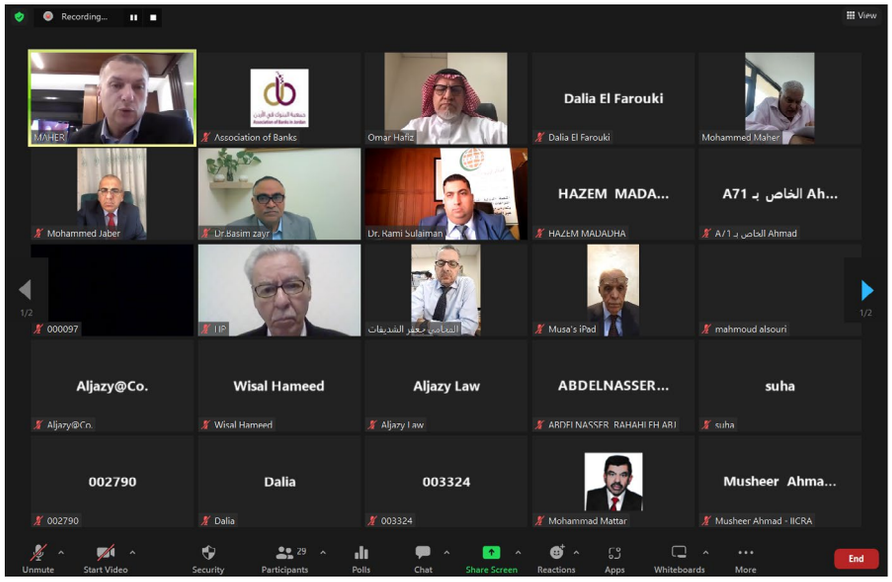

وافتتح الندوة الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الأردن، والدكتور رامي سليمان الأمين العام للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم. وقال الدكتور المحروق أن انعقاد الندوة جاء كباكورة للتعاون المشترك بين جمعية البنوك والمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم والذي تم تأطيره من خلال مذكرة تعاون بين الطرفين بشأن التعاون في مجال التحكيم الإسلامي. مشيراً أن ابرام مذكرة التفاهم جاء انطلاقاً من سعي الجمعية لنشر ثقافة التحكيم المؤسسي والمتخصص، وانطلاقًا من سعي المركز الإسلامي لتلبية احتياجات الصناعة المالية الإسلامية لفض نزاعاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي، والاستجابة لخصائص الخدمات المالية الإسلامية من حيث تنوع المنتجات والعقود.

وأضاف المحروق أن مذكرة التعاون هدفت إلى دعم التحكيم المؤسسي من خلال تعزيز دور المركز في المملكة كمنصة متخصصة بفض النزاعات في الصناعة المالية الإسلامية، والترويج لدور المركز وأهدافه في فض النزاعات عبر الصلح والتحكيم، إضافة للتركيز على محور التأهيل والتطوير المعرفي من خلال تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التي تهدف إلى زيادة ثقافة الجمهور بركائز وأسس التحكيم المتخصص في الصناعة المالية الإسلامية، وعقد الفعاليات العلمية والإعلامية المشتركة التي تدعم التحكيم المؤسسي. وقال المحروق "نأمل أن تساهم مذكرة التعاون مع المركز الإسلامي والفعاليات والأنشطة المشتركة التي سيتم تنفيذها بموجبها في ترسيخ ثقافة التحكيم كوسيلة فعالة وناجعة في فض النزاعات، وأن تنعكس بكل الخير على مؤسساتنا المالية الإسلامية".

من جانبه قال الدكتور رامي سليمان الأمين العام للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم خلال افتتاحه لفعاليات الندوة أن الاقتصاد

الإسلامي شهد نمواً متسارعاً منذ نشأته مع توقع أن تصل أصوله عالمياً في عام 2024 إلى أربعة تريليون دولار أمريكي، يتداولها ما يقارب ملياري نسمة من المسلمين في جميع أنحاء العالم، الذين يمثلون ربع سكان العالم، فضلاً عن غير المسلمين المهتمين بالتمويل الإسلامي. مشيراً أن الأردن يعتبر من أكثر الدول استقراراً في المنطقة، وتعمل على أرضه العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، وهي الملاذ الأكثر أمناً للمستثمرين من دول الجوار الإسلامية. وبين سليمان أن الاقتصاد الإسلامي بحاجة ماسة إلى منظومة قانونية صلبة تراعى الجانب الشرعي والتطبيقي للمعاملات المالية الإسلامية في كافة القطاعات (المصارف الإسلامية، الصكوك، الصناديق الإسلامية، التأمين التكافلي)، وضرورة تقنين المعاملات المالية الإسلامية، ووضع أنسب الآليات لفض منازعاتها. وأضاف أن المنازعات المالية الإسلامية قد أحيلت في الأمس القريب إلى محكمين غير متخصصين مما تسبب في أضرار جسيمة لحقت بالاقتصاد الإسلامي، مما دفع القائمين على الصناعة المالية الإسلامية وعلى رأسهم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى انشاء المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم في عام 2005 كمنظمة دولية مستقلة غير ربحية متخصصة في تسوية جميع أنواع النزاعات المالية والتجارية والمصرفية والاستثمارية والعقارية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ومقرها الرئيسي في إمارة دبي.

وأشار سليمان أنه وإدراكاً من المركز بأن الصناعة المالية الإسلامية أحد أهم روافد الصناعة المالية الإسلامية في الأردن ودول الجوار الإسلامية، فقد عمل المركز بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن على خلق شراكة وتعاون يتيح للمهتمين الاستفادة من خدمات المركز في الأردن بدعم لوجستي من جمعية البنوك.

جلسة حوارية لمناقشة دور قطاع الأسواق والخدمات المالية في رؤية التحديث الاقتصادي

عقدت جمعية البنوك جلسة حوارية لمناقشة دور قطاع الأسواق والخدمات المالية في رؤية التحديث الاقتصادي وكيفية إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل، وذلك بحضور محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، ومدير الاعمال في الديوان الملكي سليم كرادشة، ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك السيد باسم خليل السالم، والدكتور طارق أبو غزالة أحد مستشاري اعداد الرؤية، وعدد من رؤساء مجالس البنوك، إضافة الى ممثلين عن القطاعات المالية الاخرى.

واكد الدكتور شركس، ان القطاعات المالية شاركت بشكلٍ موسع في مناقشة إعداد وثيقة الرؤية الاقتصادية، خلال ورشة العمل الاقتصادية التي عقدها الديوان الملكي العامر، مؤكدا ان رؤية التحديث الاقتصادي تأتي كمحور رئيسي ضمن مجموعة الإصلاح الشامل الذي دعا جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لتنفيذها. ولفت الى ان الهدف من الوثيقة هو رفع النمو الاقتصادي بشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث تنعكس على تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وخلق المزيد من فرص العمل. كما لفت الى أهمية هذه انعقاد هذه الجلسة للتركيز على دور القطاع المصرفي في الرؤية، مشددا على أهمية تضافر جهود القطاعات المالية وتوحيدها لتحقيق اهداف الرؤية.

بدوره، قال السيد السالم، هذه الجلسة جاءت لمناقشة رؤية التحديث الاقتصادي، والاطلاع على الدور القطاعات المالية فيها بشكل خاص. وأوضح السالم ان الرؤية الجديدة قد انطلقت من ثلاثة ركائز اساسية للقطاع المالي؛ لضمان النمو الاقتصادي المستمر، من حيث التمويل من أجل من الاستدامة والتمويل للجميع من حيث تعزيز الشمول المالي، والتمويل لغايات النمو وذلك لتطوير البنى التحتية وبيئة الاعمال، بالإضافة الى دور القطاع المالي في قيادة عملية التحول الرقمي في القطاعات الأخرى نظراً لتوفيره الخدمات المالية بطريقة مبتكرة ومعتمدة على التكنولوجيا.

وقال السالم، ان القطاع المصرفي يسير بخطى ثابتة تنعكس على تحسين مستوى حياة المواطنين، من خلال دوره العميق في الاقتصاد، ودفع عجلة التنمية من خلال البرامج والمشاريع التمويلية التي يقدمها ويشارك بها، إضافة الى تقديمه خدمات التكنولوجيا المالية التي ستعمل على تحسين مستوى الخدمات الذي يحصل عليه المواطن. مؤكداً على ان القطاع المالي والمصرفي في الأردن قوي ومتين ويمثل ضعفي الناتج المحلي الإجمالي، مما يعطيه ميزة الجاذبية الاستثمارية المحلية والأجنبية، في حين ان القطاع يعمل

سيعمل بتشاركية على دعم المبادرات المحفزة للقطاعات الأخرى وعلى راسها التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاسيما وان حصتها من التسهيلات تتجاوز 10 بالمئة من الإجمالي، وبالتالي تحفيز سياسة التشغيل بشكل عام.

ومن جهته قال مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، ان الية قطاع عمل الأسواق والخدمات تمت على 4 مراحل، حيث تمثلت بمناقشة الوضع الراهن للقطاعات في الأردن، ووضع الرؤية العشرية واولويات النمو للقطاعات الفرعية، وعوامل التمكين، ثم الخروج بخارطة التنفيذ.

وحول ملخص نتائج مصفوفة الممكنات، لفت الدكتور المحروق الى ان قطاع الأسواق والخدمات المالية قدم أكثر من 30 أولوية، متمثلة في 12 مبادرة في الخدمات المالية النتائج انحصرت في 6 ممكنات تعكس توجهات وتطلعات القطاعات الفرعية. القطاع المصرفي وسوق راس المال والتأمين والتأجير التمويلي والتمويل الأصغر والتقنيات المالية. ولفت الى ان قطاع الأسواق والخدمات المالية قدم أكثر من 30 أولوية، متمثلة في 12 مبادرة ف خلال الورشة الاقتصادية، واعتمد القطاع في جلساته النقاشية والحوارية على الية عمل واضحة للخروج بالمبادرات، كما تم عكسها في مصفوفة زمنية قصيرة ومتوسطة الاجل.

واكد الدكتور المحروق على ان القطاع المالي الاردني يملك إمكانيات قوية كأحد محركات التنمية والنمو ا في الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاعات الاقتصادية بشكل فردي، معززا بذلك إمكانية تحقيق الأهداف التي يريدها جلالة الملك عبد الله الثاني في خلق فرص العمل، وتوسيع الطبقة الوسطة، وتوفير حياة أفضل للأردنيين.

وأشار الدكتور المحروق ان القطاع المالي وخصوصا المصرفي يملك جملة من نقاط القوة التي تدعم التوجه الاقتصادي الجديد، باعتباره الوسيط المتداخل مع القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة والسياحة والتكنولوجيا، بالإضافة لدوره الاساسي من حيث حفظ المدخرات وتوفير التمويل، وشمولية الخدمة التي يقدمها.

وخلال ورشة الحوارية استعرض المحروق عددا من النقاط الرئيسية لدور قطاع الأسواق والخدمات المالية في رؤية التحديث الاقتصادي، مشيراً الى ان القطاع يضم 7 قطاعات فرعية وهي البنوك والتأمين وسوق رأس المال والتأجير التمويلي والتمويل الاصغر والتكنولوجيا المالية وقطاع الصيرفة وتحويل الاموال، الامر الذي يعطيه ميزة كبيرة في التحرك الاقتصادي المستقبلي بشكل عام.

وذكر الدكتور المحروق قيام القطاع المصرفي بالعمل على تطوير أدوات تمويلية جديدة ستساهم في دفع النمو الاقتصادي مستقبلاً، خصوصاً ر أدوات تمويل رأس المال من حيث توفير سندات وصكوك التمويل الإسلامي وتفعيلها كأدوات تمويل من خلال السوق المالية، والتحضير لأطلاق أدوات التمويل الأخضر المستدام الذي يراعي الاحتياجات البيئية ويحقق الانتقال الى الاقتصاد الأخضر.

بدوره، قال السيد كرادشة ان الاقتصاد الوطني واجه الكثير من التحديات نتيجة عوامل خارجية، منوها الى ان العمل الاقتصادي في السنوات الماضية لم يكن يلبي الطموحات واعتمد في بعض الأحيان على الاجتهاد، حيث تم تجاوز هذه الأمور في منهجية الرؤية كونها اعتمدت على اخذ الدروس والعبر من الخطط السابقة.

وشدد على ان هذه الرؤية ستنعكس في خطة عمل واضحة معتمدة على التشاركية، وتركّز على نمو اقتصادي المبني على القيمة المضافة، والموفر للوظائف الجيدة. وحول ترجمة الرؤية الى مشاريع، قال كرادشة ان الرؤية تحتاج الى 11 مليار دينار على مدى السنوات العشرة المقبلة كاستثمار حكومي، مشددا على ان تنفيذ المشاريع واليات العمل تم مناقشتها مع الحكومة بشكل موس، فيما ان المبلغ الذي تحتاجه الرؤية يصل الى 41.4 مليار دينار سيكون جلها من الاستثمار ومشاريع الشراكة بين القطاعين. ولفت الى ان الحكومة ستعمل بالفترة المقبلة على تمكين النمو والنهوض بالبيئة الاقتصادية، معلنا انه سيتم خلال الأسبوعين المقبلين اصدار خارطة استثمارية للمملكة.

ولفت الى الرؤية الاقتصادية تم إعدادها بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص ووجود الإعلام وأعضاء من مجلسي النواب والاعيان بالإضافة لخبراء من عدة قطاعات، مبينا ان 500 شخص شارك في الورشة التي تمت على مرحلتين. ونوه الى ان المشاركين هم من أصحاب الرأي والخبرات، معتبرا ان هذه عينة جيدة لإيجاد أرضية مشتركة. وأشار الكرادشة على ان الرؤية الاقتصادية تم تضمينها لعامل المرونة لتتواكب مع أي متغيرات قد تطرأ في أي وقت. مبيناً بأن توجيهات جلالة الملك جاءت للعمل على ثلاث مسارات الأول يتعلق بالتحديث السياسي، والثاني تطوير القطاع العام، والأخير الإصلاح الاقتصادي.

وشدد على ان الاستثمار متوفر، ولكن بحاجة لتحديد أصل المشاكل التي تواجهه، لافتا الى مثال حي في قطاع الألبسة والمحيكات الذي يشغل 70 ألف موظف وموظفة، في حين ان العمالة الأردنية فيه لا تتجاوز 20 ألف عامل. وكشف ان الديوان الملكي سيتابع مخرجات التنفيذ لمعرفة أي قصور او معيقات ليتم التعامل معها بشكل مباشر. وأشار الى الرؤية الاقتصادية حددت عوامل القوة والضعف والنجاح والفشل، بالإضافة للاطلاع على الممارسات الفضلى وقصص النجاح في دول المنطقة والتي تتطابق مع الأردن، تحديدا تجارب الدول العربية كمصر والسعودية والامارات.

وأوضح انه تم تحديد لكل مبادرة بطاقة عمل، سيتم الإعلان عنها قريبا، مضيفا ان هذه البطاقة تتضمن كافة المتطلبات التي تحتاجها القطاعات.

ومن جهتهم، تحدث المستشار طارق أبو غزالة حول آليات التنفيذ، وكيفية انتقال الحكومة من مزودة الى ممكنة للقطاعات. ونوه أبو غزالة الى ان الرؤية الاقتصادية تتضمن 8 محركات تقود النمو الاقتصادي، مبينا ان الخطة تسعى لتوفير مليون فرصة عمل في كافة القطاعات. وأشار الى ان هدف الرؤية هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى 58.1 مليار دينار في عام 2033، مقارنة مع 30.2 مليار دينار في عام 2021. كما ونوه الى ان الخطة فصلت النمو المرتبط بالتوظيف والنمو المرتبط بتوفير الفرص وذلك بهدف تحديد الأولويات.

وحول التوقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالقطاعات خلال الفترة من عام 2021 الى 2033، تركزت الخدمات فيه بنسبة 49 بالمئة، في حين ان الصناعة تتركز بالقطاعات بنسبة 27 بالمئة.

وخلال اللقاء، دار نقاش موسع بين المتحدثين والحضور، حول اليات مشاركة القطاع المالي والمصرفي في دعم تنفيذ الرؤية الاقتصادية.

تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبد اللّه، جمعية البنوك تطلق المنصّة الوطنيّة " كلّنا في المجلس" لدعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في القطاع الخاصّ

تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبد اللّه، أطلقت جمعيّة البنوك في الأردنّ، المنصّة الوطنيّة الرقميّة "كلّنا في المجلس All On Board"، - كمبادرة وطنيّة من الجمعية- بالشراكة مع منظّمة العمل الدوليّة و "أمام فنتشرز Amam Ventures"، بهدف تمكين النساء المؤهّلات من شغل مناصب عليا وقياديّة في القطاع الخاصّ الأردنيّ، ودعم مشاركتهم الاقتصاديّة للمرأة، وتعزيز عمل الشركات من خلال زيادة التنوّع والتوازن بين الجنسين.

وأقامت جمعيّة البنوك بمناسبة إطلاق المنصّة حفلاً حضرته مندوب جلالة الملكة، وزيرة الدولة للشؤون القانونيّة وفاء بني مصطفى، ومحافظ البنك المركزيّ الدكتور عادل شركس، ورئيس مجلس إدارة جمعيّة البنوك معالي باسم السالم وريم اصلان من منظمة العمل الدولية وتمارا عبد الجابر من امام فنتشرز، وعدد من رؤساء ومدراء البنوك في المملكة.

وأكّد محافظ البنك المركزيّ الدكتور عادل شركس، على جهود الجمعيّة في إطلاق منصّة كلّنا في المجلس والّتي ستساعد البنوك في الوصول إلى عدد أكبر من النساء المؤهّلات واللّواتي يمتلكن الخبرات والتدريب اللازم لشغل مناصب في مجالس إدارات البنوك، وبما يساعد في زيادة التنوّع الجندريّ وتحسين التوازن بين الجنسين.

وقال إنّ البنوك العاملة في المملكة حقّقت تقدّماً في مجال تبنّي سياسات وممارسات تراعي النوع الاجتماعيّ سواء بالتوظيف أو الاحتفاظ بالموظّفين، أو تعزيز ثقافة العمل المؤسّسيّ، وكذلك معالجة العوائق الّتي كانت تحول دون تقدّم المرأة إلى مناصب قياديّة. وقال الدكتور شركس، ان البنك المركزيّ بدأ بنفسه برفع نسبة تمثيل النساء في مجلس الإدارة، حيث يضم مجلس إدارة البنك المركزيّ حاليا 3 سيدات من اصل 9 أعضاء، في حين ان السيدات الأعضاء يشاركن في اهم لجنتين للبنك.

وأشار إلى بيانات مركز إيداع الأوراق الماليّة، والّتي تظهر بأنّ نسبة النساء في مجالس إدارات البنوك الأردنيّة تبلغ حوالي 8% من عدد أعضاء المجالس، وبمعدّل امرأة تقريباً في كلّ مجلس إدارة بنك، لافتاً إلى أنّ هذه النسبة أعلى من المتوسّط العامّ لنسبة النساء في مجالس إدارات البنوك في منطقة الشرق الأوسط والّتي تبلغ 4% تقريباً. وشدّد على أنّه بالرغم من نسبة النساء في مجالس إدارات البنوك بالأردنّ لكن لا تزال نسبة تمثيل المرأة في الأردنّ في مجالس إدارة البنوك دون المستوى المأمول.

وعلى ذات السياق، أعلن الدكتور شركس، عن إعداد البنك المركزيّ لمذكّرة بهدف تمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفيّ ودعم استفادتها من الخدمات الماليّة، حيث تمّ إرسالها لجمعيّة البنوك بهدف تشكيل منصّة للحوار حولها من أجل الوصول لتصوّر مشترك حول الآليّات الّتي يمكن من خلالها تمكين وصول المرأة للخدمات والمنتجات الماليّة والمصرفيّة المراعيّة لاحتياجاتها، إضافة لتعزيز مشاركة المرأة في مجالس إدارات البنوك والإدارات العليا.

وبالنسبة لدور البنك المركزيّ، أكّد على أنّ إطلاق استراتيجيّة الشمول الماليّ في نهاية 2017 كان لها دور كبير في تعزيز وصول المرأة للخدمات الماليّة، حيث انخفضت الفجوة الجندريّة (فجوة الوصول الماليّ بين الجنسين) من 53% إلى 22% في حين أنّ هذه الاستراتيجيّة استهدفت تخفيض هذه الفجوة إلى 35%، بمعنى أنّه تمّ تحقيق أكثر من المستهدف في الاستراتيجيّة. وكشف عن قيام البنك المركزيّ حاليّاً بإعداد استراتيجيّة جديدة للشمول الماليّ ممّا سينعكس على تمكين المرأة بشكل أكبر وتعزيز وصولها للخدمات الماليّة.

ونوّه أيضاً إلى أنّ الشركة الأردنيّة لضمان القروض أطلقت في عام 2016 برنامجاً خاصّاً لضمان قروض المشاريع المملوكة أو المدارة من النساء بنسبة تغطية تبلغ 80% وذلك بهدف تعزيز وصول هذه المشاريع للتمويل الممنوح من البنوك.

وحول الحسابات المصرفيّة للنساء، لفت الدكتور شركس إلى أنّ عدد حسابات الودائع المملوكة من النساء يبلغ حوالي 1.4 مليون حساب تشكّل ما يقارب 36% من عدد حسابات ودائع الأفراد لدى البنوك، في حين يبلغ عدد القروض الممنوحة للنساء من البنوك حوالي 223 ألف قرض تشكّل ما نسبته 18.5% من عدد قروض الأفراد لدى البنوك. إلى ذلك، شدّد على دور البنك المركزيّ الأردنيّ في مجال دعم وتمكين المرأة على كافّة الأصعدة، حيث أطلق العديد من المبادرات النوعيّة لدعم وتمكين المرأة، والّتي كان أبرزها توجيه البنوك لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع المصرفيّ ودعم استفادتها من الخدمات والمنتجات الماليّة والمصرفيّة، ورفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك إلى 20%، وفي الإدارات العليا إلى 25% بحلول عام 2024.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة جمعيّة البنوك الدكتور باسم السالم، أنّ منصّة " كلّنا في المجلس All On Board"، تأتي في ظلّ حرص جلالتها الدائم على تعزيز ودعم وتمكين المرأة الأردنيّة في مختلف المواقع والمجالات، موضّحاً أنّ هذه المنصّة تأتي كمبادرة وطنيّة من جمعيّة البنوك في الأردنّ، انطلاقاً من إيمانها التامّ بأنّ المرأة شريك أساسيّ للرجل في مختلف المواقع والميادين.

وأشار إلى أنّ هذه المنصّة تأتي أيضاً؛ نظراً لوجود حاجة ماسّة للخبرات والكفاءات النسائيّة لدعم مسيرة النجاح والتطوّر وتوفير قاعدة متوازنة من التنوّع الجندريّ المبنيّ على تكافؤ الفرص وبالشكل الّذي يساهم في تعزيز النموّ وتنمية المجتمع.

وبين السالم أنّ فكرة المنصّة جاءت في ظلّ ما تشهده مجالس إدارات البنوك من غياب وجود مرجعيّة مؤسّسيّة تساعد في اكتشاف المواهب النساء المؤهّلة لتكون في مجالس الإدارة. وأكّد السالم على دور الجمعيّة بالبحث والدراسة وتحديد مختلف أصحاب العلاقة، وبناء شراكات وتحالفات مع مؤسّسات دوليّة ومحلّيّة، بالإضافة لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ وبلورة الفكرة وإخراجها بشكل يساعد في تحقيق الأهداف المتوخّاة والمتمثّلة في زيادة نسب النساء في مجالس الإدارة. وشدد على أنّ هذه

المنصّة ستستمرّ بالنموّ التوسّع لتكون منصّة وطنيّة تستقطب النساء المؤهّلات من مختلف المجالات، وتخدم الشركات في جميع القطاعات الاقتصاديّة في المملكة. وأكّد على أنّ هناك حاجة ماسّة لتخصّصات معيّنة وخبرات محدّدة في مجالات ذات علاقة بعمل مجلس الإدارة، خاصّة وأنّ هذا الأمر جعل عمليّة البحث التقليديّة أكثر تعقيداً وصعوبة، وجعل من الصعب إيجاد عضو مجلس يفي بجميع المواصفات المطلوبة وخصوصاً من النساء.

ونوّه السالم إلى أنّ جميع البنوك الأردنيّة تتبع إجراءات وقواعد عادلة في التعيين والاستقطاب بين الجنسين والّتي تقوم على المفاضلة بناء على المؤهّلات والخبرات المطلوبة. وقال إنّ الأردنّ غنيّ بالكفاءات والخبرات النسائيّة المتميّزة والمؤهّلة لشغل المناصب القياديّة، في حين أنّ سياسات الاستقطاب والتعيين لدى البنوك تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين، الأمر الّذي يؤكّد أنّ زيادة تمثيل النساء في مجالس الإدارة لن يتحقّق إلّا في حال إيجاد حلقة وصل تربط بين جانبي العرض والطلب، وتساهم في ترويج وتسويق الكفاءات النسائيّة وربطها مع الفرص الموجودة لدى البنوك.

وعلى هامش الحفل، عقدت جمعيّة البنوك جلسة حواريّة، حيث أكّد مدير عامّ جمعيّة البنوك، الدكتور ماهر المحروق، أنّ هذه المنصّة تعكس جهد القطاع المصرفيّ في زيادة نسبة تواجد المرأة في المواقع القياديّة في البنوك، لافتاً إلى أنّ نسبة الإناث العاملات في القطاع المصرفيّ تصل إلى 38 بالمئة.

وكشف الدكتور المحروق أنّ نسبة السيّدات المودّعات في البنوك تصل إلى 40 بالمئة، في حين نسبة أنّ المقترضات بلغت 20 بالمئة. وقال إنّ هذه المنصّة لن تكون المبادرة الأولى ولكن سيتبعها خطوات متلاحقة في المستقبل، مبيّناً أنّ نسبة تواجد المرأة في الوظائف المتوسّطة والقياديّة في البنوك الأردنيّة أكثر من 40 بالمئة، الأمر الّذي يؤكّد أنّ البنوك تسير بوتيرة عالية لدعم تواجد المرأة.

ومن جهتها، قالت تمّارا عبد الجابر المدير التنفيذيّ لشركة أمام فنتشرز، إنّ الشركة هي صندوق استثماريّ وجهة استشاريّة تقدّم المساعدة الفنّيّة لاستدامة ونموّ الشركات الصغيرة والمتوسّطة بعدسة جندريّة. وبيّنت أنّ أمام فنتشرز تعمل مع عدد من شركائها على تأهيل النساء الأردنيّات لشغل مواقع القيادة وصنع القرار من خلال برنامج (Get on Board) الذي بدأ تطبيقه في العام الماضي وخرج نحو 60 قياديّة تأهّلت العديد منهنّ وأصبحن يشغلن مناصب في مجالس إدارة عدد من الشركات والمؤسّسات الأردنيّة.

الى ذلك، قالت ريم أصلان، اختصاصيّة النوع الاجتماعيّ ومسؤولة برنامج المنظّمة في الأردنّ للعمل اللائق للمرأة، أنّ "إطلاق المنصّة عمل وطنيّ جماعيّ تتشارك فيه أطراف المصلحة الّتي تعمل على تعديل التشريعات من قانون الشركات وقانون البنوك

وتعليمات الحوكمة للشركات، تبني قدرات المرأة، وتؤمن بأهمّيّة وصولها إلى مواقع صنع القرار". وأضافت: ان "المنصّة خطوة هامّة نحو تمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع القرار، وبالتّالي، زيادة مشاركتها الضعيفة بصفة عامّة، بالرغم من غياب تشريعات وطنيّة في هذا المجال.

وتأمل المنظّمة أن تتّخذ القطاعات الاقتصاديّة الوطنيّة كافّة خطوات مماثلة لتمكين المرأة، وتجدّد دعواتها للأردنّ بإقرار تشريعات وسياسات موائمة لاتّفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة بشأن التمييز والاستخدام، 1958، (رقم 111)، الّتي صادق عليها الأردنّ عام 1963." المنظّمة ستساعد الأردنّ في تحقيق هدف التنمية المستدامة 5.5 بشأن ضمان مشاركة كاملة وفعّالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القياديّة، ومؤشّر هذه الهدف المتمثّل في نسبة النساء في المناصب الإداريّة، وفق أصلان.

وتسعى المنظّمة وشركاؤها إلى إحداث تغيير ذي مغزى وخلق تأثير قابل للقياس على تمكين وقيادة المرأة في مجالس إدارة الشركات الخاصّة، مؤسّسات الدولة، والنقابات، إضافة إلى التوعية بالتنوّع القائم على النوع الاجتماعيّ على المستوى التشريعيّ، تشجيع القطاع الخاصّ على تبنّي سياسات مساواة قائمة على النوع الاجتماعيّ والتنوّع؛ الانخراط مباشرة مع القطاع المصرفيّ لتغيير المفاهيم والممارسات؛ وبناء قدرات المرأة في المناصب القياديّة.

وتبذل منظّمة العمل الدوليّة أيضاً جهوداً بشراكة مع جمعيّة المرأة في مواقع صنع القرار، وهي منظّمة محلّيّة غير حكوميّة، لمعالجة تمثيل المرأة المتدنّي في مجالس الإدارة وفي مواقع صنع القرار في القطاعين العامّ والخاصّ.

وتركّز تلك الجهود حاليّاً على الضغط في اتّجاه إقرار تعديلات تشريعيّة، بما في ذلك تعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة، بغية استحداث نظام حصص يضمن أن يشمل مجلس الإدارة ما لا يقلّ عن 30% من كلا الجنسين.

ونتج عن تلك المساعي رؤى مثمرة استفادت منها اللجنة الملكيّة لتحديث المنظومة السياسيّة، الّتي اقترحت تعديلات تشريعيّة تتطلّب تطبيق النسبة المذكورة في المؤسّسات الحكوميّة، شركات القطاع الخاصّ، والبنوك، بالإضافة إلى الجمعيّات المهنيّة، ومنظّمات جهات العمل. وتعمل منظّمة العمل الدوليّة بشراكة مع هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، وبدعم من الوكالة السويديّة للتعاون الإنمائيّ الدوليّ، وحكومة مملكة النرويج. مملكتا السويد والنرويج من الدول الأعضاء المؤسّسة لمنظّمة العمل الدوليّة، وشريكتان أساسيّتان في تعزيز برامج العمل اللائق.

عام 2019، استطلع تقرير للمنظّمة آراء قرابة 13,000 شركة في 70 بلداً، ووجد أنّ أكثر من 57% ممّن الشركات متّفقة على أنّ مبادرات التنوّع بين الجنسين حسنت نتائج الأعمال التجاريّة، وأنّ الأرباح زادت 5% - 20% في نحو ثلاثة أرباع الشركات الّتي رصدت وتابعت التنوّع بين الجنسين في إدارتها.

وبحسب تقرير منظّمة العمل الدوليّة "المرأة في الأعمال التجاريّة والإدارة: دراسة جدوى التغيير"، قال نحو 57% إنّ جذب الكفاءات والاحتفاظ بها بات أسهل، وتحدّث أكثر من 54% عن تحسّن في الإبداع، الابتكار، والانفتاح، فيما رأت نسبة مماثلة إنّ الشموليّة الفعّالة للجنسين عزّزت سمعة الشركة. وخلّص التقرير أيضاً إلى أنّ زيادة استخدام المرأة، على الصعيد الوطنيّ، يرتبط ارتباطاً إيجابيّاً بنموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ. ويستند هذا الاستنتاج إلى تحليل بيانات استمدّت من 186 بلداً في الفترة 1991-2017.

حفل إطلاق مخرجات مشروع "اتجاهات جديدة للنهوض بأعداد النساء الأردنيات في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بالتركيز على القطاع المصرفي"

نظمت جمعية المرأة في مواقع صنع القرار وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن ومنظمة العمل الدولية حفل إطلاق مخرجات مشروع "اتجاهات جديدة للنهوض بأعداد النساء الأردنيات في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بالتركيز على القطاع المصرفي" برعاية معالي وزير الدولة للشؤون القانونية الأستاذة وفاء بني مصطفى، وبحضور نائب محافظ البنك المركزي عطوفة السيد زياد غنما وعدد من مدراء البنوك وجمع من الإداريين والقائمين بأعمال المصارف والقطاعات المالية وعدد من الامناء العامين للوزارات المعنية وممثلي المجتمع المدني.

والتأم الحفل في مقر جمعية البنوك يوم الثلاثاء الموافق 15 آذار 2022، والذي جاء بهدف إطلاق مخرجات مشروع "اتجاهات جديدة للنهوض بأعداد النساء الأردنيات في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بالتركيز على القطاع المصرفي" والمنفذ من قبل جمعية المرأة في مواقع صنع القرار والممول من قبل برنامج العمل اللائق للمرأة التابع لمنظمة العمل الدولية وهيئة الامم المتحدة للمرأة والحكومة السويدية.

وخلال الحفل دعت معالي وزير الدولة للشؤون القانونية، الأستاذة وفاء بني مصطفى إلى العمل على دعم الجهود التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقامت بتسليط الضوء على المشكلات والتحديات التي تواجهها المرأة ضمن قطاعات العمل وكيفية السعي نحو العمل على تطوير مهاراتها الإدارية والوظيفية لتستطيع بدورها التقدم باتجاه المناصب العليا.

ومن ثم قامت مديرة المشروع المهندسة ديمة بركات والمحامية رانية وهبه امينة سر الجمعية والدكتورة وفاء ابو سمرة امينة الصندوق باستعراض اهم محاور المشروع ومخرجات الدراسة حيث تبين ان هناك 14 امرأة في مجالس إدارة البنوك من إجمالي 173 عضو في مجالس الإدارة، مما يدل وبشكل واضح تدني تعداد النساء في الادارات العليا للمصارف والمؤسسات المالية.

وتم توضيح لأهم أهداف المشروع، وإبراز الحلول والتوصيات ودعم الحوار البناء مع المؤسسات ومناقشة آلية عمل جادة بهدف وصول المرأة الأردنية لمجالس الإدارة العليا وضمن إطار قانوني واضح.

والجدير بالذكر، أن الجمعية ومن خلال مشروع "اتجاهات جديدة في النهوض بأعداد المرأة الأردنية في مجالس إدارة الشركات

المدرجة" تسعى لتحقيق زيادة تصل إلى 3-5 بالمئة في عدد النساء المدربات والجاهزات للانضمام إلى مجالس الإدارة في قطاعات المصارف الأردنية. اضافة الى سعيها لتعديل التشريعات الناظمة من قانون الشركات وقانون البنوك لزيادة النسبة لتصل الى 30%

وتم كذلك عرض الخطوات التي أنجزت لإعداد المشروع بالإضافة إلى التدريبات وورشات العمل التي تم العمل عليها وتطويرها للتأهيل القيادي للموظفات ضمن إطار عملهم، للتقدم في ما بعد للدورة المتقدمة للتأهيل للمجالس الإدارية.

وبعدها تم الاعلان عن اسماء المتدربات المترشحات للبرنامج التدريبي المتقدم (عضو مجلس ادارة معتمد) والمنفذ بالتعاون مع بيت الحوكمة الاردني ومؤسسة التمويل الدولية ووهن اربعة سيدات شغلن مناصب عليا في البنوك المشاركة بتنفيذ المشروع وكذلك سيدات شغلن مناصب عليا .

كما وقامت سعادة السيدة ريم بدران باستعراض أهم المعيقات والتحديات، والحث على الاستمرار بدعم الجهود التي تسعى بالنهوض في دور المرأة في الادارة بصفتها عضو مجلس إدارة في عدة مصارف سابقًا، وكذلك استعرضت السيدة ديما عقل تجربتها والتحديات التي واجهتها بتوليها منصب نائب رئيس تنفيذي لبنك الاتحاد وعضو مجلس إدارة لبنك صفوة الإسلامي.

وتضمن الحفل جلسة حوارية ادارتها المحامية لين الخياط وشارك فيها كل من السيدة ريم بدران عضو مجلس ادارة بعدة شركات والسيدة ديمة عقل نائب الرئيس التنفيذي في بنك الاتحاد والدكتور عدنان الاعرج مدير عام بنك لبنان والمهجر والسيدة ريم اصلان مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية. وقد أكد الدكتور عدنان الاعرج ان نسبة مشاركة المرأة في مجالس ادارات البنوك في الاردن هي نسبة جيدة إذا ما تم مقارنتها مع كثير من دول المنطقة وترتفع هذه النسبة بشكل واضح إذا تم احتسابها على مستوى اعضاء مجالس الإدارة المستقلين ولا بد من تغيير ثقافة المجتمع لتمكين المرأة وتمييزها من خلال تطوير كفاءاتها ليكون لمشاركتها قيمة مضافة وليس عدد فقط. مضيفا ان القطاع المصرفي بالأردن هو اكثر القطاعات الاقتصادية التي تساهم به المرأة وتصل نسبة الاناث في البنوك الى اكثر من 33% وفي بعض البنوك 40% وتعمل المرأة في كافة المستويات الادارية دون استثناء ، وقد شاركت السيدة ريم اصلان مخرجات مسح استبياني اجرته المنظمة عام 2018 بان لدى اكثر من 50% من الشركات المشاركة لديها تمثيل نسائي منخفض في مجالس الادارة (اقل من 30%) واكثر من 13% من الشركات تقتصر مجالس ادارتها على الرجال وبين المسح ان دول عدة شرعت أنظمة حصص في مجالس الادارة للشركات المساهمة العامة بينما حددت دول اخرى مستهدفات تطوعية لتشجيع زيادة عدد النساء في مجالس الادارة كما بينت ان وصول النساء للمراكز القيادية لا يمكن فصله عن ايجاد كافة الظروف المناسبة لضمان المساواة في الفرص وبما يتماشى مع معايير العمل الدولية كعدم التمييز في الاستخدام والمهنية وحماية الامومة والعمالة ذات المسؤوليات العالية . وبعدها تم فتح باب النقاش للمشاركات والمشاركين حول الحوار والدراسة ومخرجاتها واهم التوصيات المتمثلة بما يلي:

- اعتماد الدراسة والتوصيات الواردة بها لتحقيق اهداف المشروع.
- تقديم الدراسة المنجزة للمشرع الاردني بهدف المساعدة باتخاذ القرار او التنسيب المناسب ولمناقشة الآلية الفعالة لوصول المرأة الاردنية لمجالس الادارة في الشركات المسجلة.
- الحوار مع المؤسسات الداعمة والمؤسسات التشريعية.
- تبني معايير واضحة تتعلق بالجدارات والمهارات الخاصة بتنسيب اعضاء مجالس الادارة الذكور والاناث.
- المتابعة المستمرة لضمان وصول المرأة الكفؤة الى مواقع صنع القرار.

والجدير بالذكر ان الدراسة ومخرجات المشروع والتوصيات طبعت ضمن كتيب وزع على الحضور.

9 إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2022

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2022 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2022 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2021

اصدرت جمعية البنوك تقرير "أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2021"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2021 على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي. وتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2021، وناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما تناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، وسلط الضوء على موضوع تقاص الشيكات، وبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. كما تناول التقرير تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام 2021، واستعرض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2021، إضافة لاستعراض بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الثالث والأربعين لجمعية البنوك

أصدرت الجمعية التقرير السنوي الثالث والأربعون لعام 2021، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2021، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2021. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2021، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2021.

دراسة تحليلية حول القطاع الصناعي

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة تحليلية تناقش أداء واتجاهات القطاع الصناعي، وتغطي الدراسة عددا من المحاور المتعلقة بالقطاع الصناعي منها المساهمة الاقتصادية للقطاع، والدور الهام في جانب التشغيل وقدرته في معالجة تحدي البطالة، إضافة الى تقديم تحليل مفصل حول دور القطاع في جانب الصادرات. وركزت على القدرات الكامنة والفرص المتاحة امام القطاع الصناعي للتطور والنمو من جهة، والفرص المتاحة امام القطاعات الأخرى للاستفادة من التشابك والترابط مع القطاع، حيث استعرضت الدراسة الفرص والجوانب التمويلية المتاحة للقطاع الصناعي، والتحليل الرباعي الاتجاهات للقطاع، وختاماً قدمت الدراسة مراجعة للسياسات والخطط الحكومية المتعلقة بالقطاع.

كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2020 و2021

اصدرت جمعية البنوك في الاردن كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2020 و2021 والتي لخصت مجمل التطورات التي شهدتها البنوك في الأردن خلال عام 2021 مقارنةً مع العام السابق، بما في ذلك تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي، وأهم بنود قائمة الدخل، وأهم مقاييس الربحية، وأهم مؤشرات المتانة المالية، ومؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن، إضافة لتطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2021 مقارنةً مع عام 2020.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن:

أصدرت الجمعية عشرة أعداد من مجلة البنوك في الأردن خلال عام 2022.

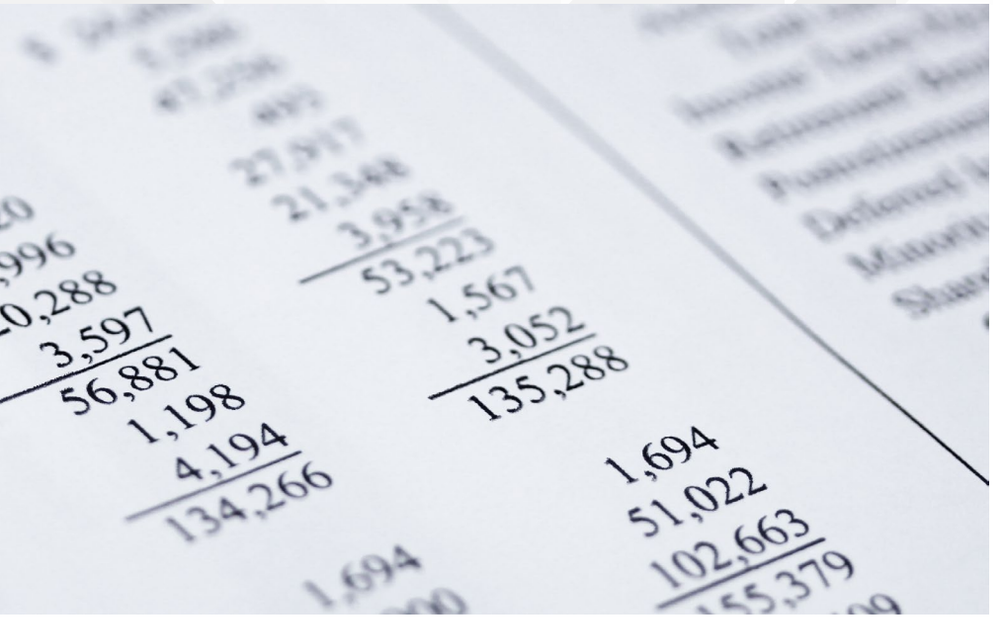
21,348
3,958
53,223
1,567
3,052
135,288
3,597
56,881
1,198
4,194
134,266
1,694
51,022
102,663

الفصل

الرابع

4

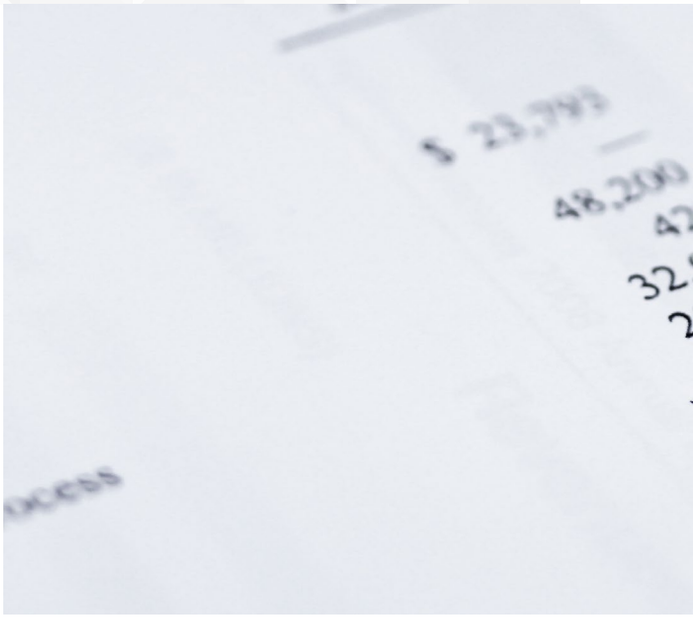

البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام **2022**

ارنست ويونغ الاردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٢ ٦١١١
فاكس: ٨٣٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الأردن "الجمعية" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الجمعية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ / الأردن

أسامة فايز شكاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٦ شباط ٢٠٢٣

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات ومعدات	٤	١ر٦٥٥ر٦٠٦	١ر٧٥٧ر٣١٨
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٥	٨٨١ر٩٩٧	٢٦٣ر٨٨٢
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٢ر٠٩٤ر٤٩٦	١ر٦٢٥ر٥٨٤
		٢ر٩٧٦ر٤٩٣	١ر٨٨٩ر٤٦٦
مجموع الموجودات		٤ر٦٣٢ر٠٩٩	٣ر٦٤٦ر٧٨٤
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم		٣ر٧٨٣ر٦٤٣	٣ر٤٠٥ر١٤٦
المطلوبات -			
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		٩ر٢٧٦	٧ر٩٢٥
ذمم دائنة		٣ر٣٦٥	٩ر٦١٢
أمانات للغير	٧	٨٣٥ر٨١٥	٢٢٤ر١٠١
		٨٤٨ر٤٥٦	٢٤١ر٦٣٨
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		٤ر٦٣٢ر٠٩٩	٣ر٦٤٦ر٧٨٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينـار	دينـار
الإيرادات -			
رسوم اشتراك الأعضاء		١ر٤٧٨ر٥٣٤	١ر٢٣٧ر٩٩٦
إيراد مجلة البنوك		٤٧ر٦٦٥	٤٠ر٠٨٠
إيراد دورات تدريبية وندوات وقاعات		٥٠ر٠٥٦	١ر٤١٣
إيراد فوائد بنكية		٥١ر٢٧٧	٣٤ر٤٦٢
إيرادات أخرى		١ر٣٤٣	-
إجمالي الإيرادات		١ر٦٢٨ر٨٧٥	١ر٣١٣ر٩٥١
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	٨	(٤٨ر٥٣٦)	(٣٩ر٣٨٩)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(١٦ر١٣٩)	(٦ر٤٠٥)
مصاريف إدارية	٩	(١ر١٨٥ر٧٠٣)	(٩٦١ر٩٤٦)
إجمالي المصاريف		(١ر٢٥٠ر٣٧٨)	(١ر٠٠٧ر٧٤٠)
الفائض في الإيرادات عن المصروفات للسنة		٣٧٨ر٤٩٧	٣٠٦ر٢١١
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		٣٧٨ر٤٩٧	٣٠٦ر٢١١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة التغيرات في حقوق الجمعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	الوفر المتراكم	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢-		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٢	٣ر٤٠٥ر١٤٦	٣ر٤٠٥ر١٤٦
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٧٨ر٤٩٧	٣٧٨ر٤٩٧
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣ر٧٨٣ر٦٤٣	٣ر٧٨٣ر٦٤٣

	خسائر متراكمة	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١-		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	٣ر٠٩٨ر٩٣٥	٣ر٠٩٨ر٩٣٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٠٦ر٢١١	٣٠٦ر٢١١
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣ر٤٠٥ر١٤٦	٣ر٤٠٥ر١٤٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينـار	دينـار
الأنشطة التشغيلية			
الفائض في الإيرادات عن المصروفات للسنة		٣٧٨ر٤٩٧	٣٠٦ر٢١١
تعديلات -			
استهلاكات	٤	١٣٧ر٦٥٣	١٣٧ر٤٧٣
إيراد فوائد بنكية		(٥١ر٢٧٧)	(٣٤ر٤٦٢)
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		(٦١٨ر١١٥)	(٢٠٦ر٥٦٤)
مصاريف مستحقة		١ر٣٥١	١ر١١٩
ذمم دائنة		(٦ر٢٤٧)	(٣٣ر٤٠٥)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية		(١٥٨ر١٣٨)	١٧٠ر٣٧٢
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		٥١ر٢٧٧	٣٤ر٤٦٢
شراء ممتلكات ومعدات	٤	(٣٥ر٩٤١)	(١٤ر١٠٠)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		١٥ر٣٣٦	٢٠ر٣٦٢
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(١٤٢ر٨٠٢)	١٩٠ر٧٣٤
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		١ر٤٠١ر٤٨٣	١ر٢١٠ر٧٤٩
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول	٦	١ر٢٥٨ر٦٨١	١ر٤٠١ر٤٨٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

(١) عـام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير التقارير المالية الدولية، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٣.

(٢-٢) التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، باستثناء أن الجمعية قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢:

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ مع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناءً لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة والتي قد تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم حدوثها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه خلال فترة إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الأرباح أو الخسائر.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

العقود الخاسرة - كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المفصح عنها من قبل الجمعية الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الجمعية الأم لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. يتم تطبيق هذا التعديل أيضًا على الجمعية الحليفة أو الاستثمار المشترك في حال تم اختيار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١).

لا ينطبق هذا التعديل على الجمعية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية - رسوم '١٠%' كاختبار لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الجمعية بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل

هذه الرسوم تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض فقط، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم الجمعية بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الجمعية هذا التعديل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية من الضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١).

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

(٢-٣) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	٢
أجهزة ومعدات	٢٠
الأثاث والديكور	١٠
سيارات	١٥

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الإيرادات -

يتم تسجيل الإيرادات وفقا لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والثمن وتحديد التزام الأداء والاعتراف بالإيرادات بناءآ على تأدية التزام الأداء، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) واصدار الفاتورة في بداية السنة المالية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(٣) أهم التقديرات والفرضيات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الجمعية القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
٢٠٢٢ -						
الكلفة -						
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٩٣ر٨٣١	٣٢٣ر١٩٣	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٥٠ر١٩٢
الإضافات خلال السنة	-	-	٦ر٧٩٨	٢٩ر١٤٣	-	٣٥ر٩٤١
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣٠٠ر٦٢٩	٣٥٢ر٣٣٦	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٨٦ر١٣٣
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧٥٣ر٨٤٤	١٤٤ر٧١٥	٧٢ر٧٠٥	٢١ر٦١٠	٩٩٢ر٨٧٤
الاستهلاك للسنة	-	٣٤ر٥٠٠	٥٧ر٤٦٢	٣٢ر٦٦٩	١٣ر٠٢٢	١٣٧ر٦٥٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٧٨٨ر٣٤٤	٢٠٢ر١٧٧	١٠٥ر٣٧٤	٣٤ر٦٣٢	١ر١٣٠ر٥٢٧
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣٢٦ر٤٧٧	٩٣١ر٥٣٧	٩٨ر٤٥٢	٢٤٦ر٩٦٢	٥٢ر١٧٨	١ر٦٥٥ر٦٠٦
٢٠٢١ -						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٧٩ر٩١٧	٣٢٣ر٠٠٧	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٣٦ر٠٩٢
الإضافات خلال السنة	-	-	١٣ر٩١٤	١٨٦	-	١٤ر١٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٩٣ر٨٣١	٣٢٣ر١٩٣	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٥٠ر١٩٢
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧١٦ر٣٥٣	٩٠ر٠٥٨	٤٠ر٤٠١	٨ر٥٨٩	٨٥٥ر٤٠١
الاستهلاك للسنة	-	٣٧ر٤٩١	٥٤ر٦٥٧	٣٢ر٣٠٤	١٣ر٠٢١	١٣٧ر٤٧٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٧٥٣ر٨٤٤	١٤٤ر٧١٥	٧٢ر٧٠٥	٢١ر٦١٠	٩٩٢ر٨٧٤
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٢٦ر٤٧٧	٩٦٦ر٠٣٧	١٤٩ر١١٦	٢٥٠ر٤٨٨	٦٥ر٢٠٠	١ر٧٥٧ر٣١٨

(٥) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	١٩ر٠٥٩	١٩ر٥٨٤
دفعات مقدمة لتأسيس شركات*	٨٤٩ر٢٦٨	٢٣٢ر١٩٨
مصاريف مدفوعة مقدماً	٩ر٧٢٦	٨ر٨٠٧
تأمينات مستردة	١ر٤٣٣	١ر٤٣٣
إيراد فوائد مستحقة	٢ر٥١١	١ر٨٦٠
	٨٨١ر٩٩٧	٢٦٣ر٨٨٢

* يمثل هذا البند دفعات مقدمة من الجمعية (أتعاب محاماة، رسوم تأسيس) لتأسيس الشركة العقارية «الاحترافية» للبنوك الأعضاء (بنك الإسكان، البنك التجاري، بنك المال الأردني، البنك الأهلي، البنك الاستثماري، البنك الأردني الكويتي وبنك الاستثمار العربي الأردني) حيث تعتبر الجمعية وسيط فقط.

(٦) النقد وما في حكمه

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	١ر٥٠٠	٢ر٣٠٠
حسابات جارية	٥٩٨ر٤٥٠	٢٩ر٧٩٥
ودائع لدى البنوك*	١ر٤٩٤ر٥٤٦	١ر٥٩٣ر٤٨٩
مجموع النقد وأرصدة لدى البنوك	٢ر٠٩٤ر٤٩٦	١ر٦٢٥ر٥٨٤
ينزل: حساب أمانات الغير (إيضاح ٧)	(٨٣٥ر٨١٥)	(٢٢٤ر١٠١)
	١ر٢٥٨ر٦٨١	١ر٤٠١ر٤٨٣

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى البنك التجاري الأردني بمبلغ ٦٩٥ر٥٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٦٧٣ر٨٠٣ دينار)، تحمل سعر فائدة ٣ر٢٥٪ سنوياً (٢٠٢١: ٣ر٢٥٪).
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ٧٩٩ر٠٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٩١٩ر٦٨٦ دينار)، تحمل سعر فائدة ٤ر٢٥٪ (٢٠٢١: ١ر٢٥٪).

(٧) أمانات للغير

	٢٠٢٢	٢٠٢١
يمثل هذا البند ما يلي:	دينـــار	دينـــار
أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية *	-	٢٩ر٤٧٢
أمانات مؤتمر الشمول المالي	-	٤٦١
امانات البرنامج التلفزيوني - انهض **	١٦٦ر٦٦٨	١٦٦ر٦٦٨
امانات مبادرة تحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا ***	-	٢٧ر٥٠٠
امانات منتدى السياسات العالمي ****	٥٩٧ر٦٠٩	-
امانات اتفاقية منظمة العمل الدولية *****	٧١ر٥٣٨	-
	٨٣٥ر٨١٥	٢٢٤ر١٠١

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، حيث قامت الجمعية نيابة عن البنوك خلال عام ٢٠١٥ بتوقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة للطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية.

** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في البرنامج التلفزيوني - انهض الذي يهدف الى التركيز على قصص النجاح والترويج لها كنماذج ملهمة في المجتمع الأردني.

*** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في مبادرة تحفيز المواطنين لتلقي مطعوم كورونا الذي سيكون ضمن البرنامج التلفزيوني يسعد صباحك.

**** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في منتدى السياسات العالمي الذي يعقده التحالف العالمي للاشتمال المالي في كل عام، كون أن المنتدى يمثل فرصة لإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية وتكوين شراكات مع المؤسسات العالمية المختلفة.

***** يمثل هذا البند تمويل من منظمة العمل الدولية لجمعية البنوك في الأردن وذلك لغرض دعم المرأة ماديا ومعنويا من خلال تقديم دورات تدريبية للمرأة وتقديم مقترحات متعلقة بعمل المرأة بعد أحداث كورونا.

فيما يلي الحركة على هذا البند:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢						
	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	السياسات	الدولية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٢٩ر٤٧٢	٤٦١	١٦٦ر٦٦٨	٢٧ر٥٠٠	-	-	٢٢٤ر١٠١
المبالغ المدفوعة	(٤٩ر٤٤٢)	(٤٦١)	-	(٢٧ر٥٠٠)	(١ر٢٥٨ر٥٣٤)	(٥٩ر٢١٥)	(١ر٣٩٥ر١٥٢)
مبالغ مستلمة	١٩ر٩٧٠	-	-	-	١ر٨٥٦ر١٤٣	١٣٠ر٧٥٣	٢ر٠٠٦ر٨٦٦
رصيد نهاية السنة	-	-	١٦٦ر٦٦٨	-	٥٩٧ر٦٠٩	٧١ر٥٣٨	٨٣٥ر٨١٥

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١				
	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٣ر٩٠٧	٤٦١	-	-	٤ر٣٦٨
المبالغ المدفوعة	(٦ر٤٥٠)	-	-	(١٥ر٥٠٠)	(٢١ر٩٥٠)
مبالغ مستلمة	٣٢ر٠١٥	-	١٦٦ر٦٦٨	٤٣ر٠٠٠	٢٤١ر٦٨٣
رصيد نهاية السنة	٢٩ر٤٧٢	٤٦١	١٦٦ر٦٦٨	٢٧ر٥٠٠	٢٢٤ر١٠١

(٨) مصاريف مجلة البنوك

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار	دينـــار
مكافآت	-	٧ر١٠٠
طباعة	٤٥ر٠٤٠	٣٠ر٨٢٤
أخرى	٣ر٤٩٦	١ر٤٦٥
	٤٨ر٥٣٦	٣٩ر٣٨٩

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار	دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	٥٨١ر٣٧٨	٤٦٩ر٧١١
دعاية واعلانات	٣ر٠٠٠	-
استهلاكات (إيضاح ٤)	١٣٧ر٦٥٣	١٣٧ر٤٧٣
أتعاب مهنية واستشارات	٤٠ر٨٧٤	٤٥ر٥٢٠
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٦٨ر٤٨٠	٥٩ر١٦٣
مصاريف طبية	٥٣ر٤٥٢	٤٥ر٥٠٨
اتصالات وانترنت	٢٢ر٣١٠	٢١ر٣٢٧
أمن ونظافة	٣٥ر١٠٧	٣٢ر٨٤٠
طباعة وقرطاسية	٥٠ر٦٤٦	٢٥ر٨٧٠
مصاريف صيانة وسيارات	٤٤ر٠٨٠	٢٠ر٠١٢
ضيافة	١٨ر٢٥٣	١٣ر٠٨٧
مياه وكهرباء	١١ر٢١٩	٩ر٧٢٩
ضريبة مسقفات	٥ر٧٢٥	٦ر٦٧٤
حفلات واجتماعات	٢٠ر٢٢٦	٩ر٢٧٣
هدايا	٢٢ر١٤٤	١ر٢٩٨
سفر وتنقلات	١٥ر٠٧٩	٣ر٥٧٠
أخرى	٥٦ر٠٧٧	٦٠ر٨٩١
	١ر١٨٥ر٧٠٣	٩٦١ر٩٤٦

(١٠) ضريبة الدخل

إن انشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن الجمعية معرضة لمخاطر اسعار الفائدة على الودائع البنكية.

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة على أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العملة	سعر الفائدة	الأثر على قائمة الدخل الشامل	
		٢٠٢٢	٢٠٢١
	%	دينـار	دينـار
دينار أردني	+١	١٤ر٩٤٥	١٥ر٩٣٤

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

ترى الجمعية بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان جميع الذمم المدينة القائمة هي على أعضاء الجمعية والمتمثلة ببنوك رائدة على شكل اشتراكات سنوية. كما تحتفظ الجمعية بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

تعمل الجمعية على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من الأعضاء في الجمعية على شكل اشتراكات سنوية.

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الجمعية بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار من عام ٢٠١٧ معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. عند التطبيق، يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود التأمين على الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة الاختيارية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) هو النموذج العام، والذي يتم استكماله ودعمه عن طريق:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان تكون المنشأة قد طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على الجمعية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على الفقرات من (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذٍ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الجمعية حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفًا «للتقديرات المحاسبية». توضح هذه التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الجمعية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم الجمعية حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال في شهر أيار ٢٠٢١ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٢، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) وإلتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم الجمعية حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للجمعية.

تصميم وإشراف فني وطباعة

44
2022

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo